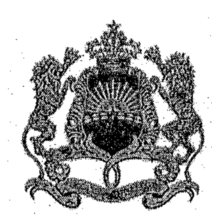
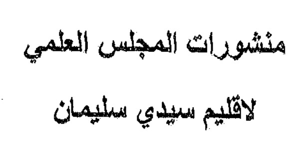
المملكة المغربية
المجلس العلمي الاعلى
الامانة العامة
المجلس العلمي المحلي
لاقليم سيدي سليمان





منشورات المجلس العلمي
لاقليم سيدي سليمان

النص الشرعي بين الحرفية والتأويل في المذهب الاشعري، والمدرسة السلفية المعاصرة

بقلم
الشيخ العلامة
محمد العمراوي السجلماسي



النص الشرعي بين الحرفية والتأويل

في المذهب الأشعري، والمدرسة السلفية المعاصرة

2013

الإيداع القانوني: 2013MO3169

ردمـك : 978-9954-32-747-0

الإخراج الفني والطباعة

طوب بريس الرباط

إلمـــاعـــة

إن المجلس العلمي المحلي لإقليم سيدي سليمان، يقصد من وراء نشر هذا السفر، تحقيق :

غايتين اثنتين،

أما أولاهما:فإدارة حوار هادف، والتأسيس لنقاش مثمر، في قضايا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنهج والفكر،

ذلك أن القضايا الفكرية، والأمور المنهجية، لا يمكن فرضها بقرارات فوقية، ولا يتأتى الإلزام بها عن طريق الخطبْ الرنانة، أو الكلمات النارية الطنانة..!

وأما ثانية الغايتين : فإعادة الدرس العقدي، بقضاياه الشائكة، ومسائله العويصة، إلى الساحة العلمية.. ولكن بأسلوب يتلاءم مع المستوى المعرفي في التوة الراهنة، ويتسق مع الفعل الثقافي السائد في أيامنا هذه..!

وإننا إذ نضع هذا السفر بين يدي القارئ الكريم، لنرجو أن يتحقق من وراء ذلك : نشر الحكمة الصائبة، وتوريث العلم النافع، وإيضاح الصواب بالحجة اللائحة، وتحقيق الحق بالكلمة الصادقة.

والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

وكتبه: محمد العمراوي، رئيس المجلس العلمي المحلي لإقليم سيدي سليمان

يوم الإثنين 25 شوال عام 1434هـ

مقدمة المؤلف

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه، ومن اتبع سنته واقتدى بهداه،

أما بعد ..

فهذه مباحث شريفة، ومسائل من العلم ظريفة، دعاني إلى تقييدها أمران:

أولهما: تلبية دعوة من تسعدني موافقته، وتسرني مساعفته.

ثانيهما: شعوري بحاجة طلاب علوم الشريعة، ورغبة رواد المدارس الإسلامية العتيقة، إلى إثارة هذه المباحث، وإعادة كتابتها بأسلوب يقرب الأقصى منها، ويدني البعيد من ثمراتها.

وليس لي فيها إلا الجمع والترتيب، والتقسم والتبويب؛ لأن علماء الكلام والأصول، وفحول البلاغة وفرسان البيان، وأئمة الحديث والتفسير، وفقهاء اللغة والمعاني والبديع، قد شرحوا هذه المباحث في كتبهم تفصيلاً، وبسطوا القول فيها تأصيلاً وتمثيلاً، وردوا على المخالفين شبهاتهم بالأدلة المتضافرة، منقولاً ومعقولاً. وكأني بهم –لولا فشو الجهل، وتعاظم العجمة، وكثرة البدع، وانتشار الفتن، وتتابع موت العلماء– لم يتركوا لقائل مقالا. وإني –وإن لم أكن من أولئك العلماء لا في العير ولا في النفير–، لأرجو من الله عز وجل أن يحشرني معهم، ويدخلني في زمرتهم؛ لأنني أحبهم، و"المرء مع من أحب".

وإني لا أزعم –ولا يستطيع غيري أن يزعم– أن ما كتبته في هذه المباحث، سينهي الخلاف في المسائل المذكورة، وسيرفع النزاع في القضايا المبحوثة، فادعاء ذلك ضربٌ من الخيال، ولعله نوع من المحال، إذ المدارك الإنسانية متباينة، والعقول البشرية متفاوتة، وحكم الله

في الناس نافذ، وقدره عز وجل في خليقته لا محالة واقع. وقد قال عز من قائل: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴿١١٨﴾﴾ [سورة هود آية 118]

ولكن حسبي أن يعرف القارئ النبيه، أن إنكار الحقائق بالدعاوى مزلق خطير، وأن الرجال يعرفون بالحق، ولا يعرف الحق بالرجال، وأن الدعاوى لا بد فيها من البينات، وإلا كان مدعوها أدعياء، وأن الخلاف ما لم يكن له حظ من النظر مشاغبة ومماحكة، وأن الإسراع في التضليل والتبديع مسلك غير الراسخين في العلم والمعرفة، وأن دعوى احتكار الحقيقة غواية في عماية، وأن العقول الصغيرة والأفهام الكليلة هي التي تقف مع ظاهر الأمر ولا تنفذ إلى أعماقه وبواطنه.

فإذا أدرك الفطن ذلك وترقى إلى معرفة تلك المسالك فإليه رميت فيما كتبت، وإياه قصدت فيما سطرتُ، نفع الله به من قرأه، ورحم الله من نبه إلى تقصير أو أعان على كشف خطأ صغير أو كبير

والله يتولانا بفضله، ويمن علينا بفيض من عنده، ويجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، إنه سميع مجيب، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه محمد العمراوي السجلماسي

صبيحة يوم الأحد 20 ربيع الثاني، 1434 هـ

بمدينة ليدن/ المملكة الهولندية.

وقد تم تقسيم هذه المباحث إلى المطالب الآتية:

الأول: تعريف النص والحرفية والتأويل والمذهب الأشعري والسلفية.. من حيث الدلالات اللفظية والمفاهيم الاصطلاحية.

الثاني: التأويل في القرآن الكريم والسنة المشرفة.

الثالث: تحقيق مذهب السلف في التعامل مع النص بين الحرفية والتأويل..

الرابع: بيان حقيقة المذهب الأشعري في مسألة التأويل..

الخامس: بيان موقف المدرسة السلفية من التأويل..

السادس: إنكار المجاز مقدمة لإنكار التأويل..

السابع: انعقاد الإجماع على جواز التأويل ووقوعه.

الثامن: ضوابط ما يسوغ من التأويل وما لا يسوغ (قانون التأويل)

المطلب الأول في التعاريف

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول في تعريف النص، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في التعريف اللغوي.

قال العلامة ابن فارس: "النون والصاد، أصل صحيح، يدل على رفع وارتفاع وانتهاء في الشيء، منه قولهم: نص الحديث إلى فلان: رفعه إليه، والنص في السير أرفعه، يقال: نصنصت ناقتي، وسير نص ونصيص. ومنه: منصة العروس أيضا..".[1]

وقال الرازي: "نص الشيء رفعه، وبابه: رد. ومنه: منصة العروس بكسر الميم".[2]

وقال الأزهري: "النص: رفعك الشيء، والنص: التوقيف، والنص: التعيين على شيء ما، وفي الحديث أن النبي –صلى الله عليه وسلم– حين دفع من عرفات، سار العنق، فإذا وجد فجوة نص".[3]

قال أبو عبيد: النص: التحريك، حتى تستخرج من الناقة أقصى سيرها. وأنشد:

---

1 انظر: (معجم مقاييس اللغة العربية)مادة: ن.ص.

2 انظر: (مختار الصحاح) مادة: ن،ص،ص.

3 الحديث أخرجه مالك وغيره وهذا لفظ مالك في الموطأ عن أسامة بن زيد، وقد سئل كيف كان يسير رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في حجة الوداع حين دفع قال: " كان يسير العنق فإذا وجد فجوة نص". قال مالك: قال هشام: والنص فوق العنق.

وتقطع الخرق بسير نص............". [4]

وقال العلامة ابن منظور: "النَّصُّ: رفْعُك الشيء، نَصَّ الحديث يَنُصُّه نصاً رفَعَه، وكل ما أُظْهِرَ فقد نُصَّ. وقال عمرو بن دينار: ما رأيت رجلاً أَنَصَّ للحديث من الزُّهْري، أي أَرْفَعَ له وأَسْنَدَ. يقال نَصَّ الحديث إلى فلان، أي: رفَعَه، وكذلك نصَصْتُه إليه. ونَصَّت الظبيةُ جيدَها رفَعَتْه. ووُضِعَ على المِنَصَّةِ أي على غاية الفضيحة والشهرة والظهور. والمَنَصَّةُ ما تُظْهَرُ عليه العروسُ لتُرَى، وقد نَصَّها وانتَصَّت هي، والماشِطةُ تَنُصُّ عليها العروسَ فتُقْعِدُها على المِنَصَّة، وهي تَنْتَصُّ عليها لتُرَى من بين النساء... من قولهم: نَصَّصْت المتاعَ إذا جعلت بعضه على بعض، وكل شيء أَظْهَرْته فقد نَصَّصْته، .. ونَصَّ الدابةَ يَنُصُّها نصاً رَفَعَها في السير .. وأَصل النَّصّ أَقصى الشيء وغايتُه، ..قال ابن الأَعرابي: النَّصُّ الإِسْنادُ إِلى الرئيس الأَكبر، والنَّصُّ التَّوْقِيفُ، والنصُّ التعيين على شيءٍ ما، ونصُّ الأَمرِ شدتُه. قال أَيوب بن عباثة:

ولا يَسْتَوِي عند نَصِّ الأُمو ر ... باذِلُ معروفِه والبَخِيل". [5]

المسألة الثانية في التعريف الاصطلاحي:

عرف علماء أصول الفقه النص بأنه:

1- ما لا يحتمل إلا معنى واحدا.. قال الإمام ابن فورك: "النص ما لا يحتمل إلا معنى واحدا من حيث هو نص فيه". [6] وقال العلامة أبو بكر محمد بن سابق الصقلي: "فحد النص، ما كان ظاهرُه باطنَه. مثاله قوله –تعالى-: (وَالذِينَ يَرْمُونَ اَلْمُحْصَنَٰتِ

4 انظر: (معجم تهذيب اللغة العربية)

5 انظر: (لسان العرب) مادة: ن،ص،ص.

6 انظر: (الحدود في الأصول)140..تح: محمد السليماني. ط.دار الغرب الإسلامي.

ثُمَّ لَمْ يَاتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً اَبَداً وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ اُلْفَٰسِقُونَ ۝٤) [سورة النور آية 4]

وقوله –صلى الله عليه وسلم-: (في كل أربعين شاة شاة). [7] وقال العلامة الشيرازي: "وأدلة الشرع ثلاثة: أصل ومعقول أصل واستصحاب حال.

....فالأصل ثلاثة: الكتاب والسنة والإجماع. فأما الكتاب فدلالته ثلاثة: النص والظاهر والعموم. فالنص هو اللفظ الذي لا يحتمل إلا معنى واحدا، كقوله –تعالى-: (اَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُواْ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَاخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِے دِينِ اِ۬للَّهِ إِن كُنتُمْ تُومِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ اِ۬لْاخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ اَلْمُومِنِينَ ۝٢) [سورة النور آية 2] (وَلَا تَقْتُلُواْ اُ۬لنَّفْسَ اَ۬لتِے حَرَّمَ اَ۬للَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّيٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝١٥٢) [سورة الأنعام آية 152] وما أشبه ذلك مما لا يحتمل إلا معنى واحدا، وحكمه أن يصار إليه ولا يترك إلا بنص يعارضه". [8] وقال العلامة ابن البناء: "وأما دعوى النصوصية والظهور، فمقبولة، وعلى النافي لها الدليل، وإلا كان منقطعا، والتقسيم لا يرد إلا على ما احتمل معنيين فأكثر..". [9]

7 انظر: (الحدود الكلامية والفقهية على رأي أهل السنة الأشعرية)164.تح: د. محمد الطبراني. ط.دار الغرب الإسلامي، تونس.

8 انظر: (المعونة في الجدل) 127. تح: د. عبد المجيد تركي. ط. دار الغرب الإسلامي

9 انظر: (رسالة في الجدل بمقتضى قواعد الأصول)54. ت: د. محمد رفيع.ط.دار ابن حزم.

2–ويطلق النص في مقابل الاجتهاد، فيشمل ما لا يحتمل إلا معنى واحدا، وما يحتمل أكثر من معنى.

قال الإمام الشافعي –رحمه الله–: "ويقول غيرهم من أهل العلم: ما عدا النصّ من الكتاب أو السنة، فكان في معناه فهو قياس، والله اعلم".[10] وقال العلامة ابن الصلاح: "فإن معظم الشريعة صادرة عن الاجتهاد، والنصوص لا تفي بالعشر من أعشار الشريعة".[11] وقد جمع بين التعريفين أبو البقاء الكفوي فقال: "النص أصله أن يتعدى بنفسه، لأن معناه الرفع البالغ، ومنه منصة العروس، ثم نقل في الاصطلاح إلى الكتاب والسنة، وإلى ما لا يحتمل إلا معنى واحدا.."[12]

3–ويستعمل مرادًا به ألفاظ القرآن الكريم والسنة المشرفة، وهو المقصود هنا، قال العلامة البيجوري –في شرح قول اللقاني:

وكلُّ نص أوهم التشبيها   أوله أو فوض ورم تنزيها–:

"المراد بالنص هنا، ما قابل الإجماع والقياس والاستنباط، وهو منحصر في الدليل من الكتاب والسنة، سواء أكان صريحا أم ظاهرا، وليس المراد به ما قابل الظاهر، كما هو مصطلح علماء أصول الفقه، إذ لو كان هذا المعنى هو المراد هنا، لما أمكن تأويله".[13]

10 انظر: (الرسالة)515.

11 انظر: (أدب المفتي والمستفتي)206.

12 انظر: (الكليات)908.

13 انظر: (شرح جوهرة التوحيد) 149. نسقه وخرج أحاديثه: محمد أديب الكيلاني،عبد الكريم تنان. راجعه وقدم له: فضيلة الأستاذ عبد الكريم الرفاعي.

المبحث الثاني في تعريف الحرفية، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في التعريف اللغوي: قال العلامة ابن فارس: "الحاء والراء والفاء ثلاثة أصول: حد الشيء، والعدول، وتقدير الشيء. فأما الحد فحرف كل شيء حده، كالسيف وغيره، ومنه الحرف، وهو الوجه، تقول هو من أمره على حرف واحد، أي: طريقة واحدة. قال الله –تعالى–: (وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ (11)) [سورة الحج آية 11] أي: على وجه واحد. وذلك أن العبد يجب عليه طاعة ربه –تعالى– عند السراء والضراء، فإذا أطاعه عند السراء، وعصاه عند الضراء، فقد عبده على حرف. ألا ترى أنه قال –تعالى–: (فإن أصابه...)[14]

المسألة الثانية: في التعريف الاصطلاحي:

للحرف في الاصطلاح معاني متعددة..[15] ومقصودي أنا هنا: حمل الكلمة على ما يتبادر منها بحسب ظاهر اللفظ، دون النظر إلى المعاني المتعددة، والأساليب البلاغية، والفنون الأدبية..

14 انظر: (معجم مقاييس اللغة العربية)

15 ن: تفصيل ذلك –إن شئت– في (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم) للتهانوي،643/1.تح: د.رفيق العجم،\ علي دحروج، د.عبد الله الخالدي، د.جورج زيناتي. و(الكليات) للكفوي

المبحث الثالث في تعريف التأويل، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى في التعريف اللغوي: قال العلامة الأزهري: "وأما التأويل، فقيل: من أول يؤل تأويلا، وثلاثيه: آل يؤول، أي رجع وعاد. وسئل أحمد بن يحيى عن التأويل، فقال: التأويل والتغيير واحد. قلت: أُلت الشيء جمعته وأصلحته، فكأن التأويل جمع معان مشكلة بلفظ واضح لا إشكال فيه. وقال الليث: التأول والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه، وأنشد:

نحن ضربناكم على تنزيله   فاليوم نضربكم على تأويله

ثم قال الأزهري: قال أبو عبيد: في قول الله -تعالى- ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [سورة آل عمران آية 7] التأويل: المرجع والمصير، مأخوذ من آل يؤول إلى كذا، أي: صار إليه، وأولته صيرته إليه، وكان أبو عبيد ينشد بيت الأعشى:

على أنها كانت تأوُّلُ حبها   تأوَلَ ربعي السقاب فأصحبا"[16]

وقال العلامة ابن فارس: "الهمزة والواو واللام. أصلان: ابتداء الأمر وانتهاؤه....ومن هذا الباب: تأويل الكلام، وهو عاقبته، وما يؤول إليه"[17].

المسألة الثانية: في التعريف الاصطلاحي.

قال الإمام الماتريدي: "وأما التأويل، فهو بيان منتهى الأمر، مأخوذ من آل يؤول، أي: يرجع. ...فالتفسير ذو وجه واحد، والتأويل: ذو وجوه".[18].وقال الإمام

16 انظر: (معجم تهذيب اللغة)1/232. تح: د. رياض زكي قاسم. ط.دار المعرفة، بيروت.

17 انظر: (معجم مقاييس اللغة العربية).

ابن فورك: "التأويل: صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله".[19] وقال العلامة ابن سابق الصقلي: "التأويل: صرف الكلام عن ظاهره إلى أحد محتملاته".[20] ونقل التهانوي عن بعض أهل العلم قولهم: "التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلا وجها واحدا، والتأويل توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة، إلى واحد منها، بما ظهر من الأدلة".[21] وقال العلامة الكفوي: "وقيل التأويل: بيان أحد محتملات اللفظ، والتفسير بيان مراد المتكلم. ولذلك قيل: التأويل ما يتعلق بالدراية، والتفسير ما يتعلق بالرواية.".[22]

المبحث الرابع في تعريف المذهب الأشعري، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى، في التعريف اللغوي، قال العلامة ابن منظور: "الذَّهابُ: السَّيرُ والمُرُورُ، ذَهَبَ يَذْهَبُ ذَهاباً وذُهوباً، فهو ذاهِبٌ وذَهُوبٌ، والَمْذَهَبُ مصدر كالذَّهابِ".[23] . وقال الرازي: "وذهب يذهب ذهابا وذهوبا، ومذهبا بفتح الميم، مر".[24]

المسألة الثانية في التعريف الاصطلاحي، قال ابن منظور: "والَمْذَهَبُ المُعْتَقَد الذي يُذْهَبُ إليه"[25]. وقال الفيروز آبادي: "والَمْذَهَبُ: ... والمُعْتَقَدُ الذي يُذْهَبُ إليه

18 انظر: (تأويلات أهل السنة) 1/1. تح: فاطمة يوسف الخيمي. ط.1. مؤسسة الرسالة. بيروت..1425. وقارن بما ذكره جلال الدين السيوطي منسوبا إلى الماتريدي، فقال: " والتأويل: ترجيح أحد المحتملات، بدون القطع والشهادة على الله". (الإتقان في علوم القرآن)2/290. قدم له وعلق عليه، د. محمد شريف سكر. واستحضر تعريف الأزهري للتأويل من حيث اللغة. لتدرك عدم موضوعية صاحب كتاب (ابن تيمية وقضية التأويل) في دعواه: أن التأويل بمعناه الاصطلاحي، لم يستعمله علماء السلف، ولا أئمة اللغة المتقدمين كالأزهري...انظر: (الإمام ابن تيمية وقضية التأويل)34....

19 انظر: (الحدود في الأصول) 146. تح: د. محمد السليماني. ط.دار الغرب الإسلامي.بيروت

20 انظر: (الحدود الكلامية والفقهية) 138.

21 انظر: (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم)1/493.

22 انظر: (الكليات)261.

23 انظر: (لسان العرب)

24 انظر: (مختار الصحاح)

25 انظر: (لسان العرب)

والطَّرِيقةُ والأصلُ". [26] واستعماله في هذه المعاني مجاز..قال شارحه: " ومن المجاز: المَذْهَبُ: المُعْتَقَد الذي يُذهَب إليْهِ، وذَهَب فلانٌ لِذَهَبِه أي: لِمَذْهَبه الذي يَذْهَب فيه . والمَذْهَب: الطَّرِيقَةُ، يقال: ذَهَبَ فلانٌ مَذْهَباً حَسَناً، أَي: طريقةً حَسَنَةً. والمَذْهَبُ: الأَصْلُ، حكى اللحيانيُّ عن الكسائِيّ: مَا يُدْرَى لَهُ أَيْنَ مَذْهَبُ، وَلاَ يُدْرَى لَهُ مذهبه أي لا يُدْرَى أَيْنَ أَصْلُه". [27]

وقال الفيومي: " وذَهَبَ مَذْهَبَ فلان قصد قصده وطريقته. وذَهَبَ في الدين مَذْهَبًا، رأى فيه رأيا. وقال السرقسطي: أحدث فيه بدعة". [28]

وقال العلامة عبد الرؤوف المناوي: "المذهب لغة محل الذهاب وزمانه، والمصدر. والاعتقاد والطريقة المتسعة. ثم استعمل فيما يصار إليه من الأحكام.. المذهب الكلامي أن يورد حجة المطلوب على طريق أهل الكلام". [29]. ما سلف ذكره تعريف عام للمذهب من حيث هو. أما بخصوص المذهب الأشعري.فإنه عبارة عن جملة القواعد والمناهج، التي وضعها أبو الحسن الأشعري، ومن شايعه من العلماء، لشرح عقيدة أهل السنة والجماعة، ونصرتها، وتثبيت أركانها، والدفاع عنها في مواجهة أهل الإلحاد والأهواء والبدع.. ومن أبرز تلك المناهج:

1- انبناء العقيدة على النظر والاستدلال، وعدم الاكتفاء بالتقليد..ولذلك كان أولُ واجب على المكلف: القصد إلى النظر، فالنظر، فالمعرفة المبنية على النظر الصحيح.

26 انظر: (القاموس المحيط)

27 انظر: (تاج العروس في شرح القاموس) للزبيدي.499/1.

28 انظر: (المصباح المنير)

29 انظر: (التوقيف على مهمات التعريف) 646.تح: د. محمد رضوان الداية

2- وجوب القطع في الاعتقادات، وعدم غناء الظنون فيها.

3- جعل كل من العقل والنقل أصلا مستقلا..

4- رد المتشابه إلى المحكم، وبناؤه عليه.

5- إثبات الصفات، والتنزيه عن مشابهة المخلوقات..

6- الجمع بين التفويض والتأويل، بجعل أولهما أصلا، وتاليهما فرعا.

7- التوسط في مسألة الأفعال، بين الجبر والاختيار..

8- إثبات حقائق الآخرة كما ورد بها السمع.. [30]

قال القاضي أبو الفضل عياض – في ترجمة أبي الحسن الأشعري-: " وصنف لأهل السنة التصانيف، وأقام الحجج على إثبات السنة، وما نفاه أهل البدع من صفات الله –تعالى– ورؤيته وكلامه، وقدرته، وأمور السمع الواردة، من الصراط والميزان والشفاعة والحوض وفتنة القبر، التي نفت المعتزلة، وغير ذلك من مذاهب أهل السنة والحديث. فأقام الحجج الواضحة عليها من الكتاب والسنة، والدلائل الواضحة العقلية. ودفع شبه المبتدعة، ومن بعدهم من الملحدة والرافضة. وصنف في ذلك التصانيف المبسوطة، التي نفع الله بها الأمة، وناظر المعتزلة، وكان يقصدهم للمناظرة بنفسه، وكلم في ذلك، وقيل له: كيف تخالط أهل البدع، وقد أمرت بهجرهم؟ .. فقال: هم أهل الرياسة، وفيهم الوالي والقاضي، فهم لرياستهم لا ينزلون إلي، فإن لم نسر إليهم، فكيف يظهر الحق، ويعلم أن لأهله ناصرا بالحجة؟. فلما كثرت تواليفه، وانتفع بقوله، وظهر لأهل الحديث والفقه ذبه عن الدين، تعلق بكتبه أهل السنة، وأخذوا عنه، ودرسوا عليه، وتفقهوا في طريقه، وكثر طلبته وأتباعه لتعلم تلك الطرق

30 انظر: تفصيل هذه الأمور في كتب المذهب المختلفة.. ولا سيما (مجرد مقالات الأشعري) للأستاذ ابن فورك........

في الذب عن السنة، وبسط الحجج والأدلة في نصر الملة، فسموا باسمه، وتلاهم أتباعهم وطلبتهم، فعرفوا بذلك. وإنما كانوا يعرفون قبل ذلك بالمثبتة. سمة عرفتهم بها المعتزلة، إذ أثبتوا من السنة والشرع ما نفوه.

فبهذه السمة –أولا– كان يعرف أئمة الذب عن السنة من أهل الحديث.. إلى أن جاء أبو الحسن، وأشهر نفسه، فنسب طلبته والمتفقهة عليه في علمه بنسبه....فأهل السنة من أهل المشرق والمغرب، بحججه يحتجون، وعلى منهاجه يذهبون، وقد أثنى عليه غير واحد منهم، وأثنوا على مذهبه وطريقه.وإنما جاء خلاف ذلك من قوم من أصحاب أبي حنيفة، مذهبهم الاعتزال في الأصول، كعبد الجبار قاضي الري، والتنوخي، وأمثالهم من غلاة المعتزلة ودعاتهم. ومن قوم –أيضا– ينتسبون إلى مذهب أحمد بن حنبل، غلوا في ترك التأويل، حتى وقعوا في التشبيه. وأكثرهم ليس من العلم بسبيل، ولكنهم لانتسابهم إلى السنة والحديث، قبلت العامة أقوالهم، ولم تنفر منهم نفورها من أولئك الأخر. فقرروا عند العامة أنه مبتدع، وأضافوا إليه من المقالات، ما أفنى عمره في تكذيب قائلها وتضليله. وأكثر من شنع عليه بالأندلس، علي بن حزم الداودي، فإنه ملأ كتابه عليه وعلى أئمة أصحابه، كذبا و تشانيع باطلة. وذلك في كتابه المسمى: ب(النصائح، والفضائح) وأثنى عليه في كتابه (الفصل) وعده في متكلمي أهل الحديث، ومن ارتضى قوله الأئمة المالكية والشافعية". [31]

31 انظر بقية ترجمته في (ترتيب المدارك، وتقريب السالك، لمعرفة أعيان مذهب مالك) 5/ 24– 30–.

المبحث الخامس في تعريف السلف، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى، في التعريف اللغوي: قال العلامة الأزهري: "قال الليث وغيره: السلف القرض، والفعل أسلفت، يقال: سلفته مالا أقرضته، .. وللسلف معنيان آخران، أحدهما: أن كل شيء قدمه العبد من عمل صالح، أو ولد فرط تقدمه فهو سلف، وقد سلف له عمل صالح. والسلف –أيضا– من تقدمك من آبائك وذوي قرابتك، الذين هم فوقك في السن والفضل، واحدهم سالف، ومنه قول طفيل الغنوي يرثي قومه:

مضوا سلفا قصد السبيل عليهم   وصرف المنايا بالرجال تقلب" [32]

وقال أبو البقاء الكفوي: "كل من تقدمك من آبائك وقرابتك، فهو سلف". [33]

ولذلك، فإن معنى كلمة (السلف) من حيث الدلالة اللغوية "معنى نسبي، يمكن أن تتعاوره الأزمنة المتوالية كلها،ككلمة (قبل) سواء بسواء. فإن كل زمن من الأزمان، سلف بالنسبة إلى الأزمان الآتية في أعقابه، وخلف بالنسبة إلى الأزمنة التي سبقته ومرت من قبله". [34]

المسألة الثانية في التعريف الاصطلاحي: وقال أبو البقاء الكفوي: "قال بعضهم: السلف شرعا كل من يقلد ويقتفى أثره في الدين، كأبي حنيفة وأصحابه، فإنهم سلفنا، والصحابة، فإنهم سلفهم..". [35] وقال التهانوي: "وقد يطلق السلف شاملا للمجتهدين كلهم". [36] و"السلف، من كانوا قبل الخمسمائة. وقيل: القرون

32 انظر: (معجم تهذيب اللغة)1735/2..تح: رياض زكي قاسم. ط1. بتاريخ: 1422. دار المعرفة، بيروت..

33 انظر: (الكليات)499. قابله وأعده للطبع: د. عدنان درويش، ومحمد المصري.

34 انظر: (السلفية مرحلة مباركة...)9.د. محمد سعيد رمضان البوطي.

35 انظر: (الكليات)511.

36 انظر: (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم)968/1.

الثلاثة: الصحابة والتابعون وأتباع التابعين". [37] ويؤيده حديث الشيخين عن عمران ابن حصين –رضي الله عنه– عن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: (خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. –قال عمران: لا أدري ذكر ثنتين أو ثلاثا بعد قرنه – ثم يجيء قوم ينذرون ولا يفون، ويخونون ولا يؤتمنون، ويشهدون ولا يستشهدون، ويظهر فيهم السمن). وفي رواية مسلم: (إن خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم). –قال عمران: فلا أدري أقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بعد قرنه مرتين أو ثلاثة –. ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن). وليس المراد بالقرن سنين عددا، لاختلاف العلماء في تقدير مدته، وإنما المراد طبقات الناس، وهم –كما تقدم– ثلاثة: الصحابة، والتابعون، وأتباع التابعين. ومع ذلك يمكن اعتبار القرن مائة سنة استئناسا بحديث جابر بن عبد الله –رضي الله عنهما– أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم قال قبل أن يموت بشهر: (تسألوني عن الساعة؟ وإنما علمها عند الله. وأقسم بالله ما على الأرض من نفس منفوسة، تأتي عليها مائة سنة). [38]

وقد قال الحافظ ابن حجر –تأسيسًا على ذلك–: "إذ المحدثون قد اتفقوا على أن آخر الصحابة موتا أبو الطفيل عامر بن واثلة، ومات سنة ١١ على الصحيح. وظهر به مصداق قوله –صلى الله عليه وسلم– فيما أخرجه أصحاب الصحيح، أنه قال في آخر

37 انظر: (تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد)104. للعلامة إبراهيم اللقاني. ضبط وتصحيح: عبد الله الخليلي. ط.دار الكتب العلمية، بيروت.

38 أخرجه الإمام مسلم في (الجامع الصحيح)

عمره: (على رأس مائة سنة من هذه الليلة لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد). فكان كذلك". [39]

المطلب الثاني: التأويل في القرآن الكريم والسنة المشرفة.

ورد لفظ التأويل في القرآن الكريم والسنة الشريفة في مواضع عدة، منها في القرآن الكريم قوله الله –عز وجل–: (هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾) [سورة آل عمران آية 7]

وقوله –سبحانه–:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٨﴾) [سورة النساء آية 58]

وقوله –سبحانه–: (هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ

39 انظر: (تهذيب التهذيب)229/7.

خسروٓا أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون ﴿٥٣﴾) [سورة الأعراف آية ٥٣] (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما ياتهم تاويله كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين ﴿٣٩﴾) [سورة يونس آية ٣٩]

وقوله -سبحانه-: (ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما إني أراني أعصر خمرا وقال الآخر إني أراني أحمل فوق رأسي خبزا تاكل الطير منه نبئنا بتاويله إنا نراك من المحسنين ﴿٣٦﴾)(قال لا ياتيكما طعام ترزقانه إلا نبأتكما بتاويله قبل أن ياتيكما ذلكما مما علمني ربي إني تركت ملة قوم لا يومنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون ﴿٣٧﴾) [سورة يوسف: ٣٧] وقوله -عز وجل-: (وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة أنا أنبئكم بتاويله فأرسلون ﴿٤٥﴾) [سورة يوسف آية ٤٥] وقوله -سبحانه-: (وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تاويل الأحاديث ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل إبراهيم وإسحاق إن ربك عليم حكيم ﴿٦﴾) [سورة يوسف آية ٦] وقوله -عز وجل-: (وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته أكرمي مثواه عسى أن ينفعنا أو

نتخذه ولدا وكذلك مكنا ليوسف في الأرض ولنعلمه من تاويل الأحاديث والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴿٢١﴾) [سورة يوسف آية ٢١] وقوله -سبحانه-: (قالوا أضغاث أحلام وما نحن بتاويل الأحلام بعالمين ﴿٤٤﴾) [سورة يوسف آية ٤٤] وقوله -سبحانه-: (ورفع أبويه على العرش وخروا له سجدا وقال يا أبت هذا تاويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقا وقد أحسن بي إذ أخرجني من السجن وجاء بكم من البدو من بعد أن نزغ الشيطان بيني وبين إخوتي إن ربي لطيف لما يشاء إنه هو العليم الحكيم ﴿١٠٠﴾ ۞ رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تاويل الأحاديث فاطر السماوات والأرض أنت وليي في الدنيا والآخرة توفني مسلما وألحقني بالصالحين ﴿١٠١﴾) [سورة يوسف ١٠١] وقوله -سبحانه-: (قال هذا فراق بيني وبينك سأنبئك بتاويل ما لم تستطع عليه صبرا ﴿٧٧﴾) [سورة الكهف آية ٧٧] وقوله -عز وجل-: (وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة وكان تحته كنز لهما وكان أبوهما صالحا فأراد ربك أن يبلغا أشدهما

وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٨١﴾) [سورة الكهف آية 81]

والتأويل الوارد في القرآن –فيما ذكر ابن الجوزي– على خمسة أوجه:

أولها: العاقبة، ومنه قوله –تعالى–: ((هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ) [الأعراف: 53] يعني عاقبة ما وعد الله –تعالى– وفي يونس: (بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ) [يونس: 39]

ثانيها: اللون، ومنه قوله –تعالى– في يوسف: (قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ) [يوسف: 37]يعني بألوانه.

ثالثها: المنتهى. ومنه قوله –تعالى–: (ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ)[آل عمران: 7] يعني ابتغاء منتهى ملك محمد وأمته.

رابعها: تعبير الرؤيا، ومنه قوله –تعالى– في يوسف: (وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ) [يوسف: 6]وفيها: (نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ) [يوسف: 36]

خامسها: التحقيق، ومنه قوله –تعالى– في يوسف: (وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا ۖ وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا ۖ) [يوسف: 100].[40]

وأمّا من السنة: فأشهر ما ورد في ذلك، مما له علاقة بموضوعنا، ما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس –رضي الله عنهما–: أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وضع يده على كتفي –أو على منكبي– شك سعيد، ثم قال: (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)[41]: (وقريب من ذلك ما رواه يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران التجيبي قال: "كنا بمدينة الروم، فأخرجوا إلينا صفا عظيما من الروم، فخرج إليهم من المسلمين مثلهم أو أكثر، وعلى أهل مصر عقبة بن عامر، وعلى الجماعة فضالة بن عبيد، فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى دخل فيهم. فصاح الناس، وقالوا: سبحان الله! ألقى بيديه إلى التهلكة. فقام أبو أيوب فقال: "يا أيها الناس إنكم تتأولون هذه الآية هذا التأويل، وإنما أنزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار، لما أعز الله الإسلام وكثر ناصروه، فقال بعضنا لبعض –سرا دون رسول الله صلى الله عليه وسلم–: إن أموالنا قد ضاعت، وإن الله قد أعز الإسلام وكثر ناصروه، فلما أقمنا في أموالنا فأصلحنا ما ضاع منها، فأنزل الله على نبيه –صلى الله عليه وسلم– يرد علينا ما قلنا: (وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٤﴾)

40 انظر: (نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر)216. تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي. نشر مؤسسة الرسالة، بيروت.

41 أخرجه الإمام أحمد في (المسند) وابن حبان في (صحيحه) وإسناده قوي، على شرط مسلم، ورجاله رجال الشيخين، ما عدا عبد الله بن عثمان، فمن رجال مسلم. كذا قال شعيب الأرناؤوط في تعليقه على مسند الإمام أحمد

[سورة البقرة آية 194] فكانت التهلكة الإقامة على الأموال وإصلاحها، وتركنا الغزو. فما زال أبو أيوب شاخصا في سبيل الله حتى دفن بأرض الروم".[42]

ومما هو بسبيل ما سبق، ما رواه عبد الله بن عامر بن ربيعة: أن عمر بن الخطاب استعمل قدامة بن مظعون على البحرين -وهو خال حفصة وعبد الله بن عمر- فقدم الجارود سيد عبد القيس على عمر من البحرين، فقال: يا أمير المؤمنين إن قدامة شرب فسكر، ولقد رأيت حدا من حدود الله حقا علي أن أرفعه إليك. فقال عمر: "من يشهد معك".؟ قال: أبو هريرة. فدعا أبا هريرة فقال: بم أشهد؟ قال: لم أره يشرب، ولكني رأيته سكران. فقال عمر: (لقد تنطعت في الشهادة". قال: ثم كتب إلى قدامة أن يقدم إليه من البحرين، فقال الجارود لعمر: أقم على هذا كتاب الله -عز وجل- فقال عمر: "أخصم أنت أم شهيد"؟ قال: بل شهيد. قال: "فقد أديت شهادتك". قال: فقد صمت الجارود حتى غدا على عمر، فقال: أقم على هذا حد الله، فقال عمر: "ما أراك إلا خصما، وما شهد معك إلا رجل". فقال الجارود: إني أنشدك الله. فقال عمر: "لتمسكن لسانك أو لأسوءنك". فقال الجارود: أما والله ما ذاك بالحق، أن شرب ابن عمك وتسوءني. فقال أبو هريرة: إن كنت تشك في شهادتنا، فأرسل إلى ابنة الوليد فسلها -وهي امرأة قدامة- فأرسل عمر إلى هند ابنة الوليد ينشدها، فأقامت الشهادة على زوجها، فقال عمر لقدامة: "إني حادك". فقال: لو شربت -كما يقولون- ما كان لكم أن تجلدوني. فقال عمر: لم؟ قال قدامة: قال الله تعالى: (لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟ وَٱللَّهُ

42 أخرجه الترمذي في (سننه) وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٣﴾) [سورة المائدة آية 95] . فقال عمر: "أخطأت التأويل، إنك إذا اتقيت اجتنبت ما حرم الله عليك....".[43] وساق ابن عبد البر بسنده عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين).[44] وفي هذا الحديث إشارة عميقة إلى أن التأويل المذموم، ما كان ناشئا عن الجهل بحقائق اللغة، وموارد الشريعة. وروى أبو هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: (إن الله -عز وجل- يقول يوم القيامة: يا ابن آدم، مرضت فلم تعدني. قال: يا رب كيف أعودك ؟ وأنت رب العالمين. قال: أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ؟ يا ابن آدم، استطعمتك فلم تطعمني، قال: يا رب وكيف أطعمك ؟ وأنت رب العالمين. قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه ؟ أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ؟ يا ابن آدم، استسقيتك فلم تسقني، قال: يا رب كيف أسقيك ؟ وأنت رب العالمين. قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه، أما أنك لو سقيته وجدت ذلك عندي).[45] وهذا الحديث أصل في التأويل، إذ فيه التصريح بلزوم حمل لألفاظ على غير ما يوهمه ظاهرها.. ولذلك قال القاضي ابن العربي: "وكنى بلطفه بعيادة المريض الجائع العاطش بنفسه، وهو المقدس عن الآفات، المتعالي عن..النقائص".[46] .وقال العلامة القرطبي: "تنزل في الخطاب، ولطف في العتاب، ومقتضاه: التعريف بعظيم فضل ذي الجلال، ومقادير ثواب هذه الأعمال، ويستفاد منه

43 أخرجه عبد الرزاق في (مصنفه)

44 انظر: (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)59/1. نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بالمغرب الأقصى. وعزاه في (مشكاة المصابيح) إلى البيهقي. ونسب صاحب (كنز العمال) القول بصحته إلى الإمام أحمد.

45 أخرجه الإمام مسلم في صحيحه.

46 انظر: (قانون التأويل)271. تح: د. محمد السليماني. ط. دار الغرب الإسلامي.

أن الإحسان للعبيد، إحسان للسادة، فينبغي لهم أن يعرفوا ذلك، ويقوموا بحقه".[47]
وقال الإمام النووي: "قال العلماء: إنما أضاف المرض إليه -سبحانه وتعالى- والمراد العبد، تشريفا للعبد وتقريبا له. قالوا: ومعنى وجدتني عنده، أي: وجدت ثوابي وكرامتي. ويدل عليه قوله -تعالى- في تمام الحديث: لو أطعمته لوجدت ذلك عندي. لو أسقيته لوجدت ذلك عندي. أي: ثوابه والله اعلم".[48] قال العلامة ابن جماعة: (لا خلاف في تأويل هذا الحديث، فإنه أطلق المرض والاستسقاء والاستطعام على نفسه، وإنما المراد ولي من أوليائه. وهذا كقوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ﴿٨﴾) [سورة محمد آية 8] (إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابٗا مُّهِينٗا ﴿٥٧﴾) [سورة الأحزاب آية 57] والمراد: أولياء الله ودينه. وقوله: لوجدتني عنده. أي: لوجدت ثوابي ورحمتي وكرامتي ورضواني. ومنه قوله تعالى: (وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ﴿٣٩﴾) [سورة النور آية 38] أي لوجد جزاءه".[49]

وها قد اتضح لك أن مصطلح التأويل مصطلح شرعي مذكور — نصا- في القرآن الكريم وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن ذلك محل اتفاق بين سائر

---

47 انظر: (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم)6/551. تح: محي الدين ديب مستو، يوسف علي بديوي، أحمد محمد السيد، محمود إبراهيم بزال. وليس هذا القرطبي هو صاحب (الجامع لأحكام القرآن). وإنما هو: أبو العباس أحمد بن عمر.. المتوفى عام 656.
48 انظر: (المنهاج في شرح صحيح مسلم ابن الحجاج)16/125.
49 انظر: (إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل)197. تح: الشيخ وهبي سليمان الألباني.

المسلمين ، إذ القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، حجة على الخلق أجمعين..والخلاف في هذا الأمر إنما هو في معنى التأويل لا في لفظه، ومرجع الاحتكام عند الاختلاف إنما هو: القواعد العلمية التي وضعها العلماء لضبط العلوم والمعارف، سواء كانت لغوية أم شرعية أم عقلية، وذلك ما سنفصل القول فيه في المطالب الآتية...

المطلب الثالث: تحقيق مذهب السلف في التعامل مع النص بين الحرفية والتأويل..

يرتكز منهج السلف في التعامل مع النصوص المتشابهة،الواردة في الكتاب والسنة. على ركن ركين، وأصل متين، هو: التنزيه. ويتحقق ذلك بواحد من أمرين:

أولهما: الإيمان بتلك النصوص مع الإمساك عن الخوض في دلالاتها، وإمرارُها كما جاءت، مع القطع بأن ظاهرها غير مراد. و التسليمُ بالعجز عن درك معانيها..

ثانيهما: تأويلها -حينما يرون الحاجة إلى ذلك- تأويلا إجماليا حينا و تفصيليا مقتصدا حينا آخر، لا يتجاوز الإشارة الخاطفة، إلى أن المعهود من هذه الصفات، غير مراد، دون ذكر محتملات أخرى للفظ المذكور في النص،أو حذف أو زيادة.. تمسكا بالأصل المتين الذي يرتكز عليه منهج السلف، وهو التنزيه.قال الإمام أبو بكر البيهقي -رحمه الله- في مفتتح كتاب (الأسماء والصفات): "كتاب أسماء الله — جل ثناؤه- وصفاته التي دل كتاب الله تعالى على إثباتها، أو دلت عليه سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو دل عليه إجماع سلف هذه الأمة قبل وقوع الفرقة وظهور

البدعة". [50] وقال –رحمه الله-: "ذكر الحاكم أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي، فيما يجب اعتقاده والإقرار به في الباري –سبحانه وتعالى- عدة أشياء:

أحدها: إثبات الباري جل جلاله، لتقع به مفارقة التعطيل.

ثانيها: إثبات وحدانيته، لتقع به البراءة من الشرك.

ثالثها: إثبات أنه ليس بجوهر ولا عرض، لتقع به البراءة من التشبيه.

رابعها: إثبات أن وجود كل ما سواه كان من قبل إبداعه واختراعه إياه، لتقع به البراءة من قول من يقول بالعلة والمعلول.

خامسها: إثبات أنه مدبر ما أبدع ومصرفه على ما يشاء، لتقع به البراءة من قول القائلين بالطبائع، أو بتدبير الكواكب، أو تدبير الملائكة. ..". [51] وقال –رحمه الله-: "قال أبو سليمان الخطابي: هذا الحديث –حديث النزول- وما أشبهه من الأحاديث في الصفات، كان مذهب السلف فيها: الإيمان بها، وإجراؤها على ظاهرها، [52] ونفي الكيفية عنها... وقال أبو سليمان –رحمه الله- في (معالم السنن): وهذا –حديث النزول- من العلم الذي أمرنا أن نؤمن بظاهره، وأن لا نكشف عن باطنه، وهو من جملة المتشابه، ذكره الله تعالى في كتابه، فقال: (هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ

50 انظر: (كتاب الأسماء والصفات) 10. تقديم وتعليق: الشيخ محمد زاهد الكوثري.

51 انظر: (كتاب الأسماء والصفات)21.

52 ليس المقصود بذلك: ظاهر المعنى، وإنما المقصود: ظاهر اللفظ. ومن ذلك قول الإمام الخطابي: "هذا الحديث –حديث كشف الساق- مما تهيب القول فيه شيوخنا، فأجروه على ظاهر لفظه، ولم يكشفوا عن باطن معناه، على نحو مذهبهم في التوقيف عند تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه من هذا الباب". انظر: (أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات، والآيات المحكمات والمتشابهات)174. تأليف: مرعي المقدسي. تح: شعيب الأرناؤوط. و(القول التمام في إثبات التفويض مذهبا للسلف الكرام)90. تأليف: سيف بن علي العصري....

فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٧﴾) [سورة آل عمران آية 7]

فالمحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل، والمتشابه يقع به الإيمان و العلم الظاهر. ويكل باطنه إلى الله عز وجل، وهو معنى قوله: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ) وإنما حظ الراسخين أن يقولوا: (آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا) وكذلك ما جاء من هذا الباب في القرآن، كقوله عز وجل: (هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ ﴿٢١٠﴾) [سورة البقرة آية 208]

وقوله: (وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ﴿٢٢﴾) [سورة الفجر آية 24] والقول في جميع ذلك عند علماء السلف هو ما قلناه. وروي مثل ذلك عن جماعة من الصحابة –رضي الله عنهم-. وقد زل بعض شيوخ أهل الحديث ممن يرجع إلى معرفته بالحديث والرجال، فحاد عن هذه الطريقة حين روى حديث النزول، ثم أقبل على نفسه فقال: إن قال قائل: كيف ينزل ربنا إلى السماء؟ قيل له: ينزل كيف يشاء. فإن قال: هل يتحرك إذا نزل؟ فقال: إن شاء يتحرك، وإن شاء لم يتحرك. وهذا خطأ فاحش عظيم، والله تعالى لا يوصف بالحركة، لأن الحركة والسكون يتعاقبان في محل واحد، وإنما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون. وكلاهما من أعراض الحدث، وأوصاف المخلوقين، والله تبارك وتعالى متعال عنهما. ليس كمثله شيء. فلو جرى هذا الشيخ على طريقة السلف الصالح، ولم يدخل نفسه فيما لا يعنيه، لم يكن يخرج به القول إلى مثل هذا الخطأ الفاحش. قال: وإنما

ذكرت هذا، لكي يتوقى الكلام فيما كان من هذا النوع، فإنه لا يثمر خيرا، ولا يفيد رشدا. ونسأل الله العصمة من الضلال، والقول بما لا يجوز من الفاسد والمحال".[53] قال الإمام البيهقي –عقيبه–: "وقرأت بخط الأستاذ أبي عثمان –رحمه الله– في كتاب الدعوات عقيب حديث النزول، قال الأستاذ أبو منصور –يعني الحمشاذي– على إثر الخبر: وقد اختلف العلماء في قوله: (ينزل الله) فسئل أبو حنيفة عنه، فقال: ينزل بلا كيف. وقال حماد بن زيد: نزوله إقباله. وقال بعضهم: ينزل نزولا يليق بالربوبية بلا كيف، من غير أن يكون نزوله مثل نزول الخلق بالتجلي والتدلي، لأنه جل جلاله منزه عن أن تكون صفاته مثل صفات الخلق، كما كان منزها عن أن تكون ذاته مثل ذات الغير، فمجيئه وإتيانه ونزوله على حسب ما يليق بصفاته، من غير تشبيه وكيفية... وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: سمعت أبا محمد أحمد بن عبد الله المزني يقول: حديث النزول قد ثبت عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من وجوه صحيحة، وورد في التنزيل ما يصدقه. وهو قوله تعالى: (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) [الفجر: 22] والمجيء والنزول، صفتان منفيتان عن الله تعالى، من طريق الحركة والانتقال من حال إلى حال، بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه، جل الله تعالى، عما يقول المعطلة لصفاته والمشبهة بها علوا كبيرا".[54] وقال الإمام أبو حامد الغزالي –رحمه الله–: "اعلم أن الحق الصريح الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر، هو مذهب السلف، أعني مذهب الصحابة والتابعين. وها أنا أورد بيانه وبيان برهانه، فأقول:

حقيقة مذهب السلف –وهو الحق عندنا– أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق، يجب عليه فيه سبعة أمور: التقديس، ثم التصديق، ثم الاعتراف بالعجز، ثم السكوت، ثم الإمساك، ثم الكف، ثم التسليم لأهل المعرفة.

---

53 انظر: (كتاب الأسماء والصفات) 568–570.

54 انظر: (كتاب الأسماء والصفات)572.

أما التقديس: فأعني به تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتوابعها.

وأما التصديق: فهو الإيمان بما قاله ، وأن ما ذكره حق وهو فيما قاله صادق، وأنه حق على الوجه الذي قاله وأراده.

وأما الاعتراف بالعجز: فهو أن يقر بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته، وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته.

وأما السكوت: فأن لا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر.

وأما الإمساك: فأن لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى، والزيادة فيه والنقصان منه والجمع والتفريق، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف والصيغة.

وأما الكف: فأن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر فيه.

وأما التسليم لأهله: فأن لا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه، فقد خفي على رسول الله أو على الأنبياء أو على الصديقين والأولياء.

فهذه سبع وظائف، اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام، لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شي منها".[55] وقال العلامة ابن خلدون –رحمه الله–: "و لم يبق من المتشابه إلا الصفات التي وصف الله بها نفسه في كتابه، و على لسان نبيه، مما يوهم ظاهره نقصا أو تعجيزا. و قد اختلف الناس في هذه الظواهر من بعد السلف الذين قررنا

---

55 انظر: (إلجام العوام عن علم الكلام)المطبوع ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي 320. بعناية إبراهيم أمين محمد.نشر المكتبة التوفيقية.

مذهبهم، و تنازعوا و تطرقت البدع إلى العقائد، فلنشر إلى بيان مذاهبهم و إيثار الصحيح منه على الفاسد فنقول و ما توفيقي إلا بالله: اعلم أن الله سبحانه وصف نفسه في كتابه بأنه عالم قادر شديد حي سميع بصير متكلم جليل كريم جواد منعم عزيز عظيم. و كذا أثبت لنفسه اليدين و العينين و الوجه و القدم واللسان إلى غير ذلك من الصفات. فمنها ما يقتضي صحة ألوهيته مثل العلم والقدرة و الإرادة ثم الحياة التي هي شرط جميعها، و منها ما هي صفة كمال كالسمع و البصر و الكلام، و منها ما يوهم النقص كالاستواء و النزول و المجيء و كالوجه و اليدين و العينين التي هي صفات المحدثات، ثم أخبر الشارع أنا نرى ربنا يوم القيامة كالقمر ليلة البدر لا نضام في رؤيته، كما ثبت في الصحيح.

فأما السلف من الصحابة و التابعين فأثبتوا له صفات الألوهية و الكمال، و فوضوا إليه ما يوهم النقص ساكتين عن مدلوله ".[56] وقال العلامة أحمد بن يحيى بن جهبل الكلابي: "ومذهب السلف، إنما هو التوحيد والتنزيه، دون التجسيم والتشبيه".[57] وقال العلامة السيوطي –رحمه الله–: "وجمهور أهل السنة، منهم السلف وأهل الحديث، على الإيمان بها (آيات الصفات) وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها، مع تنزيهنا له عن حقيقتها ..وأخرج اللالكائي عن محمد بن الحسن قال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب، على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه. وقال الترمذي في الكلام على حديث الرؤية: المذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة، مثل سفيان الثوري ومالك وابن المبارك وابن عيينة ووكيع، وغيرهم. أنهم قالوا:

56 انظر: (المقدمة) 1075/3. تح: علي عبد الواحد وافي.

57 ن (رسالة في الرد على من رد على صاحب التأسيس) مطبوعة مع كتاب(تأسيس التقديس) للإمام فخر الدين الرازي.251 .عني بهما: أنس محمد عدنان الشرقاوي وأحمد حسين الخطيب. نشر دار نور الصباح.

نروي هذه الأحاديث كما جاءت ونؤمن بها، ولا يقال: كيف؟ ولا نفسر ولا نتوهم.."[58] وقال الدكتور توفيق يوسف الواعي: "حاصل هذا المذهب –أي مذهب السلف– أن هذه المتشابهات، يجب القطع فيها بأن مراد الله تعالى منها شيء غير ظواهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها.."[59] وقال العلامة محمد سعيد رمضان البوطي: "وقد أوضحنا أن محل الإجماع في هذه النصوص، هو عدم صرفها إلى أي معنى يثبت لله أي ند أو شبيه بمخلوقاته، وعدم تعطيل دلالتها اللغوية الثابتة، والمصير المتعين في هذه الحالة هو تفسير هذه الألفاظ على ظاهرها مما يتفق مع تنزيه الله عز وجل عن الشبيه والشريك، وهو يتضمن الاحتراز من تفسيرها بالجارحة والجسمية. فيقال –مثلا–: استوى على عرشه كما قال، استواء يليق بجلاله وأحديته، وله يد كما قال، تليق بألوهيته وجلاله،.. أو تفسيرها بمعنى مجازي، مما يقبله القانون اللغوي، ويتفق مع عرف التخاطب، ومقتضى القرائن. بأن يفسر الاستواء بالاستيلاء والتسلط، وتفسر اليد بالقوة في قوله: (إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٠﴾) [سورة الفتح آية 10] وبالكرم في قوله: (وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴿٦٤﴾) [سورة المائدة آية 66]

58 انظر: (الإتقان في علوم القرآن) 14/2. قدم له وعلق عليه: الأستاذ محمد شريف سكر. راجعه الأستاذ مصطفى قصاص.نشر دار إحياء العلوم، بيروت.

59 انظر: (أقوال العلماء الأثبات في آيات وأحاديث الصفات)38.

والمصير إلى أي من هذين التفسيرين، لا يخلو من تأويل، إلا أنه تأويل إجمالي في التفسير الأول، وتأويل تفصيلي في التفسير الثاني". [60]

وقال العلامة السيد محمد علوي مالكي: "فنقول في قوله –تعالى-: (ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝) [سورة طه آية 4] ما قاله السلف الصالح: آمنا بالله، وبما جاء عن الله، على مراد الله، من غير تكييف و لا تمثيل ولا تعطيل. (لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝) [سورة الشورى آية 9]

هذه هي عقيدة السلف، وهذا هو الذي يجب أن نواجه به النصوص الواردة في الكتاب والسنة المطهرة، دون زيادة أو نقصان. وهذا القدر من الإيمان لا يخالف فيه أحد، ولا يجوز أن يزيد عليه مجتهد. إذ لا اجتهاد في العقيدة، ومن زاد على هذا النص ألفاظا أخرى، فهو من فهمه الخاص الزائد على النص، مثل زيادة لفظ (الذات) على قوله: (استوى) فيقول بذاته. أو زيادة لفظ (حقيقة) فيقول: استوى بذاته حقيقة. أو تفسير الاستواء بالاستقرار، فيقول: استوى يعني: استقر بذاته على العرش حقيقة. أو زيادة لفظ (فوق) فيقول: استوى، أي جلس فوق عرشه بذاته حقيقة. فكل ذلك زيادة على النص الوارد، واجتهاد في صفات الله –تعالى- وهو مرفوض في هذا الباب. والحاصل: أنه لا يصح الزيادة على صفة الاستواء باجتهاد أو استنباط، بل يجب الاكتفاء بما ورد في النص دون زيادة أو نقص، لأن الموضوع لا يدخل فيه العقل والنظر، وإنما موقف العقل هو التسليم والإيمان بما جاء. كما قال الإمام الشافعي –وهو من كبار أئمة السلف-:

60 انظر: (السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي)132.

آمنت بالله، وبما جاء عن الله، على مراد الله، من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تكييف. (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [الشورى: ١١][61]

والخلاصة في تحرير مذهب السلف : أنهم مجمعون على إثبات الصفات، وتنزيه الخالق عن مشابهة المخلوقات، وهم بين ساكت عن الخوض في تلك المجالات، وبين مؤول إجمالا لتلك المتشابهات، وليس بينهم من يحمل صفات الباري – جل وعز- على مقتضى المحسوسات، إذ الكل يعتبر قوله عز وجل: (ليس كمثله شيء) من المحكمات التي هي أم الكتاب، فكان لزاما عند الإشكال أن ترد إليها المتشابهات.

المطلب الرابع: بيان حقيقة المذهب الأشعري في مسألة التأويل..

المذهب الأشعري، هو امتداد لما كان عليه السلف الصالح –رحمهم الله- من التمسك بصريح السنة، والابتعاد عن مزالق البدعة.. وقد وصف مؤسس المذهب بإمام أهل السنة... . قال الإمام الأستاذ أبو بكر بن فورك –رحمه الله-: "واعلموا –رحمكم الله- أن الذي حكيناه في هذا الكتاب، من مقالات الشيخ أبي الحسن علي ابن إسماعيل الأشعري –رحمه الله- فهو ما عليه نظار أصحاب الحديث، وجمل لك مما هي قواعد دينهم، وأساس توحيدهم، وما يتفرع عن أصولهم، والذي وقع بين مشايخهم من اختلاف مما يخالفون فيه الشيخ أبا الحسن –رحمه الله- فقد أفردناه في كتاب، وأشرنا في هذا الكتاب إلى بعض ذلك. ولكنه لما كان أصحاب الحديث فريقين، ففريق اشتغل بالرواية، وفريق اشتغل بالنظر والجدل مع المخالفين في تأييد المذهب وتوهين ما خالفه، كان ما حدث من التفريع على مذاهبهم، مما يختص به أهل النظر منهم،

61 انظر: (منهج السلف في فهم النصوص بين النظرية والتطبيق) 15-16.

الذين يعنون بالفكر فيه، وفي تمهيد قواعدها، وتأسيس أصولها التي يبنى الكلام عليها مع المخالفين، فلذلك خصصناه من بينهم بذكر مقالاته، فاعلمه –إن شاء الله تعالى".[62]
وقال الإمام أبو القاسم ابن عساكر –رحمه الله–: "وذكر أبو القاسم حجاج بن محمد الطرابلسي –من أهل طرابلس المغرب– قال: سألت أبا بكر إسماعيل بن أبي محمد بن إسحاق الأزدي القيراوني المعروف بابن عزرة –رحمه الله– عن أبي الحسن الأشعري – رحمه الله– فقلت له: قيل لي عنه: إنه كان معتزليا، وإنه لما رجع عن ذلك أبقى للمعتزلة نكتا لم ينقضها. فقال لي: الأشعري شيخنا وإمامنا، ومن عليه معولنا، قام على مذاهب المعتزلة أربعين سنة، وكان لهم إماما، ثم غاب عن الناس في بيته خمسة عشر يوما، فبعد ذلك خرج إلى الجامع، فصعد المنبر وقال: معاشر الناس، إني إنما تغيبت عنكم في هذه المدة لأني نظرت فتكافأت عندي الأدلة، ولم يترجح عندي حق على باطل ولا باطل على حق، فاستهديت الله تبارك وتعالى فهداني إلى اعتقاد ما أودعته في كتبي هذه، وانخلعت من جميع ما كنت أعتقده كما انخلعت من ثوبي هذا، وانخلع من ثوب كان عليه ورمى به، ودفع الكتب إلى الناس فمنها كتاب (اللمع) وكتاب أظهر فيه عوار المعتزلة سماه بكتاب (كشف الأسرار وهتك الأستار) وغيرهما، فلما قرأ تلك الكتب أهل الحديث والفقه من أهل السنة والجماعة، أخذوا بما فيها وانتحلوه، واعتقدوا تقدمه واتخذوه إماما، حتى نسب مذهبهم إليه".[63] وقال العلامة ولي الدين ابن خلدون –رحمه الله– أثناء حديثه عن نشأة علم الكلام–: "...حدثت بدعة المعتزلة في تعميم هذا التنزيه في آي السلوب، فقضوا بنفي صفات المعاني، من

62 انظر: (مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري) 10. تح: دانيال جيماريه. نشر دار المشرق، بيروت.
63 انظر: (تبيين كذب المفتري فيما نسب للإمام أبي الحسن الأشعري) 39. تقديم وتعليق الشيخ محمد زاهد ا بن الحسن الكوثري. نشر دار الكتاب العربي، بيروت. ط.3. 1404..

العلم والقدرة والإرادة والحياة، زائدة على أحكامها. لما يلزم على ذلك من تعدد القديم بزعمهم...وكان ذلك سببا لانتهاض أهل السنة بالأدلة العقلية على هذه العقائد، دفعا في صدور هذه البدع، وقام بذلك الشيخ أبو الحسن الأشعري إمام المتكلمين، فتوسط بين الطرق، ونفى التشبيه، وأثبت الصفات المعنوية، وقصر التنزيه على ما قصره عليه السلف، وشهدت له الأدلة المخصصة لعمومه، فأثبت الصفات الأربع المعنوية، والسمع والبصر والكلام القائم بالنفس بطريق العقل والنقل، ورد على المبتدعة في ذلك كله، وتكلم معهم فيما مهدوه لهذه البدع من القول بالصلاح والأصلح، والتحسين والتقبيح – إلى أن قال–: إلى أن ظهر الشيخ أبو الحسن الأشعري، وناظر بعض مشيختهم في مسائل الصلاح والأصلح، فرفض طريقتهم، وكان على رأي عبد الله بن سعيد بن كلاب وأبي العباس القلانسي،والحارث بن أسد المحاسبي، من أتباع السلف وعلى طريقة السنة. ففند مقالاتهم بالحجج الكلامية، وأثبت الصفات القائمة بذات الله –تعالى– من العلم والقدرة والإرادة التي يتم بها دليل التمانع، وتصح المعجزات للأنبياء. وكان من مذهبه إثبات السمع والبصر والكلام، لأنها –وإن أوهم ظاهرها النقص بالصوت والحرف الجسمانيين– فقد وجد للكلام عند العرب مدلول آخر غير الحرف والصوت، وهو ما يدور في الخلد. والكلام حقيقة فيه دون الأول.فأثبتوه لله –تعالى– وانتفى إيهام النقص، وأثبتوا هذه الصفة قديمة عامة التعلق كشأن الصفات الأخرى...".[64] وقال العلامة تاج الدين السبكي –رحمه الله– في ترجمة الشيخ أبي الحسن الأشعري: "شيخ طريقة أهل السنة والجماعة، وإمام المتكلمين، وناصر سنة سيد المرسلين، والذاب عن

64 ن (المقدمة)3/1078–1089.تح: علي عبد الواحد وافي. وانظر: (الأجوبة المحررة) لمحمد العمراوي51. نشر دار الفتح

الدين، والساعي في حفظ عقائد المسلمين".[65] وقال –أيضا–: "هو شيخ السنة وإمام الطائفة".[66] وقال –أيضا–: "واعلم أن أبا الحسن الأشعري لم يبدع رأيا ولم يُنشِئ مذهبا وإنما هو مقرر لمذاهب السلف، مناضل عما كانت عليه صحابة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فالانتساب إليه إنما هو باعتبار أنه عقد على طريق السلف نطاقا وتمسك به، وأقام الحجج والبراهين عليه فصار المقتدي به في ذلك، السالك سبيله في الدلائل يسمى أشعريا"[67]. ثم قال: "قال الميورقي المالكي: ولم يكن أبو الحسن أول متكلم بلسان أهل السنة، إنما جرى على سنن غيره، وعلى نصرة مذهب معروف، فزاد المذهب حجة وبيانا، ولم يبتدع مقالة اخترعها، ولا مذهبا انفرد به، ألا ترى أن مذهب أهل المدينة نسب إلى مالك، ومن كان على مذهب أهل المدينة يقال له مالكي، ومالك إنما جرى على سنن من كان قبله، وكان كثير الاتباع لهم، إلا أنه لما زاد المذهب بيانا وبسطا عزي إليه، كذلك أبو الحسن الأشعري لا فرق، ليس له في مذهب السلف أكثر من بسطه وشرحه وما ألفه في نصرته ".[68] وقال الإمام أبو القاسم القشيري – رحمه الله–: "واتفق أصحاب الحديث أن أبا الحسن الأشعري كان إماماً من أئمة أصحاب الحديث، ومذهبه مذهب أصحاب الحديث ؛ تكلم في أصول الديانات على طريقة أهل السنة، ورد على المخالفين من أهل الزيغ والبدعة، وكان على المعتزلة والروافض والمبتدعين من أهل القبلة والخارجين عن الملة سيفاً مسلولاً، ومن طعن فيه أو سبه فقد بسط لسان السوء في جميع أهل السنة، ولم يكن أبو الحسن الأشعري أول متكلم بلسان أهل السنة، وإنما جرى على سنن غيره وعلى نصرة مذهب معروف،

---

65 انظر: (طبقات الشافعية الكبرى)251/2

66 انظر: (طبقات الشافعية الكبرى)252/2.

67 انظر: (طبقات الشافعية الكبرى)263/2.

68 انظر: (طبقات الشافعية الكبرى) 265/2.

فزاده حجةً وبياناً، ولم يبتدع مقالة اخترعها ولا مذهباً انفرد به وليس له في المذهب أكثر من شرحه كغيرة من الأئمة".[69] وقال القاضي أبو الوليد ابن رشد (الحفيد): "...وأشهر هذه الطوائف [70] في زماننا هذا أربعة: الطائفة التي تسمى بالأشعرية، وهم الذين يرى أكثر الناس اليوم، أنهم أهل السنة..".[71]

وقد علم أن مذهب السلف مبني على قاعدة التنزيه. وهو يتحقق تارة بالتفويض –وهو الأصل– ويتحقق تارة أخرى بالتأويل عند الحاجة الداعية إلى ذلك. وتلك هي حقيقة المذهب الأشعري، [72]سواء عند المتقدمين أو المتأخرين من أئمة المذهب[73] قال الشيخ أبو

---

69 انظر: (طبقات الشافعية الكبرى)269/2.

70 اعتبر ابن رشد هذه الطوائف ضالة وحائدة عن مقصد الشريعة، وميزانه في ذلك –عند الناظر المتفحص– هو قول الفلاسفة، وإن كان يستشهد على دعاويه بالآيات القرآنية..فتنبه.

71 ن(مناهج الأدلة في عقائد الملة)358. تح: محمد عبد الرحمن الشاغول. وفي كلام ابن رشد –مع ما عرف به من عداء للأشعرية– إقرار بأن الأشعرية هم جمهور أهل السنة..

72 زرت –وأنا منهمك في تحرير هذه المباحث– أستاذي فضيلة العلامة مصطفى بنحمزة في مكتبه بمعهد البعث الإسلامي بوجدة، عشية السبت 5 ربيع الثاني عام 1434هـ. فسألته خلال ذلك هل يعرف كتابا يشفي العليل، ويروي الغليل، في مسألة التأويل، فأمدني بدراسة كتبها بيده، ولما تنشر بعد. وهي تحت عنوان: (منهج الأشعري في قراءة النص) ومما ورد فيها: "ومن القضايا الفكرية المؤثرة، قضية قراءة النص الشرعي واستدعائه للتأويل لاشتماله على المجاز، أو أخذه أخذا ظاهريا من غير تأويل له، وقد أفضت المواقف من التأويل إلى تكوين تيارات فكرية قوية، منها تيار يشكله المعتزلة والشيعة من جهة، وأهل السنة من جهة أخرى، واعتمده الأشاعرة ضمن الصف السني منهجا وسطا، يعتمد التأويل حينما يدعو الداعي إليه، وتستجيب اللغة له، وتتوفر له كل الشروط الموضوعية".المصدر المشار إليه. 7. نشرت الدراسة بعد ذلك بالعدد الأول من مجلة (الجذوة) التي تصدر عن المجلس العلمي الأعلى، بالملكة المغربية...ص:73.

73 وقد وهل من ظن أن أئمة المذهب الأشعري المتقدمين مفوضة، وأن التأويل طريقة المتأخرين كالجويني.. ومن جاء بعده. وقد شرحت ذلك بما فيه الكفاية في كتابي (الأجوبة المحررة عن الأسئلة العشرة) كما ساجلت فيه أساتذة فضلاء، على رأسهم: فضيلة الأستاذ الدكتور محمد فريد بن الحسن الأنصاري –رحمه الله– وكان من بين ما قلته له تعليقا على بعض ما ورد في كتابه (الأخطاء الستة): "

1– لا فرق عندي بين الأشعرية الأصلية، والأشعرية الجوينية المحدثة –كما أسميتموها–. بل الأشعرية مدرسة واحدة، لها منهج يعتمد على قواعد واضحة، والجويني نفسه الذي وصف بأنه مؤسس المدرسة

الحسن –رحمه الله– : " وأن الله استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواء منزها عن المماسة والاستقرار، والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش، وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قربا إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد "[74] وقال في شرح أحاديث النزول –بعد ما ذكر منها جملة صالحة–: "نزولا يليق بذاته، من غير حركة وانتقال، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا".[75] وقال: "وأجمعوا على إثبات حياة لله عز وجل لم يزل بها حيا، وعلما لم يزل به عالما، وقدرة لم يزل بها قادرا، وكلاما لم يزل به متكلما، وإرادة لم يزل بها مريدا، وسمعا وبصرا لم يزل به سميعا وبصيرا. وعلى أن شيئا من هذه الصفات لا يصح أن يكون محدثا، إذ لو كان محدثا لكان تعالى قبل حدثها موصوفا بضدها، ولو كان ذلك لخرج عن الإلهية، وصار إلى حكم المحدثين الذين يلحقهم النقص، ويختلف عليهم صفات الذم والمدح. وهذا

التأويلية، له كتاب (العقيدة النظامية) صار فيه على منهج التفويض، فالمذهب الأشعري في هذا الباب مبني على قاعدة (التنزيه) وهو يتحقق تارة بالتفويض وتارة بالتأويل بضوابطه الشرعية

2- لا يمكن فهم منهج أبي الحسن الأشعري بناء على كتاب الإبانة المتداول بين أيدي الناس اليوم، لما وقع فيه من التحريف والتشويه، ومقارنة أولية بين النص الموجود ضمن (تبيين كذب المفتري) لابن عساكر، مع النص الموجود في الأسواق كافية في إثبات هذه الدعوى، وفي النص الموجود في الأسواق عبارة توهم تكفير أبي حنيفة، وليس ذلك من دأب أبي الحسن ولا من دأب مدرسته".

المرجع رسالة خاصة.

74 ن (الإبانة عن أصول الديانة) للإمام الأشعري، تح: دة. فوقية حسين محمود.21. و105. و113.

75 انظر: (الإبانة عن أصول الديانة) تح: دة. فوقية حسين محمود.112.

يستحيل على الله عز وجل، وإذا استحال ذلك عليه، وجب أن يكون لم يزل بصفة الكمال، إذ لا يجوز عليه الانتقال من حال إلى حال".[76]

وقال في نفي الجسمية والحد والمكان عن الله –عز وجل– خلافا لمن يزعم أن السلف لم ينفوا ولم يثبتوا هذه الأمور–: "ولا يجب إذا أثبتنا هذه الصفات له عز وجل على ما دلت العقول واللغة والقرآن والإجماع عليها، أن تكون محدثة لأنه تعالى لم يزل موصوفا بها، ولا يجب أن تكون أعراضا لأنه عز وجل ليس بجسم، وإنما توجد الأعراض في الأجسام، ويدل بأعراضها فيها وتعاقبها عليها على حدثها، ولا يجب أن تكون غيره عز وجل، لأن غير الشيء هو ما يجوز مفارقة صفاته له من قبل أن في مفارقتها له ما يوجب حدثه وخروجه عن الألوهية، وهذا يستحيل عليه (كما لا يجب) أن تكون نفس الباري عز وجل جسما أو جوهرا أو محدودا أو في مكان دون مكان، أو في غير ذلك مما لا يجوز عليه من صفاتنا لمفارقته لنا، فلذلك لا يجوز على صفاته ما يجوز على صفاتنا، ولا يجب إذا لم تكن هذه الصفات غيره أن تكون نفسه لاستحالة كونه حياة، أو علما، أو قدرة، لأن من كان كذلك لم يتأت منه الفعل، وذلك أن الفعل يتأتى من الحي القادر العالم دون الحياة والعلم والقدرة".[77]

وقال في تأويل النزول الوارد في حديث: (ينزل ربنا...).: "وأنه عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا كما روي عن النبي –صلى الله عليه وسلم– وليس نزوله نقلة لأنه ليس بجسم و لا جوهر. وقد نزل الوحي على النبي –صلى الله عليه وسلم– عند من خالفنا"[78] .

76 ن (رسالة إلى أهل الثغر)214.

77 ن (رسالة إلى أهل الثغر)218.

78 ن (رسالة إلى أهل الثغر)229.

وقال في تأويل الرضا والغضب: "و أجمعوا على أنه عز وجل يرضى على الطائعين له، و أن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم وأنه يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم و أن غضبه إرادته لعذابهم وأنه لا يقوم لغضبه شيء"[79].

قال القاضي أبو بكر الباقلاني –رحمه الله– بعد ذكر جملة من الآيات القرآنية، التي تتحدث عن الصفات الإلهية: "فنص على إثبات أسمائه وصفات ذاته، وأخبر أنه ذو الوجه الباقي بعد تقضي الماضيات،كما قال –عز وجل (وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾) [سورة القصص آية ٨٨] وقال: (وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾) [سورة الرحمن آية 25] واليدين اللتين نطق بإثباتهما له القرآن، في قوله –عز وجل–: (وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ

79 ن (رسالة أهل الثغر) 231. وما ذكر هنا، هو صريح مذهبه الذي تلقاه عنه أصحابه ومن جاء بعدهم من أئمة المذهب، قال الإمام ابن فورك: " وهو أنه كان يقول: إن رضا الله –تعالى– عن المؤمنين، إرادته أن يثيبهم ويمدحهم، وسخطه على الكافرين، إرادته أن يعاقبهم ويذمهم، وكذلك محبته وعداوته، وكذلك كان يقول في معنى رحمته: إنه يرجع إلى الإرادة. وإنها إذا تعلقت على وجه مخصوص رحمة، وإذا تعلقت على خلاف ذلك الوجه كانت سخطا وعداوة. واختلاف تعلقها على حسب اختلاف الأحوال المعلومات على ما سبق في العلم والحكم من الله تعالى في أفعالهم، وعليه مجرى جميع ذلك. وكان ينكر قول من قال من أصحابنا: إن المحبة والرضا من الله تعالى فعل، وكذلك السخط والعداوة، وهو الذي اختاره في هذا الباب، وهو مذهب عبد الله بن سعيد، وكانا يقولان: إن من علم الله تعالى أنه إذا خلقه مات على الإيمان، فلم يزل الله تعالى عنه راضيا، ورضاه عنه: إرادته أن يقيمه على الطاعة، ثم يجازيه عليها بالكرامات والدرجات، وإن من علم الله عز وجل أنه إذا خلقه مات على الكفر، لم يزل الله تعالى ساخطا عليه، وسخطه: إرادته أن يضله عن الدين، وأن يعاقبه بأنواع العقاب. وكذلك قولهما في الولاية والعداوة.". ن (مجرد مقالات الأشعري) 45. وفي هذا النص إشارات لطيفة، منها: أن محرر مذهب الأشعري، ليس هو ما احتوته (الإبانة) المتداولة فقط. ومنها: أنه كان يؤول، إذا اقتضى الأمر ذلك. والنقل عنه في ذلك صحيح صريح. ومنها: أنه وابن كلاب على طريقة واحدة في الجملة.

وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٦٤﴾) [سورة المائدة آية 66] وقوله: (قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴿٧٥﴾) [سورة ص آية 74] وأنهما ليستا بجارحتين، ولا ذوي صورة وهيأة. و العينين اللتين أفصح بإثباتهما من صفاته القرآن وتواترت بذلك أخبار الرسول –صلى الله عليه وسلم– فقال –عز وجل–: (أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى ﴿٣٩﴾) [سورة طه آية ٣٩] وقال: (تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴿١٤﴾) [سورة القمر آية 14]

وأن عينه ليست بحاسة من الحواس، ولا تشبه الجوارح والأجناس".[80]

وقال: " إن كلام الله تعالى صفة لذاته لم يزل ولا يزال موصوفا به. وأنه قائم به ومختص بذاته، ولا يصح وجوده بغيره، وإن كان محفوظا بالقلوب ومتلوا بالألسن، ومكتوبا في المصاحف، ومقروءا في المحاريب، على الحقيقة لا على المجاز،وغير حال

80 انظر: (الإنصاف فيما يجب اعتقاده، ولا يجوز الجهل به)35-36. لم يرد لفظ العينين –مثنى– في القرآن الكريم، وإنما ود –مفردا وجمعا–. فانتبه!

في شيء من ذلك . وأنه لو حل في غيره لكان ذلك الغير متكلما به، وآمرا وناهيا، ومخبرا وقائلا: (إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴿١٣﴾) [سورة طه آية ،وذلك خلاف دين المسلمين. وأن كلامه سبحانه لا يجوز أن يكون جسما من الأجسام، ولا جوهرا ولا عرضا. وأنه لو كان كذلك لكان من جنس كلام البشر ومحدثا كهو، يتعالى الله سبحانه أن يتكلم بكلام المخلوقين . وأن يعلم أن كلامه مسموع بالآذان، وإن كان مخالفا لسائر اللغات، وجميع الأصوات، وانه ليس من جنس المسموعات".[81] وقال: " فعلمه سبحانه لا يوصف بالضرورة والكسب، لأن ذلك صفات الخلق . وسمعه لا يوصف بأنه يقوم بالحواس كسمع الخلق. وبصره لا يوصف بأنه يقوم بالآماق كبصر الخلق. وكلامه لا يوصف بالجوارح والأدوات، لان ذلك صفات كلام الخلق".[82]

و قال: "ويجب أن يعلم أن كل ما يدل على الحدوث أو على سمة النقص،فالرب تعالى يتقدس عنه. فمن ذلك أنه تعالى متقدس عن الاختصاص بالجهات، والاتصاف بصفات المحدثات، وذلك لا يوصف بالتحول والانتقال، ولا القيام ولا القعود، لقوله –تعالى–: (لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴿٩﴾) [سورة الشورى آية 9] وقوله: (وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴿٤﴾) [سورة الإخلاص آية ٤] ولأن هذه الصفات تدل على الحدوث، والله تعالى يتقدس عن ذلك. فإن قيل أليس قد قال: (ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴿٤﴾) [سورة طه آية 4]؟ قلنا: بلى؟ قد قال ذلك، ونحن نطلق ذلك وأمثاله على ما جاء في الكتاب والسنة، لكن ننفي عنه أمارة الحدوث،

81 انظر: (الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)38–39. تح: عماد الدين أحمد حيدر.

82 انظر: (الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به) 58–59.تح: عماد الدين حيدر.

ونقول: استواؤه لا يشبه استواء الخلق، ولا نقول إن العرش له قرار ولا مكان، لان الله تعالى كان ولا مكان، فلما خلق المكان لم يتغير عما كان".[83]

وقال: "فإن قال قائل: فما الحجة في أن لله وجها ويدين؟ قيل له: قوله: (وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ﴿٢٥﴾) [سورة الرحمن آية ٢٥]، وقوله تعالى: (قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ﴿٧٤﴾) [سورة ص آية 74] فأثبت لنفسه وجها ويدين".[84]

ثم قال: " فإن قالوا: فهل تقولون إنه في كل مكان؟ قيل له: معاذ الله، بل مستو على عرشه كما أخبر في كتابه فقال: "الرحمن على العرش استوى) [طه: 5]، وقال تعالى: (إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ ﴿١٠﴾) [سورة فاطر آية 10] وقال: (ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٧﴾) [سورة الملك آية 17] ولو كان في كل مكان، لكان في جوف الإنسان وفمه وفي الحشوش والمواضع التي يرغب عن ذكرها، تعالى عن ذلك، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن خلقه، وينقص بنقصانها إذا بطل ما كان".[85]

83 انظر: (الإنصاف..)64. تح: عماد الدين حيدر.

84 انظر: (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)296. تح: عماد الدين حيدر.

85 انظر: (التمهيد)259–262.

وقال: " وذلك أن الباري سبحانه ليس في السماء ولا هو مستو على عرشه بمعنى حلوله على العرش، لأنه لو كان حالا في أحدهما ومستويا على الآخر، بمعنى: الحلول لوجب أن يكون مماسا لهما لا محالة ".[86]،

وقال: "باب: فإن قال قائل: وكيف هو؟ قيل له: إن أردت بالكيفية التركيب والصورة والجنسية، فلا صورة له ولا جنس فنخبرك عنه . وإن أردت بقولك: كيف هو ؟ أي: على أي صفة هو ؟ فهو حي،عالم، قادر، سميع، بصير . وإن أردت بقولك: كيف هو ؟ أي: كيف صنعه إلى خلقه ؟ فصنعه إليهم العدل والإحسان... فإن قال قائل: أين هو ؟ قيل له: الأين سؤال عن المكان، وليس هو من يجوز أن يحويه مكان، ولا تحيط به أقطار. غير أنا نقول: إنه على عرشه، لا على معنى كون الجسم بالملاصقة والمجاورة، تعالى عن ذلك علو كبيرا ".[87] ما سبق ذكره من النصوص، كان على طريقة التفويض مع شيء من التأويل (الإجمالي) وهناك نصوص أخرى، سار فيها القاضي على طريقة التأويل التفصيلي.

فقد تأول — في (الإنصاف) الاستواء بالاستيلاء، فقال: " وأن الله جل ثناؤه مستو على العرش، ومستول على جميع خلقه كما قال تعالى: (الرحمان على العرش استوى)، [طه 5] بغير مماسة وكيفية ولا مجاورة، وأنه في السماء إله وفي الأرض إله، كما أخبر بذلك ".[88]، فقد فسر الاستواء بالاستيلاء، لأن قوله: " مستول على جميع خلقه " تفسير لقوله: : مستو على عرشه "، والعرش من خلقه عز وجل . قال الأستاذ الحبيب ابن طاهر: "ويمكن أن يكون تأويل الاستواء هو آخر قوله، لأنه في (التمهيد) امتنع

86 انظر: (التمهيد) 111.

87 انظر: (التمهيد) 300.

88 انظر: (الإنصاف فيما يجب اعتقاده...) 36

عن تأويل الاستواء بالاستيلاء، لكنه أكد منع حمل الاستواء على المعنى اللغوي الذي يفيد الحلول والماسة".[89] ولعل الصواب أن القاضي –رحمه الله– قرر الطريقتين معا بحسب ما رآه مناسبا في الحالتين .

وتأول أيضا الوجه بالذات، فقال: "ويجب أن يعلم أن الله سبحانه باق، ومعنى ذلك أنه دائم الوجود، والدليل: (ويبقى وجه ربك) [الرحمان: 27]، يعني: ذات ربك . وأيضا قوله تعالى: (كل شيء هالك إلا وجهه) [القصص: 88]، يعني: ذاته ".[90]، فانظر كيف فسر بقاء الوجه ببقاء الذات، أي: أول الوجه بالذات .

وتأول رضا الله تعالى عن العبد وغضبه عليه، بإرادة إثباته أو عقابه في قوله: " وأنه سبحانه لم يزل مريدا وشائيا، ومحبا ومبغضا، وراضيا وساخطا، وواليا ومعاديا، ورحيما ورحمانا . لأن جميع هذه الصفات راجعة إلى إرادته في عباده ومشيئته، لا إلى غضب يغيره ورضا يسكنه طبعا له، وحنق وغيظ يلحقه، وحقد يجده، إذ كان سبحانه متعاليا عن الميل والنفور " .[91]

و قال في صفتي الرضا والغضب: "فإن قال قائل: فهل تقولون إنه تعالى غضبان، راض، وأنه موصوف بذلك ؟ قيل له: أجل، وغضبه على من غضب عليه ورضاه على من رضي عنه هما: إرادته لإثابة المرضي عنه، وعقوبته للمغضوب عليه لا غير ذلك ".[92]

89 انظر: (الإنصاف) 104.تحقيق الأستاذ الحبيب بن طاهر.

90 انظر: (الإنصاف)58. تح: عماد الدين حيدر.

91 انظر: (الإنصاف..)36. تح: عماد الدين حيدر.

92 انظر: (التمهيد)47.

وتأول المكانية التي في قوله تعالى: (ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٧﴾) [سورة الملك آية 17]، بأنه إله عند أهل السماء وإله عند أهل الأرض، لا أن ذاته حالة في الأرض أو في السماء". [93] . وتأول المعية التي في قوله تعالى: (إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ﴿١٢٨﴾) [سورة النحل آية 128]، وفي قوله تعالى: (قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٥﴾) [سورة طه آية 45]، بالحفظ والنصر والتأييد، والتي في قوله تعالى: (مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواْ ﴿٧﴾) [سورة المجادلة آية 7]، بأنه عالم بهم وبما خفي من سرائرهم ونجواهم، لا أنه معهم بذاته"[94]. وقال الأستاذ أبو بكر ابن فورك: "وأما معنى وصفه بأنه هو الظاهر، فقد تأوله على وجهين، أحدهما أنه هو القاهر كما يقال: "ظهر فلان على فلان" إذا قهره، والثاني: أن يكون المعنى ظهورا بالحجة والآيات والدلالات والبينات، فتقدير معناه: أنه ظاهر الوجود والصفات، بما نصب عليها من الشواهد والآيات . وأما وصفه بأنه الباطن، ففيه وجهان أيضا، أحدهما: أنه العالم بما بطن . والثاني: أنه حجب المدركين عن رؤيته، وكان للعقول ظاهرا وعن العيان باطنا . وقد تأول الناس ذلك أيضا على وجوه أخر، تركنا استقصاءها، إذ ليس الغرض الاستقصاء في ذكر كل ما قيل فيه دون الإبانة عما ذهب إليه في تأويل ذلك وإن كان غيره محتملا . وأما وصفه بأنه العالم القادر الحي المريد المتكلم

93 انظر: (التمهيد) 259. تح: الخضيري.

94 انظر: (التمهيد)260. تح: الخضيري.

السميع البصير، فإن معنى جميع ذلك عنده، أن له علما وقدرة وحياة وإرادة وكلاما وسمعا وبصرا، ويقول: إن ذلك حقيقة معاني هذه الصفات شاهدا وغائبا، ولا يصح أن يختلف حكمها، وإنما تجري مشتقة منها في كل موصوف بها . وكان يقول: إن معنى القادر والقوي والقدرة والقوة سواء . وكذلك الأيد هو القدرة، كما قال تعالى: (وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾) [سورة الذاريات آية 47] أي بقوة، ولا يقال له: " آئد" ولا " متأيد" . وكذلك كان يقول: إن القدرة والاستطاعة سواء. وإن الله تعالى لا يقال له "آئد" ولا " مستطيع " لمنع السمع منه، فأما المعنى صحيح . وكذلك كان لا يفرق بين العلم والدراية، والفقه والفهم والفطنة والعقل والحس والمعرفة، وكان لا يجيز أن يوصف الله تعالى بشيء من ذلك إلا بالعلم فقط، وكان أصله في طريقة منعه من ذلك، أن السمع لم يرد به ولا أجمعت الأمة عليه". [95] ".

وها قد تبين لك، أن أئمة أهل السنة، يسكتون حيث لا موجب للكلام في هذه الغوامض، ويجملون حيث يحسن الإجمال، ولا تكون ثمت ضرورة للتفصيل، ويفصلون حيث يرون أنه لا مندوحة عن التفصيل . قال الحافظ ابن عساكر في طريقي السكوت و الإجمال: "وقوله: ".. إن أصحاب الأشعري جعلوا الإبانة من الحنابلة وقاية، فمن جملة أقواله الفاسدة، وتقولاته المستبعدة الباردة. بل هم يعتقدون ما فيها أشد اعتقاد، ويعتمدون عليها أشد اعتماد، فإنهم بحمد الله ليسوا معتزلة ولا نفاة لصفات الله معطلة، لكنهم يثبتون له سبحانه ما أثبته لنفسه من الصفات، ويصفونه بما اتصف به في محكم الآيات، وبما وصفه به نبيه صلى الله عليه وسلم في صحيح الروايات، وينزهونه عن سمات النقص والآفات، فإذا وجدوا من يقول بالتجسيم أو التكييف من

95 انظر: (مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري)43-44.

المجسمة والمشبهة، ولقوا من يصفه بصفات المحدثات من القائلين بالحدود والجهة. فحينئذ يسلكون طريق التأويل، ويثبتون تنزيهه بأوضح الدليل، ويبالغون في إثبات التقديس له والتنزيه، خوفا من وقوع من لا يعلم في ظلم التشبيه. فإذا أمنوا من ذلك، رأوا أن السكوت أسلم وترك الخوض في التأويل إلا عند الحاجة أحزم". [96]

وقال البدر ابن جماعة في طريقة التفصيل: "وقد رجح قوم التأويل لوجوه

الأول: أنا إذا كففنا الألسنة عن الخوض فيه، ولم نتبين معناه، فكيف بكف القلوب عن عروض الوساوس والشك، وسبق الوهم إلى مالا يليق به تعالى.

الثاني: أن انبلاج الصدور بظهور المعنى والعلم به، أولى من تركه بصدد عروض الوساوس والشك، ومن ذا الذي يملك القلب مع كثرة تقلبه.

الثالث: أن الاشتغال بالنظر المؤدي إلى الصواب والعلم، أولى من الوقوف مع الجهل مع القدرة على نفيه.

الرابع: أن السكوت عن الجواب إن اكتفي به في حق المؤمن المسلم الموفق والعامي، فلا يكتفى به في جواب المنازع من مبتدع أو كافر، أو مصمم على التشبيه والتجسيم.

الخامس: أن السكوت مناقض لقوله تعالى: (هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾) [سورة آل عمران آية 138] و لقوله تعالى (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾) [سورة

96 انظر: (تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري) 388. تقديم وتعليق: الشيخ محمد زاهد الكوثري.

النساء آية 173] ولقوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾) [سورة يونس آية 57] ولقوله تعالى: (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾) [سورة الشعراء آية 195] و لقوله تعالى: (كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾) [سورة ص آية 28] و لقوله تعالى: ((قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾) [سورة المائدة آية 17] و لقوله تعالى: (وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾) [سورة النحل آية 44] ونحو ذلك والله أعلم. ولذلك لا تكاد تجد آية من الآيات المشتملة على ما يتوهم منه صفة المخلوقين إلا مقرونة بما يشعر بالتنزيه، أو تفسير المراد به، إما متقدما أو متأخرا. كقوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾) [سورة الشورى آية 9] وكقوله تعالى: (وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾) [سورة الزمر آية 64] وقوله تعالى: (ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٤﴾) [سورة السجدة آية 3]

وقوله تعالى: بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴿٦٦﴾ [سورة المائدة آية66]

و قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٠﴾) [سورة الفتح آية 10] ونحو ذلك من الآيات الكريمة.

ولو خاطب الله تعالى الخلق فيما يتعلق بذاته المقدسة وصفاته الكريمة، بما لا يفهم له معنى، لكان منافيا لقوله تعالى: (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾) [سورة الشعراء آية 195] ولقوله تعالى: (هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾) [سورة آل عمران آية 138] ولقوله تعالى: (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾) [سورة النحل آية ٤٤] ولقوله تعالى: (الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ ﴿١﴾) [سورة الحجر آية 1]

وبهذا يرد قول من قال: إن الوجه عبارة عن صفة لا ندري ما هي. وكذلك: اليد والضحك والحياء، وغير ذلك من الصفات. وكذلك قول من يقول: وجه لا كوجهنا، ويد لا كيدنا، ونزول لا كنزولنا، وشبه ذلك. فيقال لهم: هذه المعاني المسماة، إن لم تكن معلومة ولا معقولة للخلق، ولا لها موضع في اللغة. استحال خطاب الله الخلق بها، لأنه يكون خطابا بلفظ مهمل لا معنى له، وفي ذلك ما يتعالى الله عنه. أو كخطاب عربي بلفظ تركي لا يعقل معناه، بل هذا أبعد منه، لأن سامع اللفظ التركي يمكن مراجعتهم في

معناه عندهم، وهذا على قول هؤلاء لا يمكن أن يعلم معناه إلا الله، فيكون خطابا بما يحير السامع ولا يفيده شيئان ويلزم منه مالا يخفى على العقلاء، ما يتقدس خطاب الله عنه. فإذا حملناه على معنى صحيح يليق بجلاله لغة وعقلا ونقلا، انشرح الصدر، واستقر على علم، وسلم من عروض الوساوس والشكوك كما تقدم". [97].

وجماع ذلك كله. ما قاله إمام الحرمين: "وقد اشتبه الأمر على أقوام، وقوفا مع الأمور العادية، وتمسكا بما توهموه ظواهر نصوص شرعية، فقال قوم بالجهة، وقال آخرون بالجسمية، ويلزم منهما الحلول و الاتصال أو الانفصال، تعلى الله عن ذلك علوا كبيرا. وأجاب أكثر السلف من أئمتنا: بأن الله تعالى منزه عن صفات الحوادث، مع تفويض هذه النصوص إليه تعالى إيثارا للطريق الأسلم، وأما من تلاهم من العلماء فأجاب أكثرهم بتعيين محامل صحيحة، إبطالا لمذهب الضالين، وإرشادا للقاصرين، نظرا إلى الطريق الأحكم.

والحاصل أنه لابد من تأويل، إلا أن الخلف عينوا المحامل فتأويلهم تفصيلي، وتأويل السلف إجمالي"[98]. وعلى هذا المنهج سارت المدرسة الأشعرية، إلى اليوم.قال صاحب جوهرة التوحيد:

وكل لفظ أوهم التشبيها　　　أوله أو فوض ورم تنزيها

97 انظر: (إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل)93-95. تح: الشيخ وهبي سليمان غاوجي الألباني.

98 انظر: (لمع الأدلة في عقائد الملة)106. مطبوع -مهذبا وموضحا- ضمن مجموع يشتمل على (مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية) للوزير ابن كمال باشا.و(مقدمة في الاعتقاد)و(التحصيل في أصول الدين)لأبي عليان الشافعي، و(الشعار في العقائد) وهو تلخيص لكتاب الاعتقاد للإمام البيهقي. والمجموع من تصنيف الأستاذ سعيد فودة.

وعلى ذلك درج أهل السنة عبر القرون، إلا من شذ عن طريقتهم، وحاد عن منهجهم، وكابر الحقائق فرفض التأويل جملة وتفصيلا، وعن أولئك يتحدث المطلب الآتي – إن شاء الله–..

المطلب الخامس: بيان موقف المدرسة السلفية من التأويل..

ليس مقصودنا بالمدرسة المعنى المنهجي للكلمة، لأن مصطلح السلفية اليوم تعتوره كثير من الإشكالات المنهجية، بحيث يصعب على الباحث أن يضع له حدا جامعا مانعا،إذ المدّعون للسلفية كثيرون، وهم فرق كثيرة، ينافر بعضهم بعضا، ويعادي فريق منه فريقا، بل يصل الأمر ببعض تياراتهم إلى حد تكفير المخالفين لهم ممن يدعون نفس الدعوى، ويرفعون ذات الشعار.. قال الدكتور محمد السيد الجليند: "ومما يؤسف له حقا، أن كثيرين ممن يدعون الانتساب للسلف علما وعملا، قد شوهوا معالم المنهج بانتسابهم إليه، فهم أحيانا ينسبون إليه أقوالا وآراء، وأحيانا سلوكا واهتمامات، يعبرون فيها عن العاطفة الدينية الجياشة عندهم، والتي لا نشك في صدقها، ولكنها في كثير من الأحيان، لم تقترن بالعلم الصحيح، ولا بالبرهان الشرعي الصادق، فضلا عن أنهم في كثير من الأحيان، قد يتشددون في فروع وجزئيات، ويضيعون من أجلها أصولا وكليات، كما أن كثيرا من آداب الخلاف في الرأي والحوار قد غابت عنهم في كثير من الأحيان، فحملوا منهج السلف ما ليس منه، وفتحوا بذلك بابا للتشنيع عليه من المخالفين، مما أدى إلى التفرق والتحزب حتى بين المنتسبين إلى السلف أنفسهم، وأصبحت للواحد موجبات العقوبة وموجبات الثواب، وهو لم يخرج بذلك عن الإيمان إلى الكفر والفسق. فما بالكم وقد أصبح استعمال هذين اللفظين شائعا على ألسنة بعض الشباب، بدون علم بشروط الكفر ولا فقه لضوابطه، وكأن قضية

المخالفة في الرأي وحدها، أصبحت كافية لاتهام المخالف بالكفر والخروج من الملة".[99]

وما ذكره الدكتور الجليند –وهو من أقطاب التيار السلفي المنظرين لقضاياه– من تفرق هؤلاء المنتسبين إلى السلف–زعموا– وتحزبهم، يدل على ابتداع طريقتهم، وخروجهم عن سواد الأمة الأعظم، وحيدهم عن جمهورها الأفخم، ذلك أن التفرق والتحزب، هو السمة المميزة لأهل البدع.. قال المحقق الشاطبي –رحمه الله– في بيان خواص أهل البدعة: "المسألة الثامنة: أنه لما تبين أنهم لا يتعينون فلهم خواص وعلامات يعرفون بها، وهي على قسمين: علامات إجمالية، وعلامات تفصيلية:

فأما العلامات الإجمالية فثلاثة. أحدها: الفرقة التي نبه عليها قوله تعالى: (وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾) [سورة آل عمران آية 105] وقوله تعالى: (وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴿٦٤﴾) [سورة المائدة آية 66] روى ابن وهب عن إبراهيم النخعي أنه قال: هي الجدال والخصومات في الدين. وقوله تعالى: (وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴿١٠٣﴾) [سورة آل عمران آية 103] وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن الله يرضى لكم ثلاثا ويكره لكم ثلاثا فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وصدق الحديث"

وهذا التفريق ـ كما تقدم ـ إنما هو الذي يصير الفرقة الواحدة فرقا، والشيعة الواحدة شيعا.

99 انظر: (الإمام ابن تيمية وقضية التأويل) 60.

قال بعض العلماء: صاروا فرقا لاتباع أهوائهم، وبمفارقة الدين تشتت أهواؤهم، فافترقوا. وهو قوله تعالى: (إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿١٦٠﴾) [سورة الأنعام آية 160] ثم برأه الله منهم بقوله: (لست منهم في شيء) وهم أصحاب البدع، وأصحاب الضلالات، والكلام فيما لم يأذن الله فيه ولا رسوله.

قال: ووجدنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعده قد اختلفوا في أحكام الدين، ولم يتفرقوا ولا صاروا شيعا. لأنهم لم يفارقوا الدين، وإنما اختلفوا فيما أذن لهم من اجتهاد الرأي والاستنباط من الكتاب والسنة، فيما لم يجدوا فيه نصا. واختلفت في ذلك أقوالهم فصاروا محمودين، لأنهم اجتهدوا فيما أمروا به، كاختلاف أبي بكر وعمر وعلي وزيد في الجد مع الأم، وقول عمر وعلي في أمهات الأولاد، وخلافهم في الفريضة المشتركة، وخلافهم في الطلاق قبل النكاح، وفي البيوع وغير ذلك. فقد اختلفوا فيه وكانوا مع هذا أهل مودة وتناصح، وأخوة الإسلام فيما بينهم قائمة. فلما حدثت الأهواء المردية التي حذر منها رسول الله صلى الله عليه وسلم وظهرت العداوات، وتحزب أهلها فصاروا شيعا. دل على أنه إنما حدث ذلك من المسائل المحدثة التي ألقاها الشيطان على أفواه أوليائه".[100]

ولم يكن هذا المصطلح –مصطلح السلفية– متداولا في الأزمنة الماضية..... وإنما ظهر مع احتلال الجيوش الأوروبية للعالم الإسلامي في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين.. وفي ذلك يقول الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي: "ولقد أصغينا طويلا، ونقبنا كثيرا، فلم

100 انظر: (الاعتصام)2/231. وبه تعريف السيد رشيد رضا.

نسمع بهذا المذهب في أي من عصور الإسلام الغابرة، ولم يأت من يحدثنا بأن المسلمين في عصر ما، قد انقسموا إلى فئة تسمي نفسها (سلفية) تحدد شخصيتها المذهبية هذه بآراء محددة تنادي بها، وأخلاقية معينة تصطبغ بها، وإلى فئة أخرى تسمى من وجهة نظر الأولى: بدعية أو ضلالية أو خلفية، أو نحو ذلك.. –إلى قوله– فلقد اقترن ظهور هذه الحركة بارتفاع هذا الشعار".[101] وقال الدكتور محمد بو طربوش: "وأصبحت السلفية اليوم: سلفيات، فهناك السلفية الجهادية أو القتالية، والسلفية العلمية أو الاجتهادية، والسلفية التربوية، والسلفية الحركية، والسلفية التقليدية ".[102] وإنما مقصودنا: من يترسمون المذهب الظاهري في الاعتقاد، مدعين اتباع السلف الصالح تارة، ومتسترين وراء الإمام أحمد بن حنبل تارة أخرى. ومختبئين خلف مصطلح (السلفية) تارة ثالثة. وهم الذين عناهم القاضي أبو بكر ابن العربي حينما قال: "..وهذه الطائفة الآخذة بالظاهر في العقائد، هي في طرف التشبيه, كالأولى في التعطيل.. يقولون: إن الله –تعالى– أعلم بنفسه وصفاته, وبمخلوقاته منّا, وهو معلمنا, فإذا أخبرنا بأمره آمنا كما أخبر, واعتقدناه كما أمر. وقالوا حين سمعوا: (هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢٠٨﴾) [سورة البقرة آية 208] (وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٤﴾) [سورة الفجر آية 24] (فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴿٢٦﴾) [سورة النحل آية 26]، و"ينـزل ربنا كل ليلة إلى السماء

101 انظر: (السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي) 228-238

102 انظر: (حكم الشرع في دعاوي الإرهاب)202. منشور ضمن عروض الندوة المنعقدة بالدار البيضاء، يوم السبت 2جمادى الأولى عام 1428/19ماي 2007. منشورات المجلس العلمي الأعلى بالمملكة المغربية.

الدنيا" أنه يتحرك وينتقل،ويجيء ويذهب من موضع إلى موضع، ولما سمعوا قوله: (ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴿٤﴾) [سورة طه آية 4]

قالوا: إنه جالس عليه،متصل به، وأنه أكبر بأربع أصابع، إذ لا يصح أن يكون أصغر منه، لأنه أعظم، ولا يكون مثله،لأنه: (فِيهِۚ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴿٩﴾) [سورة الشورى آية 9]، فهو أكبر من العرش بأربع أصابع... وقالوا: إنه يتكلم بحرف وصوت وعزوه إلى أحمد بن حنبل، وتعدى بهم الباطل، إلى أن يقولوا: إن الحروف قديمة، وقالوا: إنه ذو يد وأصابع وساعد وذراع وخاصرة وساق ورجل، يطأ بها حيث شاء. وأنه يضحك ويمشي ويهرول،، وأخبرني من أثق به من مشيختي أن أبا يعلى محمد بن الحسين الفراء، رئيس الحنابلة ببغداد، كان يقول إذا ذكر الله –تعالى–، وما ورد من هذه الظواهر في صفاته، يقول: ألزموني ما شئتم فإني ألتزمه إلا اللحية والعورة، وانتهى بهم القول إلى أن يقولوا: إن أراد أحد أن يعلم الله، فلينظر إلى نفسه فإنه الله بنفسه، إلا أن الله منـزه عن الآفات، قديم لا أول له، دائم لا يفنى، لقول النبي –ﷺ–: "إن الله خلق آدم على صورته". وفي رواية "على صورة الرحمن" وهي صحيحة، فلله الوجه بعينه لا ننفيه، ولا نتأوله إلى محالات لا يرضى بها ذو نهى... ولو كانت لهم أفهام، ورزقوا معرفة بدين الإسلام، لكان لهم من أنفسهم وازع، لظهور التهافت على مقالاتهم، وعموم البطلان لكلماتهم، ولكن الفدامة استولت عليهم، فليس لهم قلوب يعقلون بها، ولا أعين يبصرون بها، ولا آذان يسمعون بها، أولئك كالأنعام بل هم أضل، ولقد أخبرني غير واحد عن أبي حامد أحمد بن أبي طاهر الإسفراييني أنه خرج يوماً على أصحابه مسروراً فسألوه، فقال: ناظرت اليوم عامياً فظهرت عليه. فقيل له: وأنت تظهر على الأئمة، فكيف تفرح بالظهور على العوام؟ فقال: العالم يرده علمه وعقله ودينه، والعامي لا يرده فهم، ولا يردعه دين،

فغلبته نهزة ونادرة... فينبغي أن تعلموا أن هذه الطائفة في حفظ ظاهر هذه الأخبار، لا يقال: إنها بنت قصرا، أو هدمت مصرا، بل هدمت الكعبة، واستوطنت البيعة، وحذار أن تنشئوا معهم دليلاً، ولا تستأنفوا معهم من الكلام نقيراً ولا فتيلاً، فليسوا لذلك أهلاً، ولا ينجع فيهم أن ينشر ذلك معهم، إلا أن تدخل إليهم من بابهم، وهو أيسر طريق إليهم في الكشف لضلالهم ولا تلتزم معهم مذهبا إلا أن تبطل لهم رأيهم، ولا يظهر لك اعتقاد إلا رد الكلام إلى القرآن والسنة، وما أجمعت عليه هذه الأمة، وهم قد خالفوا الكل، فالمهم إفساد مقالاتهم، وبيان ضلالاتهم، فيقال لهم: ما لكم أصحاب إلا اليهود، فإنها ألفت في التوراة: حين خلق الله السماوات والأرض، ذكر فيه أنه خلقها في ستة أيام، واستراح يوم السبت، فكذبهم الله في قوله: (وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ ﴿٣٨﴾) [سورة ق آية 38]

فأخذوا لفظ الراحة بظاهره، وهو إعفاء النفس من كد التعب، بعد تسخيرها فيه، واعتقدته بحال فكفرهم الله، وكذبهم ."[103] وقصدهم شيخ المذهب الحنبلي، وواعظ الدنيا في زمانه أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، وألف في الرد على بعض شيوخ المذهب القائلين بالتجسيم تصريحاً لا تلويحاً كتابَ (دفع شبه التشبيه بأكف التنـزيه) قال في مقدمته: "ورأيت من أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلح... فصنفوا كتبا شانوا بها المذهب، ورأيتهم قد نـزلوا إلى مرتبة العوام، فحملوا الصفات على مقتضى الحس"[104] وأشار إليهم العلامة ابن جهبل –أثناء رده على أبي العباس ابن تيمية– فقال: "فليت شعري في أي شيء نخالف السلف؟ هل في قولنا: كان ولا مكان؟ أوفي قولنا: إنه تعالى كون المكان؟ أو في

---

103 انظر: (العواصم من القواصم)208. تح: د. عمار طالبي.

104 ن (دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه) نشر حسام الدين القدسي، بعناية: العلامة محمد زاهد الكوثري. من ص5 إلى ص 8

قولنا: وهو الآن على ما عليه كان؟ أو في قولنا: تقدس الحق عن الجسمية ومشابهتها؟ أو في قولنا: يجب تصديق ما قاله الله تعالى ورسوله بالمعنى الذي أراد؟ أو في قولنا: يجب الاعتراف بالعجز؟ أو في قولنا: نسكت عن السؤال والخوض فيما لا طاقة لنا به؟ أو في قولنا: يجب إمساك اللسان عن تغيير الظواهر بالزيادة والنقصان؟ وليت شعري فيما وافقوا هم السلف؟ هل في دعائهم إلى الخوض في هذا، والحث على البحث مع الأحداث الغرين، والعوام الطغام الذين يعجزون عن غسل محل النجو وإقامة دعائم الصلاة؟ أو وافقوا السلف في تنزيه الباري سبحانه وتعالى عن الجهة؟ وهل سمعوا في كتاب الله أو أثارة من علم عن السلف أنهم وصفوا الله تعالى بجهة العلو، وأن كل من لا يصفه به فهو ضال مضل، من فراخ الفلاسفة والهنود واليونان؟ (انظُرْ كَيفَ يَفتَرُونَ عَلَى اللّهِ الكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْماً مُّبِيناً) [النساء: 50]".[105] فالآخذون بالظاهر في العقائد، الحاملون للصفات على مقتضى الحس، المغالون في الإثبات، هم المقصودون عندنا بهذا المصطلح في هذا المقام، والذي يجمع شتاتهم، ويحمل لواء فرقهم، ويعتبر مثلهم الأعلى: هو أبو العباس أحمد بن تيمية –رحمه الله– وقد علم المتتبعون لآرائه: أنه يعتبر التأويل المدخل الرئيس لإفساد العقائد.. قال –عفا الله عنه–: "ومثار الفتنة بين الطائفتين، ومحار عقولهم: أن مدعي التأويل أخطأوا في زعمهم أن العلماء يعلمون التأويل. وفي دعواهم أن التأويل هو تأويلهم الذي هو تحريف للكلم عن مواضعه. فإن الأولين لعلمهم بالقرآن والسنن وصحة عقولهم، وعلمهم بكلام السلف وكلام العرب، علموا يقينا أن التأويل الذي يدعيه هؤلاء ليس هو معنى القرآن، فإنهم حرفوا الكلم عن مواضعه، وصاروا مراتب ما بين قرامطة وباطنية يتأولون الأخبار والأوامر، وما بين صابئة فلاسفة يتأولون عامة الأخبار عن الله واليوم الآخر، حتى عن أكثر أحوال الأنبياء، وما بين جهمية ومعتزلة يتأولون بعض ما جاء في اليوم الآخر، وفي آيات القدر،

105 انظر: (رسالة في الرد على من رد على صاحب التأسيس) المطبوعة مع (تأسيس التقديس)257.

ويتأولون آيات الصفات، وقد وافقهم بعض متأخري الأشعرية على ما جاء في بعض الصفات، وبعضهم في بعض ما جاء في اليوم الآخر، وآخرون من أصناف الأمة، وإن كان تغلب عليهم السنة، فقد يتأولون –أيضا– مواضع يكون تأويلهم من تحريف الكلم عن مواضعه. والذين ادعوا العلم بالتأويل، مثل طائفة من السلف وأهل السنة وأكثر أهل الكلام والبدع، رأوا –أيضا– أن النصوص دلت على معرفة معاني القرآن، ورأوا عجزا وعيبا وقبيحا أن يخاطب الله عباده بكلام يقرءونه ويتلونه وهم لا يفهمونه، وهم مصيبون فيما استدلوا به من سمع وعقل، لكن أخطأوا في معنى التأويل الذي نفاه الله، وفي التأويل الذي أثبتوه، وتسلق بذلك مبتدعتهم إلى تحريف الكلم عن مواضعه، وصار الأولون أقرب إلى السكوت والسلامة بنوع من الجهل، وصار الآخرون أكثر كلاما وجدالا، ولكن بفرية على الله، وقول عليه ما لا يعلمونه، وإلحاد في أسمائه وآياته. فهذا هذا.

ومنشأ الشبهة الاشتراك في لفظ التأويل:

فإن التأويل في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمتحدثة والمتصوفة ونحوهم، هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به، وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف، فإذا قال أحدهم: هذا الحديث أو هذا النص مؤول أو محمول على كذا، قال الآخر: هذا نوع تأويل، والتأويل يحتاج إلى دليل. والمتأول عليه وظيفتان: بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر، وهذا هو التأويل الذي يتنازعون فيه في مسائل الصفات، إذ صنف بعضهم في إبطال التأويل، أو ذم التأويل، أو قال بعضهم: آيات الصفات لا تؤول، وقال الآخر: بل يجب تأويلها، وقال الثالث: بل التأويل جائز يفعل

عند المصلحة ويترك عند المصلحة أو يصلح للعلماء دون غيرهم".[106] وقد اتخذ (السلفيون) كلام ابن تيمية هذا معيارا يزنون به الأقوال، ويحاكمون به الآراء،، وجعلوه منهاجا لا يحيدون عنه قيد أنملة في قضية من أخطر قضايا الفكر الإسلامي ..إنها قضية الجمود على الألفاظ، أو النظر من ورائها إلى المعاني والعلل والأغراض..يقول الدكتور محمد السيد الجليند: "ويبين ابن تيمية أن هناك معنيين آخرين للتأويل هما:

1-استعماله بمعنى التفسير والبيان.

2- استعماله بالمعنى المحدث، وهو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله اللفظ، لدليل يقترن به، مع قرينة مانعة من المعنى الحقيقي. وقد سبق أن أوضحنا القول في هذين المعنيين. وأحب أن أضيف هنا: أن التأويل بمعناه المحدث، هو الذي يتحدث به الفقهاء ورجال الأصول في مسائل الخلاف، وهو الذي يستعمله المتكلمون في تأويل آيات الصفات، وهو الذي تحدث به الغزالي في (إلجام العوام) وفي (فيصل التفرقة) و(قانون التأويل) و(الإحياء) وتحدث به ابن رشد في (فصل المقال)

106 انظر: (الإكليل في المتشابه والتأويل) وهي رسالة مستقلة، طبعت ضمن (مجموع فتاوي ابن تيمية) 286/13..جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم...

*ولنا على هذا النص جملة من الملاحظات:

أولاها: إقرار ابن تيمية بأن بعض أهل السنة وبعض السلف ذهبوا إلى التأويل..وسيأتي إقراره صريحا بذلك في صلب الكتاب..

ثانيها: عدم صحة حصر التأويل في متأخري الأشعرية، إذ التأويل بشروطه وقواعده وضوابطه منهج أشعري متبع عند المتقدمين كما عند المتأخرين

ثالثها: جعل ابن تيمية نفسه حكما على جميع الطوائف: المحدثين واللغويين والفقهاء والمتكلمين والصوفية وهلم جرا، وتلك "شنشنة أعرفها من أخزم"

رابعها: خلطه بين المتأولين من أهل السنة الملتزمين بقواعد التأويل، العالمين بضوابطه، وبين القرامطة والباطنية والفلاسفة والصابئة في بوتقة واحدة، من أجل إيهام القارئ أن التأويل ينافي التدين، بله التسنن

و(مناهج الأدلة) وتحدث به الرازي في (نهاية العقول) و(المطالب العالية) و(أساس التقديس) و(معالم أصول الدين) و(محصل أفكار المتقدمين).

كما أحب أن أشير إلى أن التأويل بهذا المعنى المحدث، لا أصل له في كتب اللغة المتقدمة.. ولم يتخاطب به المتقدمون، وهذا يبين لنا: أن استعمال التأويل بهذا المعنى المتأخر، ظهر وشاع في جو بعيد عن المجال اللغوي، وإذا جاز لنا أن نعتبر هذا من قبيل التطور اللغوي، فلا يجوز أن نجعل هذا المعنى المحدث الذي تطورت إليه الكلمة، هو نفس معناها المتقدم المستعمل في الكتاب والسنة...... لقد اعتسف الفقهاء والمتكلمون القول، حين فهموا التأويل في كتاب الله بهذا المعنى المتأخر، وصرفوا كثيرا من آيات القرآن عما دلت عليه من معان مرادة لله بدعوى التأويل، وبدعوى أنهم من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويل القرآن، وفتحوا بذلك باب التحريف في آياته، والإلحاد في معانيه، فأوجدوا للغة مدخلا، وللمضلين مقالا.

ولقد ساعد على شيوع هذا، ما قام به علماء البلاغة العربية من دراسة لأساليب المجاز والكناية والاستعارة في القرآن، وخاصة بعد تعريب كتب الفرس واليونان، وحاولوا تخريج آيات القرآن على هذا اللون من الدراسة التي لم تظهر إلا بعد القرن الرابع الهجري. ولم يتردد ابن تيمية في تسمية التأويل بهذا المعنى تحريفا وتبديلا لكتاب الله، ويسمي أصحابه هم أهل التحريف والتبديل. بل الذين فتحوا الباب على مصراعيه للفلاسفة والباطنية والقرامطة، لحمل كلام الله ورسوله على معانيهم واصطلاحاتهم التي ضللوا بها المسلمين، ومن أجل هذا، حارب ابن تيمية التأويل بهذا المعنى، بكل ما أوتي من حجة وبرهان، ولقي في سبيل ذلك من الأذى، ما جعل حياته كلها وقفا على الدفاع

عنها..."[107] وقال في بيان موقف السلف (السلفية) من التأويل: "من المعلوم لدى المتخصصين في تراث السلف، أن لهم موقفا متميزا في قضية الأسماء والصفات الإلهية، اعتصموا فيه بما ورد عن هذه القضية في الكتاب والسنة نصا لا تأويلا، فهم يثبتون لله تعالى ما أثبته لنفسه، من جميع صفات الكمال، التي ارتضاها لنفسه، وورد بها الذكر الحكيم، أو وصفه بها نبيه –صلى الله عليه وسلم– في الأحاديث الصحيحة، كصفة المجيء والاستواء والنزول كل ليلة إلى سماء الدنيا، وغيرها من الصفات الإلهية، التي وردت بها الأخبار الصحيحة، والتي ليس للعقل مدخل في إثباتها أو نفيها عن الله ما لم يكن قد ورد بها النص. وهذا الموقف المتميز، يختلف عنه تماما موقف المتكلمين من هذه القضايا، حيث وضعت كل فرقة لنفسها معيارا عقليا جعلته أصلا لها، ومقياسا لقبول الصفة الواردة في القرآن أو نفيها عن الله بتأويلها وصرفها عن الظاهر.

أما موقف السلف، فإنه قد التزم القول بإثبات ما أثبته القرآن، ونفي ما نفاه القرآن، بدون تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه. كما هو مبين في موضعه. فأخذ المتكلمون يشنعون على موقف السلف بأنهم مشبهة ومجسمة، وأحيانا حشوية لأنهم يثبتون الصفات الإلهية بدون تأويلها، وبدون صرفها عن ظاهرها".[108]

وهكذا يتضح جليا أن هذه المدرسة(السلفية) مجمعة على إنكار التأويل مطلقا، ومطبقة على عده منهجا كاسدا، ومهيعا للعقائد محرفا ومفسدا، وسترى فيما بعد — إن شاء

107 انظر: (الإمام ابن تيمية وقضية التأويل)148..وتأمل معي نعوت الإهانة، وصفات القدح، التي يلمز بها هؤلاءُ علماءَ الأمة، وفقهاء الشريعة، وأئمة البيان، وفرسان البلاغة.. فهم متعسفون، ومضللون، ومحرفون للكلام عن مواضعه، وداخلون في جحر الضب باتباعهم الفرس في أساليب البلاغة، وأفانين البيان!! ومن أراد معرفة الحق الصراح، وورد حياض الماء القراح، فعليه بمذهب ابن تيمية ومن لف لفه، واتبع في فهم القرآن والسنة فهمه. وإلا....

108 انظر: (الإمام ابن تيمية وقضية التأويل)62.

الله– أن هذه دعاو عارية عن الصحة وبهرج زائف من القول لا يستند إلى أدلة، وأن هؤلاء المنكرين مضطرون إلى التأويل في غير ما حديث وآية.

المطلب السادس: إنكار المجاز مقدمة لإنكار التأويل..

عرف العلماء المجاز لغة: بأنه الطريق إلى الحاجة، والمسلك إلى الشيء، قال الرازي: "وتجوز في كلامه أي تكلم بالمجاز، وجعل ذلك الأمر مَجَازاً إلى حاجته أي طريقا ومسلكا"[109] وعرفوه اصطلاحا بأنه لفظ: "مستعمل في غير ما وضع له، وأنه متجاوز به إلى غيره، من قولك: جزت النهر، إذا تجاوزته. وذلك نحو قوله تعالى: (وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾) [سورة يوسف آية 82] وقوله: (جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾) [سورة الكهف آية 76] وقوله: (لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَـٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾) [سورة الحج آية 38] وقولهم في الرجل البليد: إنه ثور وحمار. وفي الشديد: أسد وضرغام. وأمثال هذا".[110] و"اسم لما أريد به غير موضوعه لاتصال بينهما..وقيل: من قولهم: جعلت كذا مجازا إلى حاجتي: أي طريقا، فإن المجاز طريق إلى معناه"." وكل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه

109 انظر: (مختار الصحاح) باب: ج،و،ز.

110 انظر: (التقريب والإرشاد) للباقلاني.352/1.قدم له، وشرحه، وعلق عليه، د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد. نشر مؤسسة الرسالة.

في العقل، لضرب من التأويل، فهي مجاز..".[111] ولأن المجاز طريقة في الكلام، والطريقة الأخرى الحقيقة، فقد قال الأستاذ أبو بكر بن فورك: " الحقيقة تستعمل على معنيين....الوجه الثاني: هو حقيقة الكلام، وذلك راجع إلى وصفه بأنه قول مستعمل فيما وضع له في الأصل، وحد المجاز كل لفظ تجوز به عن موضوعه".[112] ولأن ثمت بين المجاز والتأويل التفصيلي علاقة تلازمية، غلت المدرسة المسماة ب(السلفية) فأنكرت المجاز في لغة العرب، كما أنكرت وجوده في القرآن الكريم.. لتتمكن من حمل الألفاظ الموهمة للتشبيه، الواردة في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، على ظاهرها، وإغلاق كل منفذ لصرفها عن ذلك الظاهر الموهم للتشبيه.. وقد تزعم أبو العباس ابن تيمية – رحمه الله– القائلين بإنكار المجاز، كما تزعمهم في مسائل أخرى، شذوا بها عن جماهير علماء الأمة..قال رحمه الله–: "فقوله: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) مثل قوله (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً ﴿١١٢﴾) [سورة النحل آية 112] . فاللفظ هنا يراد به السكان من غير إضمار ولا حذف، فهذا بتقدير أن يكون في اللغة مجاز، فلا مجاز في القرآن. بل وتقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز، تقسيم مبتدع، لم ينطق به السلف. والخلف فيه على قولين، وليس النزاع فيه لفظيا. بل يقال: نفس هذا التقسيم باطل، لا يتميز فيه هذا عن هذا. ولهذا كان كل ما يذكرونه من الفروق، يبين أنها باطلة... "[113]

*ثم قال: " وكذلك ما ادعوا أنه مجاز في القرآن: كلفظ (المكر) و(الاستهزاء) و(السخرية) المضاف إلى الله، وزعموا أنه مسمى باسم ما يقابله على طريق المجاز، وليس كذلك. بل

111 انظر: (الكليات) لأبي البقاء الكفوي. 361–804.

112 انظر: (الحدود في الأصول)145. تح: د. محمد السليماني، ط.دار الغرب الإسلامي.و(الحدود الكلامية والفقهية) لأبي بكر الصقلي، 136. تح: د. محمد الطبراني. ط.دار الغرب الإسلامي.

113 ن (مجموع الفتاوي) 113/7 .و(ابن تيمية ليس سلفيا) 29 للأستاذ منصور محمد عويس..

مسميات هذه الأسماء، إذا فعلت بمن لا يستحق العقوبة كانت ظلما له، وأما إذا فعلت بمن فعلها بالمجني عليه عقوبة بمثل فعله، كانت عدلا. كما قال تعالى: (فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾) [سورة يوسف آية 76] فكاد له كما كادت إخوته لما قال له أبوه: (قَالَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٥﴾) [سورة يوسف آية 5] [114] وقد بالغ ابن تيمية في الإنكار متهما مخالفيه بالابتداع والجهل وقلة العقل، فقال: "ثم يقال ثانيا–: هذا التقسيم لا حقيقة له، وليس لمن فرق بينهما حد صحيح يميز به بين هذا وهذا، فعلم أن هذا التقسيم باطل. وهو تقسيم من لم يتصور ما يقول، بل يتكلم بلا علم. فهم مبتدعة في الشرع مخالفون للعقل.."[115] " وكان السبب المباشر لهذه الحملة القاسية التي حملها على المجاز ومجوزيه، أن فريقا من العلماء قال: إن الإيمان هو التصديق القلبي، أما الأعمال فلا تدخل في الإيمان حقيقة، وإنما تدخل فيه مجازا. والإمام ابن تيمية يرى أن الإيمان هو التصديق والعمل معا. ولكي يصح له ما أراد أجهد نفسه وعقله في إنكار المجاز على النحو الذي وصفناه".[116] . "نعم. سبب واحد (وجيه) استند إليه بعض المنكرين في منع

114 انظر: (مجموع الفتاوي) 111/7 (ابن تيمية ليس سلفيا)30.

115 انظر: (مجموع الفتاوي)7/–96. و (ابن تيمية ليس سلفيا) 30.

116 انظر: (المجاز في اللغة والقرآن، بين الإجازة والمنع)8/1. تأليف الدكتور عبد العظيم المطعني.

المجاز، وهما: ابن تيمية وابن القيم. وحاصل هذا السبب: ما حكاه ابن القيم في مذاهب الفرق الاعتقادية في أسماء الله وصفاته. فقال:

" الثالث عشر اختلف: النظار في الأسماء التي تطلق على الله وعلى العباد، كالحي والسميع والبصير والعليم والقدير والملك، ونحوها.

فقالت طائفة من المتكلمين: هي حقيقة في العبد، مجاز في الرب. وهذا قول غلاة الجهمية، وهو أخبث الأقوال وأشدها فسادا.

الثاني: مقابله وهو أنها حقيقة في الرب، مجاز في العبد. وهذا قول أبي العباس الناشيء.

الثالث: أنها حقيقة فيهما، وهذا قول أهل السنة وهو الصواب. واختلاف الحقيقتين فيهما لا يخرجها عن كونها حقيقة فيهما. وللرب تعالى منها ما يليق بجلاله، وللعبد منها ما يليق به."[117].

والحقيقة أن إنكار المجاز في لغة العرب وفي القرآن الكريم، مجازفة بل مكابرة..[118] أو بتعبير القاضي الباقلاني –رحمه الله– "لا يكون في عداد من يكلم". قال –رحمه الله:

117 انظر: (المجاز في اللغة والقرآن، بين المنع والإجازة)2/429-431. بتصرف. و(بدائع الفوائد)1/201. اعتنى به: محمد عبد القادر الفاضلي،د. أحمد عوض أبو الشباب. المكتبة العصرية. صيدا،لبنان.

118 يقول أستاذنا د. مصطفى بنحمزة: "ولقد كان استعمال المجاز في القرآن ظاهرة أقوى من أن تفوت العلماء المسلمين، أو يقولوا بإنكار وجودها، وقد استوقفتهم وهم يقرؤون نصوصا من القرآن والسنة، فرضت عليهم التوقف عندها..". "وإذا كان هناك من ينكر المجاز، ويمنع أن يكون جزءا من طبيعة العربية، ومن أسلوب القرآن، فإنه لا بد من التأكيد أن الظاهرة اللغوية حينما تكون جزءا من بنية اللغة، ومن خصوصياتها البيانية، فإنه يكون لها وجود موضوعي محايد، لا يتوقف على إثبات مثبت، ولا يزول بإنكار منكر". انظر: (منهج الأشعري في قراءة النص)11 دراسة غير منشورة.-18. بل نشرت في مجلة (الجذوة) كما سبق ذكره قبل..

"وجميع ما ذكرناه من قوله تعالى: (جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ) [سورة الكهف آية.

وقوله: (وَسْـَٔلِ اِ۬لْقَرْيَةَ) [سورة يوسف آية 82] وقوله: (لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اَسْمُ اُ۬للَّهِ كَثِيراً) [سورة الحج آية 38] وقوله: (اَوْ جَآءَ احَدٌ مِّنكُم مِّنَ اَ۬لْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ اُ۬لنِّسَآءَ) [سورة المائدة آية 7] وقوله: (اَ۬للَّهُ نُورُ اُ۬لسَّمَٰوَٰتِ وَالَارْضِ) [سورة النور آية 35]

وقوله: (اِنَّ اَ۬لذِينَ يُوذُونَ اَ۬للَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ اُ۬للَّهُ فِے اِ۬لدُّنْيا وَالَاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُّهِيناً) [سورة الأحزاب آية 57] وهو يريد رسله وأولياءه.

وقوله: (فَمَنُ اِعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَاتَّقُواْ اُ۬للَّهَ وَاعْلَمُوٓاْ أَنَّ اَ۬للَّهَ مَعَ اَ۬لْمُتَّقِينَ) [سورة البقرة آية 193] وقوله: (وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثْلُهَا) [سورة الشورى آية 37] وقوله: (اَ۬للَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِے طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ) [سورة البقرة آية 14] وقوله: (وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اُ۬للَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ اُ۬لْمَٰكِرِينَ) [سورة الأنفال آية 30] وقول أهل اللغة في الرجل البليد: هذا تيس وحمار، وفي الشديد الأيد: أسد وسبع، وفي الثقيل: إنه جبل، وأمثاله. أوضح دليل على أن في كتاب الله سبحانه، وسنن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وكلام أهل اللغة مجازا كثيرا. اللهم إلا أن يقول قائل: إن الجدار يريد ويختار، وإن البليد تيس وحمار على الحقيقة. فلا يكون

في عداد من يكلم".[119] لأن الإنكار إذا كان متوجها إلى اللفظ، فاللفظ موجود في لغة العرب، سواء أريد به المعنى الاصطلاحي أم لا؟ وإذا كان الإنكار متوجها إلى المعنى الاصطلاحي، فقد أجمع علماء الأمة على القول بالمجاز واستعماله.."ومعلوم أن سائر الاصطلاحات لجميع العلوم، إنما جاءت متأخرة لتحديد مفاهيم هذه العلوم. فالعرب استعملت في أساليبها بعض الكلام فيما وضع له، وبعضه في غير ما وضع له. ثم جاء بعد من سمى الأول حقيقة، ومن سمى الثاني مجازا. كما نظمت شعرها على الأوزان المختلفة، ثم جاء من سمى هذه الأوزان بحورا، وسمى بعض البيت عروضا، وبعضه ضربا، وبعضه قافية، إلى آخر ما هو معروف في اصطلاحات العروضيين. وهذا هو الشأن في سائر العلوم".[120]" ونقرر في البداية أنه ليس مهما أن يرد لفظ المجاز بعينه عند السلف. فاللفظ مجرد اصطلاح، والمصطلحات -غالبا- ما تتأخر في الظهور عن موضوع الفن نفسه، وبخاصة في عصر التدوين. وإنما المهم ظهور الفن نفسه، حين تدرك صوره، ويميزه الفكر، وتلتفت إليه الأذهان. وعلى هذا، فإننا نجد من مواقف العلماء في القرنين الثاني والثالث الهجريين، ما يؤكد أن (مصطلح المجاز) أو لفظ المجاز، قد عرف في مباحث الرواد قبل انقضاء القرن الثالث الذي يقول عنه الإمام ابن تيمية: إن لفظ المجاز وتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز، تقسيم حادث بعد القرون الثلاثة الأولى. ونحن نختلف معه في هذا الرأي. وهذه دعوى، والدعاوي إذا لم يقم عليها دليل فلا وزن لها".[121] .

ومع ذلك، فقد ورد لفظ المجاز صريحا في كلام علماء القرنين: الثاني والثالث.. يقول ابن تيمية -رحمه الله-: "وبكل حال، فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء

119 انظر: (التقريب والإرشاد)1/356.

120 انظر: (ابن تيمية ليس سلفيا)32.

121 انظر: (المجاز في اللغة والقرآن، بين المنع والإجازة) 2/28.د. عبد العظيم إبراهيم المطعني.

القرون الثلاثة. لم يتكلم به أحد من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم، كمالك والثوري والأوزاعي، وأبي حنيفة والشافعي، بل، ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو، كالخليل وسيبويه[122] وعمرو بن العلاء ونحوهم.. و أول من عرف أنه تكلم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى، في كتابه...ولكن لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة، وإنما عنى بمجاز الآية: ما يعبر به عن الآية".[123] ومعروف أن أبا عبيدة من رجال القرن الثاني-إذ ولد عام114. وتوفي عام210. والقول بأنه لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة "تحكم ظاهر لا دليل عليه عند ابن تيمية ولا عند غيره من منكري المجاز، فالذي عبر عنه أبو عبيدة من أنه المجاز، هو ما فهمه أهل اللغة وأهل الأدب إلى يومنا هذا، وأنه قسيم الحقيقة. ومن أين لابن تيمية أو غيره أن يتحكم فيما عناه أبو عبيدة بكلمة المجاز، وأنه قسيم الحقيقة أو غير ذلك".[124] وورد لفظ المجاز في كلام الإمام أحمد-ت: 242- حيث قال -في قول القائل: إنا، ونحن، ونحو ذلك في القرآن: "هذا من مجاز اللغة". يقول الرجل: إنا سنعطيك، إنا سنفعل".[125] ونحن نفعل-وقد نقل ابن تيمية عمن فسر كلام الإمام أحمد بقوله: "هذا مما يجوز في اللغة".

122 نعم، لم يستعمل سيبويه لفظ (مجاز) ولكنه استعمل معناه تاما كاملا، فقال: "ومما جاء في اتساع الكلام والاختصار،، قوله تعالى جده: (وسئل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها وإنا لصادقون)إنما يريد أهل القرية فاختصر، وعمل الفعل في القرية، كما كان عاملا في الأهل لو كان هاهنا". انظر: (الكتاب) 1/211. تح: محمد عبد السلام هارون باب: استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى.

123 انظر: (مجموع الفتاوي)7/88.

124 انظر: (ابن تيمية ليس سلفيا)31. وقد لاحظ الدكتور المطعني أن أبا عبيدة "لم يرد من كلمة (المجاز) التي جعلها عنوانا لكتابه: المعنى الاصطلاحي للمجاز. ومع هذا، فإن فيه تخريجات مجازية عديدة". وقد قال قبل ذلك: "بيد أن أبا عبيدة وجدناه يلحظ في أكثر من موضع من كتابه (مجاز القرآن).. ما سمي بعده عند علماء البلاغة، ب(المشاكلة). انظر: (المجاز في اللغة والقرآن بين المنع والإجازة)1/41-42.

125 انظر: (مجموع الفتاوي) 7/89.

وأقره.[126] وهذا تحكم عجيب! ف"ما كان لابن حنبل أن يريد أن هذا مما يجوز، أو مما لا يجوز، حيث وردت اللغة بذلك في أفصح أساليبها من أقدم عصورها، وإنما هو يريد أن هذا مما تجوز به عن موضعه إلى غير موضعه، وهذا ما لا يحتاج إلى التنبيه عند التأمل".[127] وهذا هو المتفق مع الراجح في المذهب الحنبلي.. قال الدكتور عبد العظيم المطعني: "وكون الإمام أحمد من القائلين بوقوع المجاز في القرآن، هو الرواية الراجحة . كما نص على هذا ابن النجار، وأنه مذهب الأصحاب. والذي رجحه ابن النجار الحنبلي، رجحه من قبله آخرون، فابن قيم الجوزية، يذكر الرواية المثبتة للمجاز في القرآن الكريم عند الإمام أحمد، ويذكر من تمسك بها من أصحابه فيقول: "وقد تمسك بكلام أحمد هذا، من ينسب إلى مذهبه أن في القرآن مجازا، كالقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وابن الخطاب، وغيرهم".[128] " وبعد هذا التدقيق والتمحيص، نقول في كثير من الثقة والاطمئنان: إن إنكار المجاز في اللغة، لم يقل به إلا عالم واحد من علماء الأمة، قبل عصر الإمام ابن تيمية وابن القيم، هو أبو إسحاق الإسفرائيني. وإن إنكار المجاز في القرآن الكريم، لم يقل به.. إلا أربعة من علماء الأمة، وهم: داوود الظاهري وابنه، وابن تيمية وابن القيم. وإن جملة من قال بإنكار المجاز مطلقا، هم خمسة من علماء الأمة. وهم: أبو إسحاق الإسفرائيني، وداود الظاهري وابنه، ثم ابن تيمية وابن القيم، وكم تكون نسبة خمسة إلى علماء الأمة الذين لا يحصون عددا، ومنهم الرواد، وأئمة المذاهب في العلوم العربية و الإسلامية، منذ القرن الثاني الهجري حتى القرن الثامن، الذي

126 انظر: (مجموع الفتاوي) 89/7.

127 انظر: (ابن تيمية ليس سلفيا)31.

128 انظر: (المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع)477/1.و62/2. و(الصواعق المرسلة)286.

عاش فيه الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم. كم تكون هذه النسبة يا ترى؟"[129] "فمنكر المجاز في اللغة مبطل محاسن لغة العرب".[130] قال العلامة المحقق ابن السيد

129 انظر: (المجاز في اللغة والقرآن، بين الإجازة والمنع) 425/2. وقد أغفل المؤلف بعض من نسب إليهم إنكار المجاز في القرآن أو في اللغة. كابن خويز منداد من المالكية، الذي قال في شأنه الباجي: "وقال محمد بن خويز منداد من أصحابنا، وداوود الإصفهاني: إنه لا يصح وجود المجاز في القرآن" انظر: (الإشارة إلى معرفة الأصول) ص 5 .أعدها مصطفى الوضيفي، ومصطفى ناجي. مركز إحياء التراث المغربي. الرباط. ومرد ذلك: إلى عدم نقل نصوص عنهم، تثبت صحة دعوى إنكارهم للمجاز في اللغة أو القرآن، أو فيهما معا. بل اضطر من غلوا في إنكار المجاز إلى القول به في مواطن من كتبهم.. ومن أراد مزيدا من التفصيل، فليرجع إلى كتاب الدكتور عبد العظيم المطعني (المجاز في اللغة بين الإجازة والمنع) فقد تتبع فيه هذا الأمر-في أكثر من ألف صفحة من الحجم الكبير- من حيث النشوء والتطور التاريخي، وناقشه من زوايا متعددة، واستفاض في نقل نصوص المجيزين والمانعين، وانتهى إلى خلاصات علمية، جديرة بالقراءة والمناقشة.. ويكفي في هذا المقام سوق نصين لأشهر من عرفا بإنكار المجاز.. الأول لابن تيمية -رحمه الله- حيث يقول: " السبب السادس-من أسباب الخلاف بين الأئمة-: عدم معرفته بدلالة الحديث، تارة لكون اللفظ الذي في الحديث غريبا عنده، مثل لفظ المزابنة والمحاقلة والمخابرة والملامسة والمنابذة والغرر، إلى غير ذلك من الكلمات الغريبة التي قد يختلف العلماء في تفسيرها. وكالحديث المرفوع: "لا طلاق ولا عتاق في إغلاق". فإنهم قد فسروا الإغلاق بالإكراه. ومن يخالفه لا يعرف هذا التفسير. وتارة لكون معناه في لغته وعرفه، غير معناه في لغة النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو يحمله على ما يفهمه في لغته، بناء على أن الأصل بقاء اللغة. كما سمع بعضهم آثارا في الرخصة في النبيذ، فظنوه بعض أنواع المسكر، لأنه لغتهم. وإنما هو ما ينبذ لتحلية الماء قبل أن يشتد. فإنه جاء مفسرا في أحاديث كثيرة صحيحة. وسمعوا لفظ الخمر في الكتاب والسنة، فاعتقدوه عصير العنب المشتد خاصة بناء على انه كذلك في اللغة، وإن كان قد جاء من الأحاديث أحاديث صحيحة تبين أن الخمر اسم لكل شراب مسكر. وتارة لكون اللفظ مشتركا أو مجملا أو مترددا بين حقيقة ومجاز فيحمله على الأقرب عنده، وإن كان المراد هو الآخر، كما حمل جماعة من الصحابة في أول الأمر الخيط الأبيض والخيط الأسود على الحبل، وكما حمل آخرون قوله: (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) على اليد إلى الإبط".انظر: (مجموع الفتاوي)244/20-245. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد. و(رفع الملام عن الأئمة الأعلام)12. و(المجاز في اللغة والقرآن، بين المنع والإجازة)461/2-467.

". والثاني لتلميذه وناشر أفكاره: ابن قيم الجوزية، حيث يقول -رحمه الله-: " فإن قيل: وكيف خوطبوا بما لا يفهمون ولا يستعملون؟ قلنا: ليس الأمر كذلك. بل كان معناها مفهوما عند القوم الذين نزل القرآن بلغتهم، ولذلك لم يستفت واحد من المؤمنين عن معناها، ولا خاف على نفسه توهم التشبيه، ولا احتاج إلى شرح وتنبيه. وكذلك الكفار لو كانت عندهم لا تعقل إلا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض، واحتجوا بها على الرسول -صلى الله عليه وسلم- ولقالوا له: زعمت أن الله تعالى ليس كمثله شيء. ثم تخبر أن له يدا كأيدينا، وعينا كأعيننا. ولما لم ينقل ذلك عن مؤمن ولا كافر، علم أن الأمر كان فيها عندهم جليا لا خفيا، وأنها صفة سميت الجارحة بها مجازا، ثم استمر المجاز فيها حتى نسيت الحقيقة ورب مجاز كثر واستعمل، حتى نسي أصله، وتركت حقيقته". انظر: (بدائع الفوائد)8/2. اعتنى به: محمد عبد القادر الفاضلي، ود.أحمد عوض أبو الشباب.نشر المكتبة العصرية، صيدا، لبنان. و(المجاز في اللغة والقرآن بين المنع والإجازة) 469/2-491.

البطليوسي: "قد ذهب قوم إلى إبطال المجاز، وذهب آخرون إلى إثباته، وإنما كلامنا فيه على مذهب من أثبته، لأنه الصحيح الذي لا يجوز غيره. لقوله تعالى: (وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٤﴾) [سورة إبراهيم آية 5] وقوله: (بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾) [سورة الشعراء آية 195] ولا وجه لإطالة القول في الرد على من أنكره، لأنا لم نقصد ذلك في كتابنا هذا، ولا مناقضة أحد من أهل المقالات. وإنما قصدنا الكلام في أصول الخلاف. فأقول والله الموفق:

إن المجاز ثلاثة أنواع:

-نوع يعرض في موضوع اللفظة المفردة، ونوع يعرض في أحوالها المختلفة عليها من إعراب وغيره، ونوع يعرض في التركيب وبناء بعض الألفاظ على بعض، فمثال النوع الأول: الميزان فإنه قد يكون المقدار الذي قد تعارفه الناس في معاملاتهم، ويكون العدل. تقول العرب وازنت بين الشيئين إذا عادلت بينهما، ورجل وازن إذا كانت له حصافة ومعرفة.

قال كثير ...

رأتني بأشلاء اللجام وبعلها — من القوم أبزى بادن متباطن

فإن أك معروق العظام فإنني — إذا ما وزنت القوم بالقوم وازن

ويقال للعروض: ميزان الشعر. وللنحو: ميزان الكلام.

130 انظر: (الكليات) لأبي البقاء الكفوي، 806.

ويروى أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عرض عليه عود غناء وقيل له: ما هذا؟ فقال: هذا هو الميزان الرومي. أراد أنه ميزان الغناء.

وقال بعض الشعراء يرثي عمر بن عبد العزيز رحمه الله:

قد غيب الدافنون اللحد إذ دفنوا — بدير سمعان قسطاس الموازين

فشبه عمر رحمه الله لعدله بالميزان.

ومن ذلك السلسلة، فان العرب تستعملها حقيقة وتستعملها مجازا على ثلاثة أوجه.

الأول: أن تريد بها الإجبار على الأمر والإكراه عليه، فمن ذلك قوله -صلى الله عليه وسلم-: (عجبت لقوم يقادون إلى الجنة بالسلاسل".

الثاني: أن يريدوا بها المنع من الشيء والكف عنه، كقول أبي خراش

فليس كعهد الدار يا أم مالك ولكن أحاطت بالرقاب السلاسل

يريد بالسلاسل: حدود الإسلام وموانعه التي كفت الأيدي الغاشمة عن غشمها، ومنعت من سفك الدماء إلا بحقها.

ومن هذا قوله تعالى: (إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾) [سورة يس آية 7]

والثالث: أن يريدوا بها ما تتابع بعضه في إثر بعض واتصل. كقولهم: تسلسل الحديث وتسلسل الماء، ويقال ماء سلسل وسلاسل وسلسال.

قال أوس بن حجر ...

وأشبرنيه الهالكيُّ كأنـــــه   غدير جرت في متنه الريح سلسل

وقالوا: سلاسل البرق وسلاسل الرمل.

ومن هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم: (ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا ثلث الليل الأخير، فيقول: هل من سائل فأعطيه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟".

جعلته المجسمة نزولا على الحقيقة تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا

وقد أجمع العارفون بالله عز وجل على أنه لا ينتقل، لأن الانتقال من صفات المحدثات.

ولهذا الحديث تأويلان صحيحان لا يقتضيان شيئا من التشبيه.

أحدهما: أشار إليه مالك رحمه الله وقد سئل عن هذا الحديث فقال: ينزل أمره كل سحر. فأما هو عز وجل فإنه دائم لا يزول ولا ينتقل، سبحانه لا اله إلا هو. وسئل عنه الأوزاعي فقال: يفعل الله ما يشاء. وهذا تلويح يحتاج إلى تصريح، وخفي إشارة، يحتاج إلى تبيين عبارة.

وحقيقة الذي ذهبا إليه رحمهما الله: أن العرب تنسب الفعل إلى من أمر به، كما تنسبه إلى من فعله وباشره بنفسه. فيقولون: كتب الأمير

لفلان كتابا، وقطع الأمير يد اللص، وضرب السلطان فلانا. ولم يباشر شيئا من ذلك بنفسه، إنما أمر بذلك. ولأجل هذا احتيج إلى التأكيد الموضوع في الكلام فقيل: جاء زيد نفسه، ورأيت زيدا نفسه.

فمعناه على هذا، أن الله تعالى يأمر ملكا بالنزول إلى السماء الدنيا فينادي بأمره.

وقد تقول العرب: جاء فلان، إذا جاء كتابه أو وصيته. ويقولون للرجل: أنت ضربت زيدا وهو لم يضربه إذا كان قد رضي بذلك وشايع عليه. قال الله تعالى

: (فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩٠﴾) [سورة البقرة آية 90] والمخاطبون بها لم يقتلوا نبيا ولكنهم لما رضوا بذلك، وتولوا قتلة الأنبياء وشايعوهم على فعلهم، نسب الفعل إليهم وإن كانوا لم يباشروه. وعلى هذا يتأول قوله تعالى: (فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾) [سورة النحل آية 26]

فهذا تأويل كما تراه صحيح، جار على فصيح كلام العرب في محاوراتها، والمتعارف من أساليبها ومخاطباتها. وهو شرح ما أراده مالك والأوزاعي رحمهما الله، ومما يقوي هذا التأويل ويشهد بصحته، أن بعض أهل الحديث رواه يُنزل بضم الياء وهذا واضح.

والتأويل الثاني: أن العرب تستعمل النزول على وجهين، أحدهما: حقيقة. والآخر: مجاز واستعارة.

فأما الحقيقة، فانحدار الشيء من علو إلى سفل، كقوله تعالى: (وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ ﴿٤٢﴾) [سورة النور آية 42] وكقول امرئ القيس ...

هو المنزل الأُلاّف من جو ناعط ... بني أسد حزنا من الأرض أوعرا

وأما الاستعارة والمجاز فعلى أربعة أوجه:

أحدها: الإقبال على الشيء بعد الأعراض عنه، والمقاربة بعد المباعدة. يقال: نزل البائع في سلعته، إذا قارب المشتري فيها بعد مباعدته، وأمكنه منها بعد منعه. ويقال: نزل فلان عن أهله، أي تركها وأقبل على غيرها. ومنه قول الشاعر:

أنزلني الدهر على حكمه   من شاهق عال إلى خفض

أي جعلني أقارب من كنت أباعده، وأقبل على من كنت أعرض عنه.

فيكون معنى الحديث على هذا: أن العبد في هذا الوقت أقرب إلى رحمة الله منه في غيره من الأوقات، وأن البارئ سبحانه وتعالى يقبل على عباده بالتحنن والتعطف في هذا الوقت، لما يلقيه في قلوبهم من التنبيه والتذكير الباعثين لهم على الطاعة والجد في العمل. فهذا تأويل أيضا ممكن صحيح.

فأما الأقسام الباقية من معنى النزول فلا مدخل لها في هذا الحديث ...". [131]

ثم قال –رحمه الله– في سبب إنكار المجاز: "وملاك هذا الباب معرفة الحقيقة والمجاز، وهو باب يدق على من لم يتمهر في هذه الصناعة، فلذلك ينكر كثيرا مما هو صحيح. ولله در أبي الطيب المتنبي حيث يقول:

وكم من عائب قولا صحيحا   وآفته من الفهم السقيم

ولكن تأخذ الآذان منـــــه   على قدر القرائح والعلوم". [132]

---

131 انظر: (الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف) 71-85. تح: د. محمد رضوان الداية.

132 انظر: (الإنصاف في التنبيه على المعاني التي أوجبت الاختلاف)108. تح: د. محمد رضوان الداية.

وقال الجلال السيوطي –رحمه الله–: "فوائد:

الأولى – قال ابنُ برهان في كتابه في الأصول: اللغة مشتملة على الحقيقة والمجاز. وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني: لا مجازَ في لغة العرب.

وعُمْدَتنا في ذلك: النقلُ المتواتر عن العرب، لأنهم يقولون: استوى فلان على مَتنْ الطريق، ولا مَتْنَ لها. وفلان على جناح السفر، ولا جناح للسفر. وشابَتْ لِمَّةُ الليل، وقامت الحَرْبُ على ساق.

وهذه كلُّها مجازات، ومنكِر المجاز في اللغة، جاحدٌ للضرورة ومبطل محاسن لغة العرب.

قال امرؤ القيس:

فقلتُ له لَمّا تَمَطَّى بِصُلبه   وأردَف أعجازاً وناء بكَلْكَل

وليس لليلٍ صُلْب ولا أرْداف.

وكذلك سموا الرّجل الشجاع أسداً، والكريم والعالم بحراً، والبليد حماراً، لمقابلة ما بينه وبين الحمار في معنى البلادة. والحمارُ حقيقةٌ في البهيمة المعلومة.

وكذلك الأسدُ حقيقة في البهيمة. ولكنه نُقل إلى هذه المستعارات تجوّزاً

وعمدة الأستاذ: أن حدَّ المجاز عند مُثْبتيه، أنه كلُّ كلام تجوّزَ به عن موضوعه الأصلي، إلى غير موضوعه الأصلي، لنوع مقارنة بينهما في الذات أو في المعنى: أما المقارنة في المعنى، فكَوَصْف الشجاعة والبلادة، وأما في الذات فكتسمية المطر سماءً، وتسمية الفَضْلة غائطاً وعَذرَة. والعَذرَة: فناء الدار، والغائط: الموضع المطمئن من الأرض، كانوا يرتادونه عند قضاء الحاجة، فلما كثُر ذلك نُقل الاسمُ إلى الفَضْلة. وهذا

يستدعي منقولاً عنه متقدّماً ومنقولا إليه متأخراً، وليس في لغة العرب تقديمٌ وتأخير، بل كلُّ زمان قُدِّر أن العرب قد نطقَتْ فيه بالحقيقة فقد نطقت فيه بالمجاز، لأن الأسماء لا تدلّ على مدلولاتها لذاتها، إذ لا مُناسبة بين الاسم والمسمَّى. ولذلك يجوز اختلافها باختلاف الأمم، ويجوز تغييرها. والثوب يسمى في لغة العرب باسمٍ، وفي لغة العَجَم باسم آخر. ولو سمّي الثوب فرساً، والفرس ثوباً ما كان ذلك مستحيلاً. بخلاف الأدلة العقلية، فإنها تدلُّ لذواتها، ولا يجوزُ اختلافها. أما اللغة فإنها تدلُّ بوضع واصطلاح. والعرب نطقت بالحقيقة والمجاز على وجه واحد. فجعل هذا حقيقة وهذا مجازاً، ضربٌ من التحكم. فإن اسمَ السبع وضع للأسد، كما وضع للرجل الشجاع.

وطريق الجواب عن هذا: أنا نسلّم له أن الحقيقةَ لا بدَّ من تقديمها على المجاز، فإن المجازَ لا يُعْقل إلا إذا كانت الحقيقة موجودةً، ولكن التاريخَ مجهولٌ عندنا، والجهلُ بالتاريخ لا يدلُّ على عدم التقديم والتأخير.

وأما قوله: إنَّ العربَ وضعت الحقيقة والمجاز وضعاً واحداً فباطلٌ . بل العربُ ما وَضعت الأسد اسماً لعين الرجل الشجاع. بل اسم العَين في حقّ الرجل هو الإنسانُ. ولكن العربَ سمَّت الإنسانَ أسداً لمشابهته الأسد في معنى الشجاعة. فإذاً ثبت أن الأسامي في لغة العرب انقسمت انقساماً معقولاً إلى هذين النوعين فسمَّيْنا أحدَهما حقيقة والآخر مجازاً، فإن أنكرَ المعنى فقد جحد الضرورة، وإن اعترف به ونازع في التسمية فلا مشاحّة في الأسامي بعد الاعتراف بالمعاني. ولهذا لا يفهَم من مُطْلَق اسم الحمار إلا البهيمة، وإنما ينصرف إلى الرجل بقرينة، ولو كان حقيقة فيهما لتناولهما تناولاً واحداً.

وقال إمام الحرمين في (التلخيص) والغزالي في (المنخول): الظنّ بالأستاذ أنه لا يصحّ عنه هذا القول.[133]

وقال التاج السبكي في شرح منهاج الأصول: نقلت من خط ابن الصلاح أن أبا القاسم بن كج حكى عن أبي علي الفارسي إنكارَ المجاز كما هو المحكيّ عن الأستاذ.

قلت: هذا لا يصحّ أيضاً فإن ابنَ جني تلميذ الفارسي، وهو أعلم الناس بمذهبه ولم يحك عنه ذلك، بل حكى عنه ما يدلُّ على إثباته.

قال ابن السبكي: وليس مرادُ مَنْ أنكرَ المجازَ في اللغة أن العربَ لم تَنْطق بمثل قولك للشجاع: (إنه أسدٌ) فإن ذلك مُكابرةٌ وعنادٌ، ولكن هو دائرٌ بين أمرين: إما أن يَدَّعي أنَّ جميع الألفاظ حقائق، ويكتفي في الحقيقة بالاستعمال، وإن لم يكن بأصْل الوضع، وهذا مسلّم، ويعود البحثُ لفظياً، وإن أراد استواءَ الكلّ في أصل الوضع.[134]

قال القاضي في مختصر التقريب: فهذه مُرَاغَمَةٌ للحقائق فإنا نعلمُ أن العرب ما وضعت اسم الحمار للبليد".[135]

وما ذكره القاضي –رحمه الله– هو صريح مذهب الأشعري –رحمه الله– فقد قال الشيخ أبو الحسن في إثبات المجاز خلافا لمنكريه من المشبهة: "ألا ترى أن وصف الله عز وجل للجدار بأنه يريد أن ينقض لما لم يكن له إرادة في الحقيقة كان مجازا ".[136] وقال الشيخ الأستاذ أبو بكر ابن فورك –وهو يحرر مذهب الأشعري: "وإنما يقال لبعض

133 انظر: (المنخول من تعليقات الأصول)74. تح: الدكتور محمد حسن هيتو. ط. دار الفكر.

134 انظر: (الإبهاج في شرح المنهاج)298/1.كتب هوامشه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر.دار الكتب العلمية.

135 انظر: (المزهر في علوم اللغة وأنواعها)292/1.شرح وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جاد المولى، علي محمد البجاوي. المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

136 انظر: (رسالة إلى أهل الثغر)216

الأقوال والألفاظ إنها مجاز، على معنى أنه قد تجوز به عما وضع له إلى ما لم يوضع له . وهو مثل قوله تعالى جده: " بل مكر الليل والنهار"، وذلك أن المكر يقع فيهما لا لهما، فإذا أضيف إليهما فالمعنى: أن المكر يقع فيهما، وهذا كقول الشاعر:

" أما النهار ففي قيد وسلسلة "

والمعنى: أن التقييد يقع فيه لا أنه يكون تقييدا له، وكقوله عز وجل "جدارا يريد أن ينقض فأقامه"، ولا إرادة في الحقيقة للجدار .

والأظهر من مذهبه: أن الأصل هو الحقيقة في الأقوال، وأن المجاز فرع. وأن ما وضع مختصا بشيء من هذه الألفاظ، فإطلاقه ينبئ عما وضع له، والمشترك منها تفهم معانيه على حسب قرائنه، وأن المجاز يعرف بدليل من عقل أو سمع، أو حال مقترنة ".[137] وقال –أيضا-: "وأما قوله في الحقيقة والمجاز، فإن المعروف من مذهبه: أنه كان لا يأبى أن يكون في ألفاظ الكتاب والسنة حقيقة ومجاز، كما أن في اللغة التي ورد الخطاب بها حقيقة ومجازا . وكذلك الأظهر من مذهبه أن أصل موضوع اللغة حقيقة، والمجاز طارئ عليها ".[138] وعلى هذا المهيع تتابع العلماء، وتواترت نقولهم في إثبات المجاز، وأطبقت كلمتهم على وجوده في لغة العرب، وفي القرآن الكريم الذي نزل بتلك اللغة، ولم يلتفتوا إلى بنيات الطريق..قال الإمام الحجة أبو الوليد الباجي – رحمه الله- :" وهو –أي المجاز- شائع ذائع في كلام العرب، ولا يكون الناطق بذلك متكلما بغير لغة العرب، لأن العرب استعملت هذه الألفاظ في غير ما وضعت له على

137 انظر: (مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري)26.

138انظر: (مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري)191.

هذا الوجه، فكان ذلك من اللغة العربية ".[139] وقد قال الدكتور عبد العظيم إبراهيم المطعني: "إن إنكار المجاز في اللغة بوجه عام، وفي القرآن الحكيم بوجه خاص، إنما هو مجرد دعوى بنيت على شبهات واهية، كتب لها الذيوع والانتشار والشهرة، ولكن لم يكتب لها النجاح".[140]

وهكذا تسقط دعوى إنكار المجاز في لغة العرب، وفي القرآن الكريم، ويسقط معها ما بني عليها من إنكار التأويل والمبالغة في حمل النصوص على ظاهرها المقتضي للتشبيه، ويصح –عوضا عن ذلك – الاعتدال في الأمور، والقصد في النظر، ورحم الله القائل :" ولا يصح إلا الصحيح"

المطلب السابع: انعقاد الإجماع على جواز التأويل ووقوعه.

لقد أشرنا غير ما مرة: إلى أن السلف والخلف متفقون على التأويل في الجملة، وأن تأويل السلف إجمالي، وتأويل الخلف تفصيلي..[141] والغاية التي نرمي إليها في هذا المطلب: الاستدلال على تلكم الدعوى، إذ من القواعد العلمية المقررة، أن "البينة على المدعي". وقد قيل:

والدعاوي ما لم تقيموا عليها بينـــات أبناؤها أدعيـــاء

فإليكم بينات عدة، لا بينة واحدة.

139 ن(الحدود في أصول الفقه)78تح: مصطفى محمود الأزهري، ط 1. 1429. نشر :دار ابن عفان. القاهرة . ودار ابن القيم، الرياض.

140 انظر: (المجاز في اللغة والقرآن، بين الإجازة والمنع) 521/2.

141 قال الأستاذ الدكتور مصطفى بنحمزة: "وحين يتوهم البعض، أن التأويل مثلا يعني تيارات دون أخرى، فإن ذلك التصور يكون خطأ كبيرا، لأننا إن قلنا عن مذاهب معينة بأنها تعتمد التأويل، لأنها تقول بوجود المجاز، فإن الأمر لا يختلف بين المذاهب إلا في اعتماد التأويل التفصيلي فقط، وإلا فإن التأويل الإجمالي الذي يقف عند حدود نفي الدلالة التشبيهية الظاهرية، يظل قاسما مشتركا لا يخالف في اعتماده أي تيار عقدي". المصدر المشار إليه.٦.

قال الإمام فخر الدين الرازي: "أما المقدمة: فهي في بيان أن جميع فرق الإسلام مقرون بأنه لابد من التأويل في بعض ظواهر القرآن والأخبار.

أما في القرآن فبيانه من وجوه:

الأول: وهو أنه ورد في القرآن ذكر الوجه وذكر العين وذكر الجنب الواحد وذكر الأيدي وذكر الساق الواحد، فلو أخذنا بالظاهر يلزمنا إثبات شخص له وجه واحد، وعلى ذلك الوجه أعين كثيرة، وله جنب واحد وعليه أيد كثيرة، وله ساق واحد، ولا نرى في الدنيا شخصا أقبح صورة من هذه الصورة المتخيلة، ولا أعتقد أن عاقلا يرضى بأن يصف ربه بهذه الصفة.

الثاني: أنه ورد في القرآن أنه تعالى نور السماوات والأرض، وكل عاقل يعلم بالبديهة أن إله العالم ليس هو هذا الشيء المنبسط على الجدران والحيطان، وليس هذا هو النور الفائض من جرم الشمس والقمر والنار، فلابد لكل واحد ههنا من أن يفسر قوله: (ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴿٣٥﴾) [سورة النور آية 35] بأنه منور السماوات والأرض، أو بأنه هادي أهل السماوات والأرض، أو بأنه مصلح مهمات السماوات والأرض، وكل ذلك تأويل.

الثالث: قال تعالى: (وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ ﴿٢٤﴾) [سورة الحديد آية 24] ومعلوم أن الحديد ما نزل جرمه من السماء إلى الأرض، وقال: (خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ

بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٧﴾) [سورة الزمر آية 7] ومعلوم أن الأنعام ما نزلت من السماء إلى الأرض .

الرابع: قوله تعالى : (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾) [سورة الحديد آية 4]" وقوله: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾) [سورة ق آية 16] وقوله: (مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾) [سورة المجادلة آية 7] فإن كل عاقل يعلم أن المراد منه القرب بالعلم والقدرة الإلهية.

الخامس: قوله تعالى: (وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ۩ ﴿٢٠﴾) [سورة العلق آية 20] فإن هذا القرب ليس إلا بالطاعة والعبودية، فأما القرب بالجهة فمعلوم بالضرورة أنه لا يحصل بسبب السجود.

السادس: قوله تعالى: (۞ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٤﴾) [[سورة البقرة آية 114] وقال: (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٨﴾) [سورة الواقعة آية 88]

السابع: قال تعالى: (مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٣﴾) [سورة البقرة آية 243] ولا شك أنه لا بد فيه من التأويل.

الثامن: قال تعالى: (قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾) [سورة النحل آية 26] ولا بد فيه من التأويل.

التاسع: قال تعالى لموسى وهارون: (قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٥﴾) [سورة طه آية 45] وهذه المعية ليست إلا بالحفظ والعلم والرحمة.

فهذه وأمثالها من الأمور التي لابد لكل عاقل من الاعتراف بحملها على التأويل، موجودة في القرآن .

وأما الأخبار فهذا النوع فيها كثير:

فالأول: قوله عليه السلام حكاية عن الله سبحانه وتعالى: (مرضت فلم تعدني، استطعمتك فما أطعمتني، استسقيتك فما أسقيتني)[142] ولا يشك عاقل أن المراد منها التمثيل فقط.

والثاني: قوله عليه السلام: (من أتاني يمشي أتيته هرولة) [143] ولا يشك عاقل في أن المراد منه التمثيل والتصوير.

والثالث: نقل الشيخ الغزالي عن أحمد بن حنبل أنه أقر بالتأويل في ثلاثة من الأحاديث:

أحدها: قوله عليه السلام: " الحجر يمين الله في الأرض " .[144]

وثانيها: قوله عليه السلام: " إني لأجد نفَس الرحمان من قبل اليمن " .[145]

وثالثها: قوله عليه السلام: (أنا جليس من ذكرني " .[146]

---

142 أخرجه الإمام مسلم وغيره، وقد تقدم ذكر معناه إجمالا.

143 أخرجه الإمام البخاري وهذا لفظه: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: " يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم، وإن تقرب إلي شبرا تقربت إليه ذراعا، وإن تقرب إلي ذراعا تقربت إليه باعا، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة".

144 أخرجه عبد الرزاق في (المصنف)

145 أخرجه الحاكم في (المستدرك) وأخرجه غيره.

146 أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف)..

والرابع: حكي أن المعتزلة تمسكوا في خلق القرآن بما روي عنه عليه السلام أنه قال: (تأتي سورة البقرة وسورة كذا وكذا يوم القيامة كأنهما غمامتان).[147] فأجاب أحمد بن حنبل وقال: "يعني ثواب قارئهما "، وهذا منه تصريح بالتأويل.

والخامس: قال عليه السلام: (إن الرحم تتعلق بحقوي الرحمان، فيقول سبحانه: أصل من وصلك) .[148] وهذا لابد فيه من تأويل.

والسادس: قال عليه السلام: (إن المسجد لينزوي من النخامة كما تنزوي الجلدة من النار)[149]، ولابد فيه من تأويل.

والسابع: قال عليه السلام: (قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمان)[150]، وهذا لابد فيه من تأويل، لأنا نعلم بالضرورة أنه ليس في صدورنا إصبعان بينهما قلوبنا .

والثامن: قوله عليه السلام حكاية عن الله تعالى: (أنا عند المنكسرة قلوبهم)[151]، وليست هذه العندية إلا بالرحمة .

وأيضا قال حكاية عن الله تعالى في صفة الأولياء: (فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به)[152]، ومن المعلوم بالضرورة أن القوة الباصرة التي بها يرى الأشياء ليست هي الله سبحانه وتعالى.

---

147 أخرجه الإمام مسلم، وهذا نصه: عن أبي أمامة الباهلي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "اقرؤوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعا لأصحابه، اقرؤوا الزهراوين البقرة وسورة آل عمران، فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان –أو كأنهما غيايتان– أو كأنهما فرقان من طير صواف تحاجان عن أصحابهما، اقرؤوا سورة البقرة، فإن أخذها بركة، وتركها حسرة، ولا يستطيعها البطلة".

148 أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط)

149 أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما.

150 أخرجه الإمام مسلم وغيره.

151 أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء)

التاسع: قال عليه السلام حكاية عن الله تعالى: (الكبرياء ردائي والعظمة إزاري)[153]، والعاقل لا يثبت لله رداء ولا إزارا.

العاشر: قال عليه السلام لأبي بن كعب: (يا أبا المنذر، أية آية في كتاب الله تعالى أعظم؟ فتردد فيه مرتين، ثم قال في الثالثة: آية الكرسي، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم يده في صدره وقال: أصبت، والذي نفسي بيده، إن لها لسانا يقدس الله عند العرش)[154]، ولابد فيه من التأويل.

فثبت بما ذكرنا أن المصير إلى التأويل أمر لابد لكل عاقل منه، وعند هذا قال المتكلمون: لما ثبت بالدليل أنه تعالى منزه عن الجسمية والجهة، وجب علينا أن نذكر لهذه الألفاظ الواردة في القرآن والأخبار محملا صحيحا، لئلا يصير ذلك سببا للطعن فيها، فهذا تمام القول في المقدمة.."[155].. وقال الإمام البخاري في (الجامع الصحيح) في تفسير قول الله – عز وجل–: (كل شيء هالك إلا وجهه): "إلا ملكه. ويقال إلا ما أريد به وجه الله".[156] . وروى البيهقي عن الحاكم، عن أبي عمر بن السماك. عن حنبل، أن أحمد بن حنبل: تأول قول الله تعالى: (وجاء ربك) أنه جاء ثوابه. ثم قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار

---

152 أخرجه الإمام البخاري، وهذا نصه: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن الله قال: من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن يكره الموت وأنا أكره مساءته".

153 أخرجه غير واحد منهم أبو داود في (سننه)

154 أخرجه الإمام أحمد في (المسند) والحاكم في (المستدرك) وغيرهما..هذا، وقد جمع الفخر في هذه الأمثلة بين الأحاديث الصحيحة وغيرها..قصد التمثيل، وإقامة الحجة على أن المتكلمين في الشرائع لابد وأن يؤولوا بعض النصوص. وإلا فإن العقائد الدينية، لا تثبت إلا بالنصوص القطعية في الأصول، والنصوص الصحيحة –على الأقل– في الفروع.

155 انظر: (أساس التقديس)116.

156 انظر: (الجامع الصحيح) للإمام البخاري، كتاب التفسير،عند تفسير الآية المذكورة.

عليه".[157] وقال الحافظ ابن الجوزي: "قوله تعالى: (هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢٠٨﴾) [سورة البقرة آية 208] كان جماعة من السلف يمسكون عن الكلام في مثل هذا. وقد ذكر القاضي أبو يعلى عن أحمد، أنه قال: المراد به: قدرته وأمره. قال وقد بينه في قوله تعالى: (هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٣٣﴾) [سورة النحل آية 33] .[158] وقال–رحمه الله–:

"ومن ذلك قوله تعالى: (وجاء ربك) قال الإمام أحمد: معناه جاء أمر ربك. قال القاضي أبو يعلى: قال الإمام أحمد: المراد به قدرته وأمره. وقد بينه في قوله تعالى: (أو يأتي أمر ربك) يشير إلى حمل المطلق على المقيد، وهو كثير في القرآن والسنة والإجماع، وفي كلام علماء الأمة. لأنه لا يجوز عليه الانتقال سبحانه وتعالى، ومثله حديث النزول. وممن صرح بذلك الإمام الأوزاعي والإمام مالك. لأن الانتقال والحركة من صفات الحدث. والله عز وجل قد نزه نفسه عن ذلك".[159] وقال الإمام الزركشي – رحمه الله تعالى –:

---

157 انظر: (البداية والنهاية) لابن كثير.10/327.

158 انظر: (زاد المسير....)

159 انظر: (دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه) 5. نشر حسام الدين المقدسي. والعجب من ابن تيمية في محاولته التشويش على هذا الكلام، مع وضوحه وبيانه! حيث قال: "قلت: هذا الذي ذكره القاضي و غيره أن حنبلا نقله عن أحمد في كتاب المحنة أنه قال ذلك في المناظرة لهم يوم المحنة لما احتجوا عليه بقوله تجيء البقرة و آل عمران قالوا و المجيء لا يكون إلا لمخلوق فعارضهم أحمد بقوله: و جاء ربك أو يأتي ربك . و قال المراد بقوله تجيء البقرة و آل عمران ثوابهما كما في قوله و جاء ربك أمره و قدرته.انظر: (مجموع الفتاوي) 16/404.

"النوع السابع والثلاثون في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات. وقد اختلف الناس في الوارد منها في الآيات والأحاديث، على ثلاث فرق.

أحدها: أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تجري على ظاهرها ولا تؤول شيئا منها، وهم المشبهة.

والثاني: أن لها تأويلا، ولكنا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن التشبيه والتعطيل، ونقول: لا يعلمه إلا الله. وهو قول السلف.

والثالث: أنها مؤولة، وأولوها على ما يليق به.

والأول باطل. والأخيران منقولان عن الصحابة، فنقل الإمساك عن أم سلمة، أنها سئلت عن الاستواء، فقالت: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وكذلك سئل عنه مالك فأجاب بما قالته أم سلمة، إلا أنه زاد فيها: أن من عاد إلى هذا السؤال عنه أضرب عنقه. وكذلك سئل سفيان الثوري، فقال: أفهم من قوله: (الرحمن على العرش استوى) ما أفهم من قوله: (ثم استوى إلى السماء) وسئل الأوزاعي عن تفسير هذه الآية، فقال: (الرحمن على العرش استوى) كما قال. وإني لأراك ضالا. وسئل ابن راهويه عن الاستواء، أقائم هو أم قاعد؟ فقال: لا يمل القيام حتى يقعد، ولا يمل القعود حتى يقوم. وأنت إلى غير هذا السؤال أحوج.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: وعلى هذه الطريقة مضى صدر الأمة وسادتها.

وإياها اختار أئمة الفقهاء وقادتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأباها. وأفصح الغزالي عنهم في غير موضع بتهجين ما سواها، حتى ألجم آخرا في (إلجامه) كل عالم أو عامي عما عداها.

قال وهو كتاب (إلجام العوام عن علم الكلام) آخر تصانيف الغزالي مطلقا، آخر تصانيفه في أصول الدين. حث فيه على مذاهب السلف ومن تبعهم. وممن نقل عنه التأويل علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم. وقال الغزالي في كتاب (التفرقة بين الإسلام والزندقة) إن الإمام أحمد، أول في ثلاثة مواضع. وأنكر ذلك عليه بعض المتأخرين[160]".[161] والمسائل المشار إليها ذكرها أبو حامد –رحمه الله– في سياق الحديث عن ضرورة التأويل، وأنه لا مناص منه، وأن الحق في ذلك بين الإفراط والتفريط. فقال: "ولا يلزم كفر المؤولين ما داموا يلزمون قانون التأويل، ... وكيف يلزم الكفر بالتأويل، وما من فريق من أهل الإسلام إلا وهو مضطر إليه، فأبعد الناس عن التأويل أحمد بن حنبل –رحمه الله– وأبعد التأويلات عن الحقيقة وأغربها: أن تجعل الكلام مجازا أو استعارة هو الوجود العقلي أو الوجود الشبهي، والحنبلي مضطر إليه وقائل به. فقد سمعت الثقات من أئمة الحنابلة ببغداد، يقولون: إن أحمد صرح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط:

أحدها: قوله صلى الله عليه وسلم: (الحجر الأسود يمين الله في الأرض).

160 يشير إلى ما ذكره ابن تيمية.حينما قال: " وأما ما حكاه أبو حامد الغزالي عن بعض الحنبلية أن أحمد لم يتأول إلا ثلاثة أشياء: "الحجر الأسود يمين الله في الأرض". و"قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن" وإني أجد نفس الرحمن من قبل اليمن" فهذه الحكاية كذب على أحمد، لم ينقلها أحد عنه بإسناد. ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه. وهذا الحنبلي الذي ذكر عنه أبو حامد مجهول، لا يعرف لا علمه بما قال، ولا صدقه فيما قال". انظر: (مجموع الفتاوي) 398/5. والحق أن النقول عن العلماء لا ترد بمثل هذه التعلات.. لا سيما وقد اعترف ابن تيمية نفسه بنقل التأويل عن الإمام أحمد.. وحاول أن يدرجه ضمن معارضة الخصم بما يعتقده. وذلك فهمه هو، وليس فهم أئمة المذهب الحنبلي.. كما سبق بيان بعض ذلك. قال أبو محمد ابن حزم –رحمه الله–: "وكذلك القول في قوله تعالى: (وجاء ربك والملك صفا صفا) وقوله تعالى: (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضي الأمر) فهذا كله علي ما بينا من أن المجيء والإتيان يوم القيامة فعل يفعله الله تعالى في ذلك اليوم يسمى ذلك الفعل مجيئا وإتيانا. وقد روينا عن أحمد بن حنبل –رحمه الله– أنه قال (وجاء ربك): " إنما معناه: وجاء أمر ربك".انظر: (الفصل في الملل والأهواء والنحل)2. وبهامشه (الملل والنحل للشهرستاني./173. ط. دار المعرفة. بيروت.

161 انظر: (البرهان في علوم القرآن) 2 / 207.

والثاني: قوله صلى الله عليه وسلم: (قلب المؤمنين بين أصبعين من أصابع الرحمن)

والثالث: قوله صلى الله عليه وسلم: (إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن) فانظر الآن كيف أول هذا! حيث قام البرهان عنده على استحالة ظاهره".[162]

وقال الإمام النووي –رحمه الله تعالى–عن مذهب التأويل: "مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف، وهو محكي عن مالك والأوزاعي".[163]

وقال الشيخ العلامة محمود خطاب السبكي – رحمه الله تعالى –: "المراد به – يعني المتشابه – هنا كل ما ورد في الكتاب أو السنة الصحيحة موهماً مماثلته تعالى للحوادث في شيء ما، وقامت الدلائل القاطعة على امتناع ظاهره في حق الله تعالى، ولذا أجمع السلف والخلف على تأويله تأويلاً إجمالياً بصرف اللفظ عن ظاهره المحال على الله تعالى، لقيام الأدلة القاطعة على أنه تعالى ليس كمثله شيء، ثم إن السلف لا يعينون المعنى المراد من ذلك النص، بل يفوضون علمه إلى الله تعالى، بناء على أن الوقف على قوله تعالى: (وما يعلم تأويله إلا الله) والخلف يؤولونه تأويلاً تفصيلياً بتعيين المعنى المراد منه لاضطرارهم إلى ذلك رداً على المبتدعين الذين كثروا في زمانهم، بناء على أن الوقف على قوله تعالى: (والراسخون فى العلم)".[164] وقال الشيخ عبد الباقي الزرقاني –رحمه الله–: "علماؤنا أجزل الله مثوبتهم قد اتفقوا على ثلاثة أمور تتعلق بهذه المتشابهات، ثم اختلفوا فيما وراءها .

162 انظر: (فيصل التفرقة بين الإيمان والزندقة)260. المطبوع ضمن رسائل الإمام الغزالي

163 ن (شرح صحيح مسلم) 6 / 36.

164 انظر: (إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات) 167.

فأول ما اتفقوا عليه: صرفها عن ظواهرها المستحيلة، واعتقاد أن هذه الظواهر غير مرادة للشارع قطعا. كيف وهذه الظواهر باطلة بالأدلة القاطعة، وبما هو معروف عن الشارع نفسه في محكماته .

ثانيه: أنه إذا توقف الدفاع عن الإسلام على التأويل لهذه المتشابهات، وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشبهين، ويدرأ طعن الطاعنين .

ثالثه: أن المتشابه إن كان له تأويل واحد يفهم منه فهما قريبا، وجب القول به إجماعا. وذلك كقوله سبحانه: (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾) [سورة الحديد آية 4] فإن الكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطعا، وليس لها بعد ذلك إلا تأويل واحد، هو الكينونة معهم بالإحاطة علما وسمعا وبصرا وقدرة وإرادة".[165] وقال العلامة محمد زاهد الكوثري: "ومن الأدلة القاطعة على رد مزاعم الحشوية في دعوى التمسك بالظاهر، في اعتقاد الجلوس على العرش خاصة قوله تعالى: (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴿١٨٥﴾) [سورة البقرة آية 185] وقوله تعالى: (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾) [سورة ق آية 16] وقوله تعالى: (وَاسْجُدْ وَاقْتَرِب ۩ ﴿٢٠﴾) [سورة العلق آية 20] وقوله تعالى: (أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ ﴿٥٤﴾) [سورة فصلت آية 53] وقوله تعالى: (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾) [سورة الحديد آية 4] إلى غير ذلك مما لا يحصى في الكتاب والسنة المشهورة، مما ينافي

165 انظر: (مناهل العرفان في علوم القرآن) 181/2.

الجلوس على العرش. وأهل السنة يرونها أدلة على تنزه الله –سبحانه– عن المكان كما هو الحق، فلا يبقى للحشوية أن يعملوا شيئاً إزاء أمثال تلك النصوص غير محاولة تأويلها مجازفة[166] أو العدول عن القول بالاستقرار المكاني، فأين التمسك بالظاهر في هاتين الحالتين؟ وهكذا سائر مزاعمهم، على أن من عرف أقسام النظم باعتبار الوضوح والخفاء، وأقر بكون آيات الصفات وأخبارها من المتشابه. كيف يتصور في هذا المقام ظاهراً يحمل المتشابه عليه؟ وإنما حقه أن يحمل المتشابه في الصفات على محكم قوله تعالى: (ليس كمثله شيء) [الشورى: ١١] بالتأويل الإجمالي".[167] وقال أبو العباس ابن تيمية –وهو ممن اشتهروا بالغلو في إنكار التأويل–: "وأما لفظ القرب، فقد ذكره تارة بصيغة المفرد، وتارة بصيغة الجمع. فالأول: إنما جاء في إجابة الداعي: (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾) [سورة البقرة آية 185] وكذلك في الحديث: (أربعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا. إنما تدعون سميعا قريبا. إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته). وجاء بصيغة الجمع في قوله: (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾) [سورة ق آية 16]وهذا مثل قوله: (نَتْلُوا عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ

166 بل أولوها ودافعوا عن ذلك التأويل–ونحن معهم في تأويلها إذ ذلك حق– فخالفوا أصلهم في القول ببطلان التأويل مطلقا.. قال الدارمي –في رد استشهاد الجهمية على حلول الذات المقدسة في الأمكنة بقوله –تعالى–: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ [المجادلة: 7])–: " هذه الآية لنا عليكم، لا لكم. إنما يعني أنه حاضر كل نجوى، ومع كل أحد من فوق العرش بعلمه، لأن علمه بهم محيط، وبصره فيهم نافذ، .." انظر: (الرد على الجهمية)19. طبع على نفقة الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم آل الشيخ، نشر المكتب الإسلامي بدمشق.

167 انظر: (السيف الصقيل) 108.

بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٣﴾) [سورة القصص آية 2] (نَتْلُوا عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٣﴾) [سورة القصص آية 2] (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٦﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾) (ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٨﴾) [سورة القيامة آية:16 :17 :18]

فالقرآن هنا حين يسمعه من جبريل، والبيان هنا بيانه لمن يبلغه القرآن. ومذهب سلف الأمة وأئمتها وخلفها: أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع القرآن من جبريل، وجبريل سمعه من الله عز وجل.

وأما قوله: (نتلوا) و (نقص) (فإذا قرأناه) فهذه الصيغة في كلام العرب للواحد العظيم الذي له أعوان يطيعونه، فإذا فعل أعوانه فعلا بأمره، قال: نحن فعلنا. كما يقول الملك: نحن فتحنا هذا البلد، وهزمنا هذا الجيش، ونحو ذلك".

ثم قال: "فقوله (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد) هو قرب ذوات الملائكة، وقرب علم الله منه، وهو رب الملائكة والروح، وهم لا يعلمون شيئا إلا بأمره، فذاتهم أقرب إلى قلب العبد من حبل الوريد، فيجوز أن يكون بعضهم أقرب إليه من بعض، ولهذا قال في تمام الآية (إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾) [سورة ق آية 17: 18] وهذا كقوله: (أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾) [سورة الزخرف آية 80] فقوله (إذ) ظرف، فأخبر أنهم أقرب إليه من حبل الوريد حين يتلقى المتلقيان ما يقول عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد. ثم قال: (ما

يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد) أي شاهد لا يغيب. فهذا كله خبر عن الملائكة فقوله: (فإني قريب) (و هو اقرب إلى أحدكم من عنق راحلته). فهذا إنما جاء في الدعاء، لم يذكر أنه قريب من العباد في كل حال، وإنما ذكر ذلك في بعض الأحوال. وقد قال في الحديث (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) وقال تعالى: (واسجد واقترب) والمراد القرب من الداعي في سجوده، كما قال: (وأما السجود فأكثروا فيه من الدعاء، فقمن أن يستجاب لكم).[168]

لقد تبين بما سبق ذكره، أن الإجماع منعقد على جواز التأويل ووقوعه، وأن الخلاف ليس في أصل المسألة، وإنما هو في تفاصيلها الجزئية، ولذلك فإنكار التأويل جملة وتفصيلا مكابرة وعناد، والإغراق فيه بلا قانون يضبطه ولا ميزان توزن به المعاني، إبطال لنصوص الشرع، ولذلك وضع العلماء للتأويل قانونا، ورتبوا له مقدمات ومبادئ، وذلك ما سنراه في المطلب الآتي إن شاء الله..

المطلب الثامن: ضوابط ما يسوغ من التأويل وما لا يسوغ (قانون التأويل)

قلنا: إ ن السلف والخلف متفقون على التأويل، من حيث الجملة، وأن تأويل السلف إجمالي، وقد يأتي مفصلا، وأن تأويل الخلف تفصيلي، وقد يكتفى فيه بالإجمال، كما بينا أن المعول عليه في المذهب الأشعري: أن التأويل فرع لا أصل، ورخصة لا عزيمة، وأنه لا يصار إليه إلا عند الضرورة، ويقتصر منه على موضع الحاجة.

168 انظر: (مجموع الفتاوي)5/128-233.. وانظر –إن شئت– مزيدا من التفصيل في هذه المسألة كتاب (المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع) 2/180..فما بعدها.

ولأن التأويل بحر عميق الأغوار، ومحيط متلاطم الأمواج، فإن الإقدام عليه يحتاج إلى فقه في اللغة العربية عظيم، وإلى فهم لنصوص الشرع سليم، وإلى علم بالمعقولات صحيح. وإنما يقدر على ذلك: العلماء الأثبات، ويقدم عليه أهل الرسوخ في علم القرآن الكريم والحديث الشريف واللسان العربي... وحتى لا يهجم عليه من ليس من أهل الحكمة في الدين، ولا من ذوي البصيرة واليقين..فقد وضع له الأئمة العلماء ضوابط تضبطه، ومعايير تبين منه الصحيح من الزائف، والمقبول من المردود.. قال إمام الحرمين: "وتأويل الظواهر على الجملة مسوغ، إذا استجمعت الشرائط التي سنصفها إن شاء الله تعالى، ولم ينكر أصل التأويل ذو مذهب. وإنما الخلاف في التفاصيل، وإن قدرنا فيه خلافا فالمعتمد في الرد على المخالف إجماع من سبق. فإن المستدلين بالظواهر كانوا يؤولونها في مظان التأويل، وهذا معلوم اضطرارا كما علم أصل الاستدلال. ثم إذا ثبت جواز التأويل، فلا يسوغ التحكم به اقتصارا عليه من غير عضد له بشيء".[169] وقال الآمدي: "وإذا عرف معنى التأويل، فهو مقبول معمول به إذا تحقق بشروطه، ولم يزل علماء الأمصار في كل عصر من عهد الصحابة إلى زمننا، عاملين به من غير نكير".[170]. وقال أبو محمد علي بن جزم –رحمه الله–: "قول الله تعالى، يجب حمله على ظاهره، ما لم يمنع من حمله على ظاهره نص آخر، أو إجماع، أو ضرورة حس".[171] وقال الإمام البيهقي:" والقرآن على ظاهره، وليس لنا أن

169 انظر: (البرهان في أصول الفقه)338/1. تح: د. عبد العظيم محمود الديب.

170 انظر: (الإحكام في أصول الأحكام..)60/3

171 انظر: (الفصل في الملل والأهواء والنحل) وبهامشه (الملل والنحل) للشهرستاني.122/2. ط. دار المعرفة، بيروت.

نزيله عن ظاهره إلا بحجة".[172] وقال –رحمه الله – :"فلا وجه لترك الظاهر إلا بمثله، أو بما هو أقوى منه. والله يعصمنا من ذلك برحمته".[173]

وهذه إشارات إلى ذلك:

1–أن يكون القائم بالتأويل من العلماء الراسخين.. والدليل على ذلك من القرآن: قوله – تعالى–: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴿٧﴾ [سورة آل عمران آية 7] بجعل الواو عاطفة. وقد قال بذلك جماعة كثيرة من علماء اللغة والتفسير. وقوله –عز وجل–: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٨٢﴾ [سورة الكهف آية 81] وفي بداية الحديث عن ذلك قال –سبحانه–: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾ [سورة الكهف آية 64]

وقال –عز وجل–: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٦﴾ [سورة يوسف آية 6] ولهذه الآيات نظائر في القرآن الكريم، والدليل من السنة قوله –صلى الله عليه وسلم–: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين،

172 ن(كتاب الاعتقاد) 60. باب القول في إثبات رؤية الله عز وجل. و(مختصر الاعتقاد للإمام البيهقي)227. تأليف الإمام عبد الوهاب الشعراني، تح: يوسف رضوان الكود.

173 ن(المصدر السابق..133. باب: الاعتصام بالسنة واجتناب البدعة. و(عقائد الأشاعرة).تأليف صلاح الدين بن أحمد الإدلبي. ص:77. ط. دار السلام بالقاهرة.

وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين). ففي الحديث إشارة إلى ذم الإقدام على التأويل بالجهل، فعلم أن الذي يتأهل لفعل ذلك، هو العالم. وإلى ذلك الإشارة –أيضا– بقوله –صلى الله عليه وسلم– لابن عباس: (اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل). قال الإمام أبو حامد الغزالي –رحمه الله–: "نعم. من طالت ممارسته للعلوم، وكثر خوضه فيها، يقدر على التلفيق بين المعقول والمنقول في الأكثر، بتأويلات قريبة. ويبقى لا محالة عليه موضعان:

–موضع يضطر فيه إلى تأويلات بعيدة، تكاد تنبو الأفهام عنها، وموضع آخر لا يتبين له فيه وجه التأويل أصلاً، فيكون ذلك مشكلاً عليه، من جنس الحروف المذكورة في أول السور، إذا لم يصح فيها معنى بالنقل. ومن ظنَّ أنه سلم عن هذين الأمرين، فهو إما لقصوره في المعقول، وتباعده عن معرفة المحالات النظرية، فيرى ما لا يعرف استحالته ممكناً. وإما لقصوره عن مطالعة الأخبار، ليجتمع له من مفرداتها ما يكثر مباينتها للمعقول.

فالذي أوصيه به ثلاثة أمور:

أحدها: أن لا يَطمَع في الاطلاع على جميع ذلك، وإلى هذا الغرض كنت أسوق الكلام، فإن ذلك في غير مطمع، وليتل قوله تعالى: (۞ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾) [سورة الإسراء آية 85]

ولا ينبغي أن يستبعد استتار بعض هذه الأمور على أكابر العلماء، فضلاً عن المتوسطين، وليعلم أن العالم الذي يدعي الاطلاع على مراد النبي صلى الله عليه وسلم في

جميع ذلك فدعواه لقصور عقله لا لوفوره......"[174]. وقال العلامة الآمدي: "وشروطه أن يكون: الناظر المتأول أهلا لذلك".[175]

2–أن يكون اللفظ المراد تأويله ظاهرا، فالنص والمجمل.. لا يدخلهما التأويل. قال العلامة الآمدي: "وعلى هذا، فالتأويل لا يتطرق إلى النص ولا إلى المجمل، وإنما يتطرق إلى ما كان ظاهرا لا غير–ثم قال–: وأن يكون اللفظ قابلا للأقاويل بأن يكون اللفظ ظاهرا فيما صرف عنه محتملا لما صرف إليه"..[176]

3–أن يكون التأويل مستندا إلى دليل، وأن يكون ذلك الدليل الصارف للفظ عن الظاهر راجحا.. قال العلامة الآمدي: "وقولنا (بدليل يعضده) احتراز عن التأويل من غير دليل، فإنه لا يكون تأويلا صحيحا أيضا.. وأن يكون الدليل الصارف للفظ عن مدلوله الظاهر راجحا على ظهور اللفظ في مدلوله. ليتحقق صرفه عنه إلى غيره.. ".[177]

4–استحالة حمل اللفظ على ظاهره .. قال حجة الإسلام الغزالي: "والوصية الثانية: أن لا يُكذِّب برهان العقل أصلاً، فإن العقل لا يكذب، ولو كذَب العقلُ فلعله كذَب في إثبات الشرع، إذ به عرفنا الشرع، فكيف يعرف صدق الشاهد بتزكية المزكي الكاذب؟! والشرع شاهد بالتفاصيل، والعقل مزكي الشرع. وإذا لم يكن بدٌّ من تصديق العقل لم يمكنك أن تتمارى في نفي الجهة عن الله، ونفي الصورة. وإذا قيل لك: إن الأعمال توزن، علمتَ أن الأعمال عرَضٌ لا يوزن، فلا بد من تأويل. وإذا سمعت: "أن الموت يؤتى به في صورة كبش أملح فيذبح". علمت أنه مؤول، إذ الموت عرض لا يؤتى به، إذ الإتيان

174 انظر: (قانون التأويل) المطبوع . ضمن (مجموعة رسائل الإمام الغزالي) 626.

175 انظر: (الإحكام في أصول الأحكام)45/2. اعتنى به د. ناجي السويد. نشر المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

176 انظر: (الإحكام في أصول الأحكام)45/2

177 انظر: (الإحكام في أصول الأحكام)45/2

انتقالٌ، ولا يجوز على العرض، ولا يكون له صورة كصورة كبش أملح، إذ الأعراض لا تنقلب أجساماً، ولا يذبح الموت، إذ الذبح فصل الرقبة عن البدن، والموت ما له رقبة ولا بدن، فإنه عرض، أو عدم عرض عند من يرى أنه عدم الحياة، فإذن لا بد من التأويل". [178]. وقال العلامة ابن بطال –في شرح قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: (ليس أحد أو ليس شيء أصبر على أذى سمعه من الله إنهم ليدعون له ولدا وإنه ليعافيهم ويرزقهم) [179]: "معناه: أذى لرسله وأنبيائه، والصالحين من عباده. لاستحالة تعلق أذى المخلوقين به تعالى، لأن الأذى من صفات النقص التي لا تليق بالله، إذ الذي يلحقه الأذى، والتقصير عن الانتصار، ويصبر جبرا، هو الذي يلحقه الأذى على الحقيقة، والله تعالى لا يصبر جبرا، وإنما يصبر تفضلا". [180] وقال العلامة ابن عاشور: "ومنه ما يعتبر تأويله احتمالا وتجويزا، بأن يكون الصرف عن الظاهر متعينا، وأما حمله على ما أولوه به فعلى وجه الاحتمال والمثال، وهذا مثل قوله تعالى (ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٤) [سورة طه آية 4] وقوله (هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ۝٢٠٨) [سورة البقرة آية 208] فمثل ذلك مقطوع بوجوب تأويله ". [181]

---

178 انظر: (قانون التأويل) المطبوع ضمن رسائل الإمام الغزالي. 627.

179 أخرجه البخاري في صحيحه.

180 انظر: (شرح ابن بطال على صحيح البخاري) 416/10. تح: مصطفى عبد القادر عطا. ط. دار الكتب العلمية.

181 انظر: (التحرير والتنوير) عند تفسير قول الله –عز وجل–: (وما يعلم تأويله إلا الله....)

5– أن يصح ذلك التأويل في اللسان العربي، ويكون معهودا في مخاطباتهم.

قال الإمام الشافعي –رحمه الله–: " لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظا. قال: ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه ـ قال ـ: والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل العلم، لا نعلم رجلا جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء، فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن، وإذا فرق كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها، ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيره ممن كان في طبقته وأهل علمه. قال: وهكذا لسان العرب عند خاصتها وعامتها، لا يذهب منه شيء عليها، ولا يطلب عند غيرها، ولا يعلمه إلا من نقله عنها، ولا يشركها فيه إلا من اتبعها في تعلمه منها، ومن قبله منها فهو من أهل لسانها، وإنما صار غيرهم من غير أهله لتركه، فإذا صار إليه صار من أهله". [182] قال الإمام الشاطبي –معلقا على كلام الإمام الشافعي–: "هذا ما قال، ولا يخالف فيه أحد، فإذا كان الأمر على هذا، لزم كل من أراد أن ينظر في الكتاب والسنة، أن يتعلم الكلام الذي به أديت، وأن لا يحسن ظنه بنفسه قبل الشهادة له من أهل علم العربية بأنه يستحق النظر، وأن لا يستقل بنفسه في المسائل المشكلة التي لم يحط بها علمه دون أن يسأل عنها من هو من أهلها، فإن ثبت على هذه الوصاة كان ـ إن شاء الله ـ موافقا لما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام". [183] وقال العلامة الأزهري –مستضيئا بكلام الإمام الشافعي–: "..فإن من جهل سعة لسان العرب، وكثرة ألفاظها، وافتنانها في مذاهبها، جهل جمل علم الكتاب، ومن علمها ووقف على مذاهبها، وفهم ما تأوله أهل التفسير فيها، زالت عنه

---

182 انظر: (الرسالة) تح: الشيخ أحمد شاكر

183 انظر: (الاعتصام) 301/2.

الشبه الداخلة على من جهل لسانها من ذوي الأهواء والبدع".[184] وهذا إجماع أو كهو.. قال إمام الحرمين: "مما رده المحققون من طرق التأويل، ما يتضمن حمل كلام الشارع من جهة ركيكة، تنأى عن اللغة الفصحى، فقد لا يتساهل فيه إلا في مضايق القوافي وأوزان الشعر، فإذا حمل حامل آية من كتاب الله، أو لفظا من ألفاظ رسول الله – صلى الله عليه وسلم– على أمثال هذه المحامل، وأزال الظاهر المكن إجراؤه لمذهب اعتقده، فهذا لا يقبل".[185] وقال العلامة ابن البناء المراكشي: "ومحامل اللفظ إما أن تكون مشهورة أو مسموعة من أهل اللغة، وإلا فلا تقبل".[186] وقال أبو البقاء الكفوي: "وتفسير القرآن، ما هو المنقول عن الصحابة، وتأويله ما يستخرج بحسب القواعد العربية.."[187] وقال العلامة الزركشي: "وشرطه –أي التأويل– أن يكون موافقا لوضع اللغة، أو عرف الاستعمال، أو عادة صاحب الشرع . وكل تأويل خرج عن هذه الثلاثة فباطل . وقد فتح الشافعي الباب في التأويل فقال: الكلام قد يجمل في غير مقصوده . ويفصل في مقصوده . وقد اختلفت الآراء في التأويل، ومدارهم على هذا الأصل، فيضعف التأويل لقوة ظهور اللفظ، أو لضعف دليله أو لهما . ".[188] فلا يجوز –إذن– لمن لم يتضلع في اللسان العربي –مفردات وتراكيب وأساليب– أو يسأل المتضلعين في ذلك اللسان، أن يعاني شيئا من تأويل النصوص القرآنية والحديثية .. وقد قال المحقق الشاطبي: " فهذه أدلة تدل على أن بعض اللغة يعزب عن علم بعض العرب، فالواجب

184 انظر: (معجم تهذيب اللغة)1/29.

185 انظر: (البرهان في أصول الفقه) 1/356. تح: د. عبد العظيم محمود الديب.

186 انظر: (رسالة في الجدل بمقتضى قواعد الأصول)55.

187 انظر: (الكليات) 262.

188 انظر: (البحر المحيط)5/44.

السؤال كما سألوا، فيكون على ما كانوا عليه وإلا زل. فقال في الشريعة برأيه لا بلسانها. ولنذكر لذلك ستة أمثلة:

أحدها: قول جابر الجعفي في قوله تعالى: (فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٨٠) [سورة يوسف آية 80] : إن تأويل هذه الآية لم يجيء بعد، وكذب ـ فإنه أراد بذلك مذهب الرافضة، فإنها تقول: إن عليا في السحاب، فلا يخرج مع من خرج من ولده حتى ينادي علي من السماء: اخرجوا مع فلان، فهذا معنى قوله تعالى: (فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ) الآية عند جابر حسبما فسره سفيان من قوله: لم يجيء بعد. بل هذه الآية كانت في إخوة يوسف، وقع ذلك في مقدمة كتاب مسلم. ومن كان ذا عقل فلا يرتاب في أن سياق القرآن دال على ما قال سفيان، وأن ما قاله جابر لا ينساق.

والثاني: قول من زعم أنه يجوز للرجل نكاح تسع من الحلائل مستدلا بقوله تعالى: (فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ ۝٣) [سورة النساء آية 3] لأن أربعا إلى ثلاث إلى اثنتين تسع، ولم يشعر بمعنى: فعال ومفعل في كلام العرب، وأن معنى الآية: فانكحوا إن شئتم اثنتين اثنتين، أو ثلاثا ثلاثا، أو أربعا على التفصيل، لا على ما قالوا.

والثالث: قول من زعم أن المحرم من الخنزير، إنما هو اللحم، وأما الشحم فحلال. لأن القرآن إنما حرم اللحم دون الشحم، ولو عرف أن اللحم يطلق على الشحم أيضا بخلاف الشحم، فإنه لا يطلق على اللحم. لم يقل ما قال.

والرابع: قول من قال: إن كل شيء فان حتى ذات الله ـ تعالى عما يقولون علوا كبيرا ـ ما عدا الوجه. بدليل: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾) [سورة القصص آية 88] وإنما المراد بالوجه هنا غير ما قال. فإن للمفسرين فيه تأويلات، وقصد هذا القائل ما لا يتجه لغة ولا معنى. وأقرب قول لقصد هذا المسكين أن يراد به ذو الوجه. كما تقول: فعلت هذا لوجه فلان: أي لفلان. فكان معنى الآية: كل شيء هالك إلا هو. وقوله تعالى: (إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾) [سورة الإنسان آية 9] ومثله قوله تعالى: (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٤﴾) (وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٥﴾) [سورة الرحمن آية 24: 25]

والخامس: قول من زعم أن لله سبحانه وتعالى جنبا مستدلا بقوله(أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ ﴿٥٣﴾) [سورة الزمر آية 53] وهذا لا معنى للجنب فيه، لا حقيقة ولا مجازا. لأن العرب تقول: هذا الأمر يصغر في جنب هذا، أي يصغر بالإضافة إلى آخر. فكذلك الآية معناها: يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله، أي فيما بيني وبين الله، إذ أضفت تفريطي إلى أمره ونهيه إياي.

والسادس: قول من قال في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تسبوا الدهر، فإن الله هو الدهر). إن هذا الذي في الحديث، هو مذهب الدهرية. ولم يعرف أن المعنى: لا تسبوا الدهر إذا أصابتكم المصائب، ولا تنسبوها إليه، فإن الله هو الذي أصابكم بذلك لا

الدهر، فإنكم إذا سببتم الدهر، وقع السب على الفاعل لا على الدهر. لأن العرب كان من عادتها في الجاهلية أن تنسب الأفعال إلى الدهر فتقول: أصابه الدهر في ماله، ونابته قوارع الدهر ومصائبه. فينسبون إلى كل شيء تجري به أقدار الله تعالى عليهم إلى الدهر فيقولون: لعن الله الدهر، ومحا الله الدهر، وأشباه ذلك. وإنما يسبونه لأجل الفعال المنسوبة إليه، فكأنهم إنما سبوا الفاعل، والفاعل هو الله وحده. فكأنهم يسبونه سبحانه وتعالى.

فقد ظهر بهذه الأمثلة كيف يقع الخطأ في العربية في كلام الله سبحانه وتعالى، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم. وأن ذلك يؤدي إلى تحريف الكلم عن مواضعه. والصحابة رضوان الله عليهم برآء من ذلك، لأنهم عرب لم يحتاجوا في فهم كلام الله تعالى إلى أدوات ولا تعلم...."[189]

6- أن يكون مخرجه قريبا... قال أبو حامد الغزالي –رحمه الله-: "ولا بد من التنبيه على قاعدة أخرى، وهي أن المخالف قد يخالف نصا متواترا ويزعم أنه مؤول، ولكن ذكر تأويله لا انقداح له أصلا في اللسان، لا على بعد ولا على قرب، فذلك كفر. وصاحبه مكذب وإن كان يزعم أنه مؤول. مثاله ما رأيته في كلام بعض الباطنية: أن الله تعالى واحد، بمعنى أنه يعطي الوحدة ويخلقها، وعالم، بمعنى أنه يعطي العلم لغيره ويخلقه، وموجود بمعنى: أنه يوجد غيره. وأما أن يكون واحدا في نفسه وموجودا وعالما، على معنى اتصافه (بذلك) فلا. وهذا كفر صراح، لأن حمل الوحدة على اتحاد الوحدة، ليس من التأويل في شيء، ولا تحتمله لغة العرب أصلا، ولو كان خالق الوحدة يسمى واحدا لخلقه الوحدة، لسمي ثلاثا وأربعا، لأنه خلق الأعداد أيضا،

189 انظر: (الاعتصام) 301/2.

فأمثلة هذه المقالات، تكذيبات عبر عنها بالتأويلات".[190] . وقال العلامة ابن دقيق العيد: "ومن أول شيئا منها —الألفاظ المشكلة الواردة في الكتاب والسنة— فإن كان تأويله قريبا على ما يقتضيه لسان العرب، ويفهم في مخاطباتهم، لم ننكره عليه ولم نبدعه، وإن كان تأويلا بعيدا توقفنا عن قبوله واستبعدناه، ... وأما ما كان معناه من صفة الألفاظ ظاهرا مفهوما في تخاطب العرب، قلنا به من غير توقف...".[191] وقال العلامة اللقاني: "حمل الظاهر على المحتمل المرجوح، فإن حمل عليه لدليل فصحيح. أو لما يظن دليلا وليس بدليل ففاسد. أو لا لشيء فلعب لا تأويل. ثم التأويل قريب، يترجح على الظاهر بأدنى دليل، نحو (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴿٧﴾) [سورة المائدة آية 7] إأي: عزمتم على القيام إليها. وبعيد، لا يترجح على الظاهر إلا بأقوى منه.."[192] ولهذا المعنى رد العلماء تأويلات الباطنية —وهي حرية بالرد— ومن لف لفهم، من المتطاولين على نصوص الشرع المحرفين لها.. قال الإمام الشاطبي —أثناء حديثه عن أسباب الوقوع في البدع—: "ومنها: بناء طائفة منهم الظواهر الشرعية على تأويلات لا تعقل - يدعون فيها أنها هي المقصود والمراد لا ما يفهم العربي - مسندة عندهم إلى أصل لا يعقل، وذلك أنهم فيما ذكره العلماء: قوم أرادوا إبطال الشريعة جملة وتفصيلا، وإلقاء ذلك فيما بين الناس لينحل الدين في أيديهم، فلم يمكنهم إلقاء ذلك صراحا فيرد ذلك في وجوههم، وتمتد إليهم أيدي الحكام، فصرفوا أعناقهم إلى التحيل على ما قصدوا بأنواع من الحيل، من جملتها: صرف الهم من الظواهر، إحالة

190 انظر: (فيصل التفرقة بين الكفر والزندقة) المطبوع ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي. 266.

191 انظر: (عقيدة الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد) ضمن (الرسائل الإيمانية والذخائر الاعتقادية لأئمة أهل السنة والجماعة السنية)8. جمعها واعتنى بها نزار حمادي.

192 انظر: (منار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى) 163 .تح: د. عبد الله الهلالي. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب الأقصى.

على أن لها بواطن هي المقصودة، وأن الظواهر غير مرادة. فقالوا: كل ما ورد في الشرع من الظواهر في التكاليف والحشر والنشر والأمور الإلهية، فهي أمثلة ورموز إلى بواطن.

فمما زعموا في الشرعية: أن الجنابة مبادرة الداعي للمستجيب بإفشاء سر إليه قبل أن ينال رتبة الاستحقاق، ومعنى الغسل تجديد العهد على من فعل ذلك، ومعنى مجامعة البهيمة معاهدة من لا عهد له، ولم يؤد شيئا من صدقة النجوى - وهو مائة وتسعة عشر درهما - قالوا: فلذلك أوجب الشرع القتل على الفاعل والمفعول به، وإلا فالبهيمة متى يجب القتل عليها ؟ والاحتلام أن يسبق لسانه إلى إفشاء السر في غير محله، فعليه الغسل أي تجديد المعاهدة، والطهر هو التبري من اعتقاد كل مذهب سوى متابعة الإمام، والتيمم الأخذ من المأذون إلى أن يسعد بمشاهدة الداعي والإمام. والصيام هو الإمساك عن كشف السر. ولهم من هذا الإفك كثير في الأمور الإلهية، وأمور التكليف وأمور الآخرة. وكله حوم على إبطال الشريعة جملة وتفصيلا، إذ هم ثنوية ودهرية وإباحية، منكرون للنبوة والشرائع والحشر والنشر والجنة والنار والملائكة. بل هم منكرون للربوبية وهم المسمون بالباطنية".[193]

7- أن لا يخالف التأويل أصلا شرعيا ثابتا: قال العلامة الزركشي —بعد كلام—: "فهذا وأمثاله ليس محظورا على العلماء استخراجه، بل معرفته واجبة. ولهذا قال تعالى: (وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ [سورة آل عمران آية 7] ولولا أن له تأويلا سائغا في اللغة لم يبينه سبحانه، والوقف على قوله والراسخون. قال القاضي أبو المعالي: وهو قول الجمهور، وهو مذهب ابن مسعود وابي بن كعب وابن عباس، وما نقله بعض الناس عنهم بخلاف

193 انظر: (الاعتصام)252/1 .وبه تعريف السيد رشيد رضا

ذلك فغلط. فأما التأويل المخالف للآية والشرع فمحظور، لأنه تأويل الجاهلين مثل تأويل الروافض لقوله تعالى: (مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٧﴾) [سورة الرحمن آية 17] إنهما علي وفاطمة. (يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾) [سورة الرحمن آية 20] يعني الحسن والحسين رضي الله عنهما. كذلك قالوا في قوله تعالى: (وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾) [سورة البقرة آية 203] إنه معاوية وغير ذلك."[194]

8–عدم القطع بالمراد.. قال حجة الإسلام الغزالي –رحمه الله–: "والوصية الثالثة: أن يكفَّ عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات، فإن الحكم على مراد الله سبحانه ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم بالظن والتخمين خطر، فإنما تعلم مراد المتكلم بإظهار مراده، فإذا لم يظهر فمن أين تعلم مراده، إلا أن تنحصر وجوه الاحتمالات، ويبطل الجميع إلا واحداً، فيتعين الواحد بالبرهان. ولكن وجوه الاحتمالات في كلام العرب وطرق التوسع فيها كثير، فمتى ينحصر ذلك، فالتوقف في التأويل أسلم. مثاله: إذا بان لك أن الأعمال لا توزن، وورد الحديث بوزن الأعمال، ومعك لفظ الوزن، ولفظ العمل، وأمكن أن المجاز لفظ العمل، وقد كنى به عن صحيفة العمل التي هي محله حتى توزن صحائف الأعمال، واحتمل أن يكون المجاز هو لفظ الوزن، وقد كنى به عن ثمرته، وهو تعريف مقدار العمل، إذ هو فائدة الوزن، والوزن والكيل أحد طرق التعريف، فحكمك الآن بأن المؤول لفظ العمل دون الوزن، أو الوزن دون العمل، من غير استرواح فيه إلى عقل أو نقل، حكم على الله وعلى مراده بالتخمين.

194 انظر: (البرهان في علوم القرآن) 152/2

والتخمين والظن جهلٌ، وقد رخص فيه لضرورة العبادات والأعمال والتعبدات التي لا تدرك بالاجتهاد، وما لا يرتبط به عمل إنما هو من قبيل العلوم المجردة والاعتقادات، فمن أين يتجاسر فيها على الحكم بالظن؟ وأكثر ما قيل في التأويلات ظنونٌ وتخمينات، والعاقل فيه بينَ أن يحكم بالظن، وبين أن يقول: أعلم أن ظاهره غير مراد، إذ فيه تكذيبٌ للعقل، وأما عينُ المراد فلا أدري، ولا حاجة إلى أن أدري، إذ لا يتعلق به عمل، ولا سبيل فيه إلى حقيقة الكشف واليقين. ولستُ أرى أن أحكم بالتخمين، وهذا أصوب وأسلم عند كل عاقل، وأقرب إلى الأمن في القيامة، إذ لا يبعد أن يسأل في القيامة ويطالب ويقال: حكمتَ علينا بالظن، ولا يقال له: لم لم تستنبط مرادنا الخفي الغامض الذي لم يؤمر فيه بعمل؟ وليس عليك فيه من الاعتقاد إلا الإيمان المطلق، والتصديق المجمل، وهو أن يقول: (ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴿٧﴾) [سورة آل عمران آية 7]فهذه المطالبة في القيامة بعيدة، وإن كانت؛ فالجواب عنها أسهل، ولأجله قال الإمام مالك رضي الله عنه لما سئل عن الاستواء: "الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة".[195]. وبهذه الوصايا يستبين عذري في كراهيتي للجواب عن مثل هذه الأسئلة"[196]. ولنختم هذا المطلب بما ذكره القاضي أبو بكر ابن العربي–رحمه الله– في قانون التأويل حيث قال: "وتخلص من علم التوحيد الذات عن الآفات، وتقدس بالدليل الباري تعالى عن الجوارح، وتبين من علم التذكير على طريق التأويل في التوحيد وجه الاستنباط الذي اقتضاه قوله تعالى: (ٱللَّهُ لَطِيفٌ

195 رويت هذه الجملة عن الإمام مالك بروايات متعددة، تتفق في ألفاظ، وتختلف في أخرى،.. وقد تتبعها استقصاء وتوجيهاً. الأستاذ الفاضل سيف بن علي العصري في كتابه (القول التمام بإثبات التفويض مذهبا للسلف الكرام). 287-302.

196 انظر: (قانون التأويل) المطبوع ضمن رسائل الإمام الغزالي. 627.

بِعِبَادِهِۦ ﴿١٧﴾ [سورة الشورى آية 17] وسبيل الاستنزال من الكناية بالمرض والجوع والعطش المستحيلة عليه، كما قال: (ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا). واسرد الأقوال في ذلك بقدر حفظك، وأبطل المستحيل عقلاً بأدلة العقل، والممتنع لغة بأدلة اللغة، والممتنع شرعًا بأدلة الشرع، وأبق الجائز من ذلك كله بأدلته المذكورة، ورجّح بين الجائزات من ذلك كله إن لم يمكن اجتماعها في التأويل، ولا تخرج في ذلك عن منهاج العلماء، فقد اهتدى من اقتدى، ولن يأتي أحد بأحسن مما أتى به من سبق أبدا.

وخلص من علم اللغة معرفة الكف، والقدم، والرجل، والقلب، وانظر في وجه الاستعارة لذلك بين الشيئين عند استوائهما في روح المعنى المعبر به عنهما. واعلم أن روح الكف القبض والتحصيل، وأن روح القدم السعي عليها تارة والرفس بها أخرى عند الغضب، وأن روح الأصبع الطفيف لا يلائم اليد والكف، وأن روح النزول إحياء البقعة بالتحسين والتحصين بتفقد الأحوال وإصلاح الاختلال، فهو سبحانه الذي تنزل وينزل وهو خير المنزلين. والكل فعله، لا وصف يقوم بذاته، وإلى هذا المعنى أشار الأوزاعي - حبر الشام رضي الله عنه - حين سئل عن قوله: (ينزل ربنا) قال: "يفعل الله ما يشاء ". ورتب على هذا لطائف الباري - تعالى - بعبده بحسب ما تنتهي قوتك في الحفظ والتركيب. وإن عجزت، أو خفت وعر الطريق وخطر المشي، وما يحدث في المفازات من الآفات، وزادك في الحفظ طفيف، ومطيتك التي هي فكرتك نضو، فقف عند الإيمان والتسليم بما ورد له، واعتقد التقديس لمن قال وصمم على أنه: (ليس كمثله شيء). فإنها مهيع نجاة، إليها لجأ السلف لوجهين:

أحدهما: تقية التغرير بالعامة.

والثاني: خطر الطريق، ومعاينتهم لما جرى فيها من الإبداع لمن سلكها نضوا بغير زاد، فأفضوا إلى البدعة.

وإن أردت أن تسلك في قانون التأويل طريقة أخرى، فالطرق إلى الله كثيرة، فانظر في مورد القول قرآنا وسنة، فإن كان قرآنا فقد سقط عنك النظر في طريقه، وتجرد النظر في المورد.

وإن كان سنة تعين عليك النظر في طريقه أولا كما ثبت في كتب الأصول، ثم تقترن - كما بيناه في سلوك الطريق : العلم إلى العلم، والظن إلى الظن - وتنظر في دلالة اللفظ على المعنى، ثم تنظر هل هو اعتقادي أو عملي ؟ في رب أو مربوب ؟ وتأخذ لكل واحد قانونه من مواضعه التي بيناها في (المتوسط) وغيره، وإن تعذر عليك شيء في طريق النظر فالمعيار الأكبر كتاب (المشكلين)".[197]

197 انظر: (قانون التأويل)273. تح: د. محمد السليماني. ط. دار الغرب الإسلامي.

خاتمة:

لقد بذلت في جمع هذه النصوص جهدا جهيدا، وتحريت في ضبط هذه النقول وتصحيحها تحريا شديدا، وقدمت زبدة ما كتبه أئمة هذا الشأن وفرسان هذه الحلبة ليكون تبصرة للشادي في هذه المعارف الدقيقة ، وزادا لطلابي في رحلتهم العلمية في هذه المباحث الشائكة (الشيقة) فإن أصبت الغرض من ذلك فالحمد لله على ذلك، وإن كانت الأخرى فلن أعدم أجر من فتح بابا للمعرفة، ومهد طريقا للمدارسة، والحمد لله على كل حال، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى سائر الصحب وجملة الآل.

فهرس الموضوعات: